سلسلة الصراعات في العالم الإسلامي

(1)

من البلقان إلى القوقاز:

(كوسوفا وأوسيتيا ـ أبخازيا)

بين الأبعاد السياسية والقانونية والأبعاد التاريخية والحضارية"

إشراف عام على السلسلة:
أ.د.نادية مصطفى

تحرير:
د.عصام عبد الشافي

2010

المشاركون(ترتيب ألفبائي)

السفير/ إيهـــاب طـلـعـت نـــصـــر
أ.د.بـكـــر إسـمـاعـيل الكوسـوفى
أ.د.جـــــابـــــــــــــــــر عـــوض
السفير/ حســـــين هريـــــــدى
السفـــــــــــــــير/ رؤوف ســـــعـــــــــد
أ.د.عـــــــبـد اللـــه الأشـعـــل
السفيرة/ فاطمة الزهراء عثمان
أ.د. محمـــــد السيـد ســـليـــم

أ.د.محمد شوقى عبد العـال
المستشار/ محمد يوسف عدس
أ.د.محيي الدين عبد الحليم
أ.د.نـورهـــــان الشـــــيـــخ
أ.د. هـــــــدى ميتكيـــــس
أ.د. هيلـــــــة مكيـلـكـــى
أ. ودات ســـــــــهيـتـــــي
أ.د.وســـــــام عـبـد العـزيز

إشراف عام على السلسلة:
أ.د.نادية مصطفى

تحرير:
د.عصام عبد الشافي

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلفين
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
القاهرة 2010

مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
الجيزة – مصر
تليفون مباشر: 35676486 – 35703769 – 37768248
فاكس: 35703769
البريد الإلكتروني: hewar@hewaronline.net
الموقع الإلكتروني: www.hewar-online.org

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

موضوع السلسلة.....

الأستاذة الدكتورة/ نادية مصطفى.

التقديم للسلسلة.....

الأستاذة الدكتورة/ نادية مصطفى

مقدمة العدد .....

الأستاذة الدكتورة/ نادية مصطفى

الفصل الأول:

(**1**) **"أضواء على الصراع فى شمال غرب البلقان وجنوب جبال القوقاز".....**

أ.د.وسام عبد العزيز فرج

الفصل الثاني:

(**2**) **"كوسوفا بين الأبعاد السياسية والقانونية والتاريخية والحضارية" .....**

د.بكر إسماعيل الكوسوفي

الفصل الثالث:

"استقلال كوسوفا والاعتراف العربي والإسلامي: قراءات في الأبعاد السياسية والإستراتيجية"

(**3**) **"كوسوفا بين الأمس والغد".....**

ودات ساهيتى

(**4**) **"مستقبل كوسوفا: بين الدعم الغربى والتسلط الصربى والعداء الروسي وعدم الاعتراف العربي".....**

د. محيي الدين عبد الحليم

(**5**) **"قضية كوسوفا : الجذور والأبعاد" .....**

المستشار/ محمد يوسف عدس

(**6**) **"استقلال كوسوفو: رؤية استراتيجية" .....**

د. محمد السيد سليم

(**7**) **الفصل الرابع: "جورجيا .. البوتقة القوقازية الصامتة لصراع الحضارات – مع تحليل لدلالات الموقف الروسى"**

أ. د. محمد السيد سليم .....
د. نورهان الشيخ .....

موضوع السلسلة

أ.د/ نادية مصطفى*

لم ينفصل ما يتصل بالدين والثقافة والحضارة، دوماً، عن السياسة عبر التاريخ، وإن كان قد تجدد الاهتمام بهذه الأبعاد خلال العقدين الأخيرين، وبصورة واضحة – سواء على مستوى الفكر والنظرية أو الساحة الدولية ذاتها. وحيث ننطلق من "العلوم السياسية" ومن السياسات، عند صياغة خططنا وأنشطتنا البحثية في مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، فكان لابد وأن تهتم أنشطتنا بهذه العلاقة التفاعلية بين ما هو "سياسي" وما هو "ثقافي وحضاري". ولم يكن "الحوار" الذي حمله اسم المركز (برنامج حوار الحضارات، ثم مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات)، إلا جزءاً من هذه الاهتمامات والأنشطة، وباعتبار أن الحوار قناة وسبيل وأداة أو آلية في المجالات التي تستدعي ما هو قيمي وما هو ثقافي وحضاري، أي في المجالات التي يحدث فيها التفاعل بين السياسي وغيره.

وإذا كانت أنشطتنا خلال السنوات الأربع الأولى من عمر برنامج حوار الحضارات قبل تحوله إلى مركز قد ركزت بالفعل على التأصيل للحوار بهذا المعنى، وخاصة في دائرة العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي، وإذا كانت إصداراتنا عبر هذه السنوات قد حملت نتائج بحوثنا ودراستنا وحواراتنا حول هذا المجال، إلا أن المرحلة الثانية من عمل البرنامج، ثم المركز منذ 2007، قد دخلت في مستويين آخرين وهما الحوارات البينية بين شعوب الحضارات الشرقية، وخاصة شعوب الحضارة الإسلامية من ناحية، والدراسات الحضارية من ناحية أخرى.

فمن المشروعات التأصيلية التي دشَّن بها برنامج حوار الحضارات (2002 – 2007) أنشطته البحثية الممتدة، مشروع التأصيل النظري للدراسات الحضارية، بحثًا في أبعاد العلاقة بين الدين والثقافة والحضارة من منظورات علم السياسة. ولا يكتمل فهم النتائج التي قدمتها بحوث هذا المشروع بدون اختبارها على ساحة الواقع التاريخي والراهن. وبقدر ما تمثل مفاصل التواصل والتفاعل الحضاري السلمي والمتراكم ساحة من ساحات هذا الاختبار بقدر ما لا يمكن إسقاط ساحات الصدام وأزماته وحروبه.

* رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومؤسس والمدير السابق لمركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، جامعة القاهرة.

هذا، وتتسع هذه الدراسات "الحضارية"، لما هو أكثر من التركيز على "الحوارات"، ومن ثم تمتد إلى قضايا وموضوعات أخرى، يتم على ساحتها اختبار هذه العلاقة التفاعلية بين "السياسي" وغيره: بين "الواقعي" و"القيمي"، بين "التاريخي" و"الراهن" و"المستقبل"، بين "الجزئي" و"الكلي"، وعلى نحو يسمح، بل يفرض، تعاون تخصصات عدة في هذه الأنشطة.

وهذه الدوائر التنظيرية والتاريخية عن الأبعاد الحضارية تُمثِّل خلفية أساسية لابد وأن يستند إليها فهم، وليس مجرد تفسير، ما دار ومازال يدور من أزمات وحروب مفتوحة منذ نهاية الحرب الباردة والتغيرات في هيكل النظام الدولي ومنظومة قيمه.

ومن القضايا المهمة التي تستعر على الساحة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، قضايا الصراعات الإقليمية، والمحلية (في بعض الأحيان)، التي انفجرت، أو تجدد انفجارها بالقوة المسلحة، حيث إنها في الواقع ليست صراعات طارئة أو آنية، ولكنها ذات جذور تاريخية وحضارية وثقافية ودينية، ما زالت تلقى بظلالها للآن، وعلى نحو دفع البعض للتساؤل عن قدر مسئولية هذه الجذور عن الاندلاع المعاصر (مقارنة بغيرها من الأسباب)، والذي قد يبدو في نظر البعض من العامة أو حتى من مسطحي الفكر والسياسة والتحليل، بدون جذور "إنسانية" ذات تأثير ممتد ومتراكم.

وحقيقة هذه الأبعاد الثقافية الحضارية، في جذورها أو صناعتها الراهنة، يتم استدعاؤها في نطاق الدراسات والتحليلات السياسية عن هذه الصراعات، إلا أنها لا تلقى التحليل المنظم الكافي إما لاستبعاد البعض تماماً أن تكون هي السبب؛ حيث إن توازنات القوى وصراعات المصالح هي التي تحوز الأولوية، وإما لأن فريقًا آخر يقوم بإسقاط كل ما يتعلق بهذه التوازنات والمصالح لصالح "نظرية صراع الثقافات والحضارات". إلا أن البرنامج ثم المركز عبر أنشطته، انطلق من إعادة صياغة الأسئلة باحثاً عن نمط العلاقة بين المجموعتين من الأسباب: متى يبرز تأثير أحدها ومتى يخبو، وما النتيجة حين يبرز تأثير الأبعاد الثقافية/ الحضارية (كالهوية، والذاتية...)، وهل هي التي تفجر الصراعات؟.

ونحن، في هذا السياق، لا نسقط إحدى المجموعتين على حساب الأخرى ولكن نبحث في كيفية تفاعلهما، وفي تحديد نمط الرؤى والمنظورات المتنافسة حول هذا النمط: الواقعي، الماركسي، الليبرالي، الحضاري الإسلامي، وذلك على أساس أن مقولات كل مدرسة أو منظور تتسم برؤية محددة عن العلاقة بين ما هو قيمي وغيره، بل وعن نمط الحالة الناجمة عن هذه العلاقة.

وحيث إن خريطة هذه الصراعات، في دائرتنا الحضارية أو غيرها، ممتدة ومتشابكة، وحيث إنه كان لابد وأن نضع جدول أعمال، فلقد فرضت أحدث هذه الصراعات سخونة نفسها، وقد اخترنا أسلوب حلقة النقاش بين مجموعة، وليس الندوة العامة لعرض مداخلات وأوراق ومناقشة

الجمهور، نظراً لما يحتاجه مثل هذا النوع من الموضوعات من عمق النقاش وعلميته في جلسات محدودة بين خبراء متخصصين. في محاولة لاستخلاص مجموعة من القواعد العامة المنظمة لفهم وتفسير هذا النمط من الصراعات، ذو الأبعاد التاريخية والحضارية، والذي ما فتئ، عبر عدة قرون، ينفجر ثم يخبو وهكذا.

ومن ثم، فإن مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات (برنامج حوار الحضارات سابقًا) في الفترة من 2007 – 2009، شرع في تدشين مجموعة من حلقات النقاش لدراسة الأبعاد الحضارية والتاريخية للأزمات والحروب التي انفجرت طوال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، الذي قارب على الانتهاء. ولعل هذه المساحة الزمنية الممتدة تساعد على تحليل أكثر دقة مقارنةً بالتحليلات التي توالت وتعددت حين انفجار هذه الأزمات منذ عقدين.

بعبارة أخرى، وإن كان منطلق هذه الحلقات النقاشية خريطة الواقع الراهن بأبعاده السياسية والعسكرية المباشرة، إلا أن محور هذه الحلقات أكثر شمولاً في الأبعاد والمساحة الزمنية حيث تمتد إلى الحضاري والتاريخي. وذلك حتى يمكن مناقشة السؤال الكبير الذي تجدد الاهتمام به وأحرز صعودًا كبيرًا وهو: ما العلاقة بين الأبعاد السياسية الراهنة والأبعاد التاريخية والحضارية؟ وهو سؤال وقع في خضم أنشطة برنامج حوار الحضارات منذ تدشينه (2002 – 2007)، وهو سؤال طُرح في أنشطة متعددة وبمناسبات مختلفة، وتساعد إصدارات البرنامج على رسم خريطة الإجابات المتنوعة عليه وتفسير هذا التنوع وأسبابه.

ومما لا شك فيه أن أبعاد الصورة –فيما يتصل بموضوع حلقات النقاش المشار إليها عاليًا– تزداد وضوحًا من خلال الحالات الدراسية المقارنة، ومن معايير تصنيف هذه الحالات:

المعيار القومي، المعيار العرقي، المعيار الطائفي، المعيار المذهبي، المعيار الديني، ولقد اجتمعت جميع هذه المعايير في الأزمات والحروب الدموية التي انفجرت منذ عقدين: في القوقاز، وفي شبه الجزيرة الهندية وجنوب آسيا (الهند وكشمير وباكستان)، وفي غرب ووسط آسيا (أفغانستان وإيران)، وفي الشام (لبنان والعراق)، وفي وادي النيل (دارفور)، وفي وسط أفريقيا، وفي البلقان (البوسنة وكوسوفا).

وإذا كان الصراع العربي الإسرائيلي قد ظل الصراع المحوري في العالم العربي الذي يستدعي –على استحياء– إشكالية العلاقة بين الأبعاد الدينية والحضارية بصفة عامة، وبين غيرها من الأبعاد، فإن انفجار الأزمات في الدوائر الحضارية المشار إليها عاليًا، وإن حوَّل الانتباه عن

محورية هذا الصراع ومركزيته، إلا أنه تجدد مؤخرًا الاهتمام –وبدرجة ملحوظة– بالأبعاد الدينية والحضارية لهذا الصراع الإستراتيجي المصيري بين العالم العربي والإسلامي وبين الغرب والمشروع الصهيوني.

بعبارة أخرى، خريطة الصراعات المسلحة المندلعة في العالم الإسلامي، على التوالي، عبر العقدين الماضيين، هي خريطة معقدة تتداخل على صعيدها الأبعاد التاريخية الحضارية مع الأبعاد السياسية التقليدية. ولا يحسن فهم حالة هذه الصراعات دون التصدي لمحك هذه الثنائيات: بين التاريخي والراهن أو بين السياسي والحضاري من ناحية، ودون التصدي أيضًا لإشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي. فلقد أضحى العامل الخارجي ذي تأثير كبير وعلى مستويات عدة وبأدوات متنوعة.

وبقدر ما يمثل رسم هذه الخريطة أهمية في حد ذاتها، حيث تقدم الصورة الكلية أو الإطار الشامل الذي يحيط بكل صراع في حد ذاته، بقدر ما يمثل التوقف عند بعض الصراعات أهمية أخرى. ومن ثم، تنطلق هذه السلسلة من رؤية كلية حول خريطة الصراعات المسلحة في العالم الإسلامي: بين الأسباب الذاتية وأنماط التدخلات الخارجية*. وهذه الرؤية تقدم محاولة لرسم هذه الخريطة. وهي تمثل تمهيدًا لكل من أعداد السلسلة والتي يتم تدشينها بالحالات الثلاثة التالية: البلقان والقوقاز، واليمن، والعراق. ولقد قدمها المركز خلال أنشطته (2009 – 2010). هذا وقد غطت إصدارات سابقة للمركز (2007 – 2009) حالات أخرى مثل: استشراف مستقبل القدس[1]، والعدوان على لبنان[2]، والعلاقات العربية الإيرانية[3]، والعدوان على غزة 2010[4].

---

* راجع تقديم السلسلة.

[1] د.رياض جرجور ود.سيف الدين عبد الفتاح (تنسيق علمي وإشراف)، علياء وجدي (محررة)، "استشراف مستقبل قضية القدس في ضوء التطورات الراهنة"، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2006).

[2] د.نادية محمود مصطفى ود.سيف الدين عبد الفتاح (تنسيق علمي وإشراف)، أماني غانم ومدحت ماهر (محرران)، "العدوان، المقاومة الحضارية في حرب لبنان: الدلالات والمآلات"، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2007).

[3] د.نادية محمود مصطفى ود.باكينام الشرقاوي (تنسيق علمي وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد (محرر)، "إيران والعرب: المصالح القومية وتدخلات الخارج – رؤى مصرية وإيرانية"، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2009).

[4] حيث نظم المركز المؤتمر الأول للباحثين الشباب بعنوان: مؤتمر "العدوان على غزة: خريطة الحدث والدلالات الحضارية"، نظمه مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، بالتعاون مع مركز الحضارة للدراسات السياسية، 21، 22 أبريل 2009. و ندوة "كيف نقرأ مشهد العدوان على غزة" نظمها مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، 2 فبراير 2009. وصدرت أعمالها جميعًا في: غزة بين الحصار والعدوان (أمتي في العالم: كتاب غير دوري)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1431هـ/ 2010م.

كما اهتمت أنشطة لاحقة للمركز بالبحث في آثار سياسية الإدارة الأمريكية الجديدة على الصراعات المسلحة في العالم الإسلامي؛ فقد عقد مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات ندوتين: الأولى لمناقشة خطاب أوباما في جامعة القاهرة، والثانية لمناقشة خصائص سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه العالم الإسلامي، وأعمال الندوتين في سبيلهما للإصدار في كتاب بعنوان: *"الولايات المتحدة والعالم الإسلامي في عهد أوباما: من خطاب القاهرة إلى سياسات الإدارة"*[1].

التقديم للسلسلة

أ.د/ نادية مصطفى*

خريطة الصراعات المسلحة في العالم الإسلامي: بين الأسباب الذاتية وأنماط التدخلات الخارجية

1 أ.د.نادية محمود مصطفى وأ.د.سيف الدين عبد الفتاح ود.ريهام باهي (تنسيق علمي وإشراف)، د.عصام عبد الشافي وأ.محمد العربي (مراجعة وتحرير)، "الولايات المتحدة والعالم الإسلامي في عهد أوباما: من خطاب القاهرة إلى سياسات الإدارة"، تحت الطبع.

* رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومؤسس والمدير السابق لمركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، جامعة القاهرة.

في ظل القطبية الثنائية طغى الحديث عن العالم الثالث، كساحة لتدخلات القوتين الأعظم خلال مرحلة تصفية الاستعمار أو مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي والدور السياسي لحركة عدم الانحياز، أو مرحلة دور العالم الثالث في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي وأخيرًا خلال تسويات مرحلة تصفية القطبية الثنائية.

بعبارة أخرى، في حين ظل للقوتين الأعظم مناطق نفوذ مباشرة (أوروبا الشرقية والغربية) لا يمكن لإحداهما مناوءة الأخرى عليها دون أن تثير مخاطر مواجهة مباشرة تنال مما يسمى السلام الكبير في ظل توازن الرعب النووي والردع المتبادل، فلقد كان العالم الثالث هو ساحة التنافس الاستراتيجي وإدارة الصراع بين مصالح وأيديولوجيتي القوتين الأعظم، وذلك بدرجات مختلفة وأدوات متعددة مما أثر على استقرار مناطق العالم الثالث المختلفة.

ولقد ساعدت ظروف وأوضاع دول العالم الثالث على هذه التدخلات الخارجية؛ فإلى جانب أزمة الشرعية وأزمة بناء الدول الحديثة، كانت الصراعات الإقليمية والمشاكل الاقتصادية تربة خصبة لتورط القوى الخارجية وتدخلاتها. وليست حروب التحرير والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية والحروب الإقليمية التي اجتاحت ما يسمى بالعالم الثالث إلا أنماط متنوعة من الصراعات المسلحة التي شهدها النظام الدولي في ظل القطبية الثنائية والحرب الباردة، ولعبت فيها التدخلات الخارجية دورًا أساسيًا مستخدمة أدوات متعددة منها التدخل العسكري المباشر وغير المباشر.

ومع انهيار القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة، أضحى مصطلح العالم الثالث يثير علامات استفهام حول مصداقيته، وبدأ اتجاه نحو استخدام مصطلحي "الجنوب" و"الهامش. وبعد أن سادت موجة من التفاؤل لدى بعض اتجاهات التحليل بأن انتهاء الصراع الأيديولوجي العالمي قد ينعكس إيجابًا على حال العالم برمته وخاصة العالم الثالث، إلا أن اتجاهات أخرى أكثر واقعية تشككت من عواقب "نظام أحادي القطبية" من ناحية ومن مصادر عدم استقرار جديدة في العالم الثالث (سابقًا) من ناحية ثانية.

وكان عدوان العراق على الكويت، ثم التحالف الدولي من أجل تحرير الكويت في بداية التسعينيات منطلقًا في مسلسل جديد من الصراعات المسلحة والتدخلات الخارجية فيها: الصراع في البلقان (البوسنة – الهرسك، كوسوفا) الصراع في الشيشان، الصراع في كشمير، الصراع في الصومال، الصراع في السودان (الجنوب ثم دارفور)، احتلال أفغانستان، احتلال العراق وعواقبهما على الداخل في الدولتين وعلى باكستان، احتدام الصراع في لبنان، استقلال تيمور الشرقية عن أندونيسيا، أوضاع مسلمي الفلبين وتايلاند وإقليم سيكيانج الصيني، والأكراد في تركيا، العنف المسلح في الجزائر...فضلاً بالطبع عن صراع ممتد ومحوري ألا وهو الصراع العربي الإسرائيلي الذي اكتسبت جولته الراهنة –مع صعود دور المقاومة الوطنية الإسلامية–

صبغة أخرى غير التي صبغت جولاته السابقة في ظل صعود المشروع القومي العربي. وهكذا فإن النظر إلى طبيعة هذه الصراعات والتدخلات الخارجية يبيِّن أمرين:

الأمر الأول: يتصل بالأسباب، فلقد انكشف الغطاء عن مجموعة جديدة من الأسباب الذاتية لهذه الصراعات، كما تشكلت دوافع وأهداف متجددة لاستراتيجيات القوى الخارجية، وهي الغربية بالأساس بقيادة أمريكية.

ومن ثم، بعد أن كان العالم الثالث برمته محط الاهتمامات أضحى العالم الإسلامي بؤرة الاهتمام منذ نهاية الحرب الباردة، وفي ظل تداعيات الحادي عشر من سبتمبر 2001. فلقد قفزت أوضاعه إلى قلب التفاعلات الدولية سواءً بالقوة الصلدة أو القوة الرخوة. ولقد حملت التغيرات والتحولات في النظام الدولي (الأحادية القطبية والعولمة والحرب الأمريكية على الإرهاب) تحديات بل وتهديدات لهذا العالم، في نفس الوقت الذي وجدت فيه اتجاهات فكرية وسياسية غربية أن هذا العالم الإسلامي أضحى مصدرًا لتهديدات جديدة للاستقرار العالمي وللنموذج الحضاري الغربي برمته.

وهكذا أضحى الإسلام والمسلمون، أو العالم الإسلامي أو الأمة الإسلامية أو الدول الإسلامية (على اختلاف هذه المفردات) في قلب الفكر الاستراتيجي العالمي والسياسات الخارجية للقوى الكبرى خلال العقد الأخير من القرن العشرين وحتى الآن. ولا أدل على ذلك –على سبيل المثال وليس الحصر (غير الممكن الآن)– ما حازه العالم الإسلامي من اهتمام مراكز الفكر الاستراتيجي الأمريكي ومن نصيب في الاستراتيجيات العالمية لقوى الكبرى.

بعبارة أخرى، فلقد كشفت تحولات النظام الدولي عن أسباب كامنة في تاريخ وجغرافية وسياسة مناطق العالم الإسلامي، سبق للصراع بين الشيوعية والرأسمالية في ظل القطبية الثنائية والحرب الباردة أن حجب الضوء عنها، وهي الأسباب المتصلة بالأبعاد الدينية والثقافية والحضارية، على نحو يبين كيف أن الأيديولوجيات العلمانية لا تستطيع محو ما يتصل بالقومية والدين والعرق والطائفة والمذهب وغير ذلك مما يصب في قضية الهوية والذات. في حين أن تاريخ الأمة الإسلامية –سواء في مراحل القوة أو الضعف– ما كان يمكن أن يسقط هذه العوامل لأنها كانت دائمًا في صميم التفاعلات الداخلية والبينية ومع العالم المحيط.

من ناحية أخرى، كشفت هذه التحولات العالمية أيضًا عن عملية إعادة تشكيل واسعة لمناطق وأقاليم العالم الإسلامي ارتبطت بتوازنات القوى العالمية الجديدة وبوضع العالم الإسلامي في مخططات القوى الكبرى واستراتيجياتها العالمية. ولهذا ثارت التساؤلات والتحليلات حول العلاقة بن الأبعاد الدينية الثقافية الحضارية وبن أبعاد سياسات القوى والمصالح التقليدية في فهم وتفسير هذه الخريطة المعقدة والممتدة من الصراعات في العالم الإسلامي عبر العقدين الماضيين. هذا ولقد تفاوتت الإجابات والمواقف ما بين القول بأن الوضع يعكس مؤامرة على الإسلام والمسلمين

الذين استهدفهم الغرب باعتبارهم العدو الجديد بعد الانتهاء من العدو الشيوعي، أو القول بأنه لا علاقة للدين والثقافة بالسياسة وأن الأمر لا يعدو أن يكون صراع مصالح وقوى بالأساس. إلا أن هناك موقف ثالث؛ ذلك الذي ينظر لطبيعة العلاقة بين مجموعتي الأسباب السابقة وكيف تغذي كل منهما الأخرى، وكيف لم يعد من الممكن قبول مقولات حداثية وعلمانية كمسلمات، ولذا لا عجب أن اقترن هذا الواقع المتفجر بالصراعات المسلحة في العالم الإسلامي بعمليات مراجعة نظرية وفكرية للحداثة والعلمانية والواقعية التقليدية على نحو يفسح مجالاً للاهتمام بهذه العوامل –غير المادية– في منظومة التنظير والفكر والحركة.

الأمر الثاني: يتصل بملامح خريطة الصراعات وبأنماط التدخلات الخارجية. فبعد التمهيد السابق عن موضع الصراعات من النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة وما تطرحه من أفكار ومقولات. يجدر التوقف عند الملامح الأساسية لهذه الخرائط، وبالعودة إلى مجال الحركة وخرائط واقع هذه الصراعات المسلحة. وهذه الأنماط تتلخص في الآتي: من ناحية، تختلف أنماط هذه الصراعات المسلحة من حيث الأسباب: عرقية أو قومية أو طائفية أو... إلا أن معظمها تشترك في كونها إما حروب انفصال (أو استقلال) قد تتحول إلى حروب أهلية أو صراع مسلح بين نظم وحركات معارضة داخلية. وتشهد جميعها تدخلات خارجية قوية باستخدام مجموعة متكاملة من الأدوات التي تتراوح ما بين القوة الصلدة والقوة الرخوة، قبل وخلال وبعد انفجار الصراع المسلح. ذلك لأن الصراعات المسلحة والتدخلات الخارجية فيها ليست إلا بؤرة تصب فيها سياسات تدخلية أخرى بأدوات سياسية واقتصادية وثقافية؛ بحيث تتكامل بتناغم شديد القوة الصلدة والقوة الرخوة في إدارة الصراعات المسلحة في العالم الإسلامي. فإن سياسات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية تنجدل بقوة مع تزايد العسكرة في إدارة الولايات المتحدة للنظام الدولي وخاصة منذ تولي إدارة بوش، والتي تزامنت مع تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

ومن ناحية ثانية، لم تنفجر هذه الصراعات على نحو متزامن، ولكن توالى اندلاعها على نحو يستدعي إلى الذهن مقولة "الدومينو". فبعضها تزامن انفجاره مع نهاية الحرب الباردة: البلقان والشيشان بصفة خاصة، وكذلك الصومال وكشمير وتيمور الشرقية وأكراد تركيا. وبعضها الآخر (العراق، أفغانستان) تصاعد انفجاره في نفس المرحلة ووصل إلى قمته في ظل الاستراتيجية الأميركية ضد الإرهاب، التي اقترنت بموجة هائلة من التدخلات بكافة الأدوات ومن الحراك الدولي باسم حقوق الإنسان والديموقراطية. وهناك مجموعة ثالثة اقترنت بالحرب الأميركية على الإرهاب بصفة خاصة وهي أعمال العنف المحدودة التي عُرفت بالإرهاب، سواءً في دول عربية (السعودية، مصر، الأردن، المغرب)، أو دول أوروبية (باريس، مدريد، لندن)، أو في الأرجنتين وبالي (إندونيسيا) وبومباي (الهند) وباكستان.

بعبارة أخرى تظل ساحة الدول الإسلامية مشتعلة دائماً بالعنف المسلح المختلف الأنماط والدرجات – كما سبق التوضيح – ومع ذلك تظل هذه الأنماط تحمل قواسم مشتركة أساسية وهي أنها تتصل بقضايا ذات أبعاد قومية أو عرقية أو دينية واضحة الدلالة، أنها ذات جذور تاريخية ممتدة وسبق انفجارها فى شكل عنف مسلح فى مراحل سابقة، أنها فى صميم إعادة تشكيل توازنات مناطق العالم الاسلامى، أنها تعكس قدر التأثر بالتغيرات فى التوازنات العالمية، وهى أخيراً تطرح – بصورة أو بأخرى– قضية العلاقة بين عالم الاسلام والمسلمين وبين القوى الكبرى القائدة للنظام الدولى، كما تستبطن قضية الديموقراطية وحقوق الإنسان من ناحية، إلا أنها تطرح من ناحية أخرى قضية التماسك الإقليمي لبعض الدول، سواءً المسلمة أو غيرها؛ الاتحاد اليوغسلافي (حالة البوسنة)، ثم جمهورية صربيا (حالة كوسوفا)، والاتحاد الروسي (الشيشان). بعبارة أخرى تبرز جميع هذه الحالات، في دول العالم الإسلامي وغيره كيف أن ورقة الأقليات والجماعات قد أضحت عملة ذات وجهين: الحقوق التاريخية وحقوق تقرير المصير وحقوق الإنسان بصفة عامة (السياسية والثقافية والدينية)، في مقابل حقوق الدول في الحفاظ على وحدة أراضيها وتماسكها الإقليمي ومنع التدخل في شئونها الداخلية. وبغض النظر الآن عن الجدال القانوني والسياسي الذي ازدهر خلال العقدين الماضيين حول قانون التدخل الدولي الإنساني بين مؤيدين ومعارضين، فالجدير بالذكر هنا أن التدخلات الدولية لم تكن ذات معايير واحدة في جميع الحالات بل اتسمت بالمعايير المزدوجة، كما يتضح من النقطة التالية.

ومن ناحية ثالثة، اختلف نمط التدخل الخارجي من حالة لأخرى، سواءً بعد نهاية الحرب أو بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

أ- فبعد نهاية الحرب الباردة، وطوال التسعينيات، اتسم التدخل الخارجي بالتدخلات الجماعية الدولية، بمبادرة وقيادة أمريكية وتحت إطار الشرعية الدولية (الأمم المتحدة) أو تحت أطر أخرى (حلف الأطلنطى). ولقد اقترن هذا النمط بمبررات أساسية، وهى التدخل لحماية حقوق الإنسان، لاعتبارات إنسانية، لحماية منظومة القيم الغربية، لحماية حق تقرير المصير، لتخفيف عواقب الحروب على الشعوب. وإذا كانت الأداة العسكرية أداة أساسية فى تحقيق بعض هذه التدخلات إلا أنها استخدمت بدرجات مختلفة، كما تم إلى جانبها توظيف أدوات أخرى اقتصادية ودبلوماسية. ومن ثم برز سؤال هام : هل حققت التدخلات حماية حقوق الشعوب أو الدول المسلمة المعنية أم أن تكييف طبيعة هذه الحماية وسبلها كان يرتهن بقواعد لعبة المصالح الكبرى وليس القيم والاعتبارات الانسانية؟

فإن المقارنة بين أوضاع التسعينيات الخاصة بحالات : البوسنة، كوسوفا، الشيشان، أكراد تركيا، جنوب السودان، كشمير، تيمور الشرقية، إنما تبين ما يلى: من ناحية، اختلاف

الاستجابات الخارجية ما بين مراقبة، صمت، احتواء، حركة فاعلة لتغيير الواقع أو للإبقاء على ما هو عليه، ومن ناحية أخرى التصاعد فى درجة انفراد الولايات المتحدة بقيادة التدخلات العسكرية المباشرة، ومن ناحية ثالثة إدارة مشاكل وأزمات الأمة من الخارج وبدون مشاركة فاعلة من جانب أطر الحركة الاسلامية الجماعية.

فإذا كان التدخل العسكرى باسم الشرعية الدولية وبدرجة كبيرة من السرعة والكثافة وبقيادة أمريكية قد تم خلال أزمة وحرب الخليج الثانية (1991-1990)، ففى البوسنة_ وبالرغم من وضوح العدوان الصربى ووحشيته وسعيه لتغيير الأمر الواقع من خلال سياسة تصفية وإبادة وتطهير عرقى منظمة، إلا أن التدخل الدولى فى إطار الأمم المتحدة استند أساساً إلى أدوات اقتصادية وسياسية، ولم يصل توظيف الأداة العسكرية إلى ما كان مفترضاً فيه من حيث الحجم والسرعة، فلقد اقتصرت القوات الدولية على مهام حفظ السلام وليس وقف الحرب ولم يتصاعد توظيف الأداة العسكرية (من خلال الناتو) إلا ببطء شديد (حصار جوى، مناطق آمنة) وصولاً إلى ضربات الناتو لمواقع صربية محدودة. ومن ثم لم تكن اتفاقية دايتون إلا تكريساً للواقع الجديد الذى فرضته القوة الصربية.

وفى حالة كوسوفا: حدث تدخل عسكرى كثيف من جانب الناتو بقيادة أمريكية، وهو وإن لم يتأخر – كما حدث فى البوسنة- إلا أنه صاحبه تفاقم مأساة شعب كوسوفا الذى عايش – خلال شهور الضربات العسكرية- أكبر عملية تهجير شهدها القرن العشرون. وفى المقابل كانت ضربات الناتو ضد صربيا ضرورة لتحقيق أهداف استراتيجية أمريكية وغربية حيوية فى جنوب شرق أوروبا.

أما فى الشيشان فلم يحدث بالطبع تدخل عسكرى ضد روسيا أو تدخل سياسي بأدوات ضغط غير عسكرية. ففى مواجهة الاستخدام الروسى العنيف للقوة العسكرية فى تدمير جروزنى عام 1994 (خلال الحرب الشيشانية- الروسية الأولى) أو فى تدمير قواعد المقاومة الشيشانية (خلال الحرب الثانية منذ 1999)، لم تواجه روسيا إلا الإدانات الشفوية الواهية لانتهاكها حقوق الإنسان فى الشيشان.

وفى كشمير، وحين اندلعت أزمة صيف 1999 (كارجيل وما تلاها من تطورات) فى ظل تداعيات توازن القوى العسكرى الجديد بين الهند وباكستان عقب تفجيراتهما النووية فى صيف 1998، ثارت التساؤلات حول أهداف باكستان تجاه تدويل القضية وحول مآل الجولة الراهنة من مقاومة مقاتلى كشمير وطالبهم. ولكن جاءت ردود الفعل السلبية فى داخل باكستان تجاه اتفاق واشنطن بين نواز شريف والولايات المتحدة ليبين آثار الضغوط الاقتصادية والسياسية التى مارستها الولايات المتحدة على باكستان بصدد مساندتها لكشمير.

وحول جنوب السودان استمرت المواجهات بين النظام السياسي (الاسلامى) وبين القوى الغربية. واتخذ التدخل شكل الحصار والعقوبات وشكل توظيف ورقة انفصال الجنوب. وفى ظل الحرب فى الجنوب والتوازنات الاقليمية حولها ارتفعت التقارير المهددة بتدخل عسكرى دولى لوقف انتهاكات حقوق الإنسان فى جنوب السودان، حتى تم توقيع اتفاق السلام، وإعطاء الجنوب مهلة ست سنوات ليقرر بعدها – من خلال استفتاء – مصير علاقته بالشمال.

وبصدد تيمور الشرقية ظلت القضية ساكنة منذ 1975 وتزامن تفجيرها مع تداعيات الأزمة المالية فى جنوب شرق آسيا على الكيان الاندوتيسى برمته : النظام الاقتصادى والنظام السياسي ووحدة أراضيه والسلام بين طوائفه. وكان قبول الحكومة الاندونيسية بإجراء استفتاء على الحكم الذاتى أو الاستقلال ثم إعلانها قبول الاستقلال ثم قبولها التدخل الدولى العسكرى (فى إطار الأمم المتحدة وبقيادة استرالية) لوقف دائرة العنف بين المسلمين والأغلبية المسيحية فى الإقليم، كل هذا يقدم مؤشرات عن ما هيه الضغوط الاقتصادية والسياسية التى واجهتها اندونيسيا، لتقبل باستقلال تيمور الشرقية.

ب– ثم كانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتداعياتها على الأمة الاسلامية كاشفاً ومؤكداً لارهاصات العقد الأخير من القرن العشرين حول ما أضحى عليه وزن البعد الثقافى – الحضارى– العقيدى من محورية فى تفسير التفاعلات الدولية من ناحية وحول ما وصلت إليه أطماع الهيمنة الأمريكية، مع تولي إدارة المحافظين الجدد من ناحية أخرى.

فلقد أضحى وضع الأمة الاسلامية فى بداية القرن الحادى والعشرين ساحة تتجدد حولها وعليها اختبارات مقولات "صراع الحضارات" ومقولات التهديد الاسلامى للغرب، فى مقابل مقولات "الحرب الصليبية" والمؤامرات على الاسلام والمسلمين.

وتبرز من قلب هذه المقولات خطورة التحديات الشاملة التى أضحت تواجه الأمة من جراء التدخلات الخارجية بقيادة أمريكية. وهى التدخلات التى انكشفت على أكثر من صعيد، لعل من أوضحه– وإن لم يكن أكثره خطورة – التدخل العسكرى المباشر.

فمن ناحية: لم يعد التدخل العسكرى الأمريكى تدخلاً فى إطار الشرعية الدولية (الخليج 1991) أو فى إطار (الناتو) وبدون قرار من الشرعية الدولية (كوسوفا 1999) ولكنه أضحى تدخلاً مباشراً أو منفرداً (العدوان على أفغانستان) أو مباشراً ومنفرداً وضد إرادة الشرعية الدولية (العدوان على العراق واحتلالها).

وفى مقابل صعود التدخل العسكرى المباشر فى حالتى أفغانستان والعراق، وتحت وطأة متطلبات ما يسمى التحالف مع الولايات المتحدة فى حربها ضد الارهاب الدولى تراجعت "الاعتبارات الانسانية وحقوق الإنسان " المتصلة بقضايا الشيشان وكشمير، ناهيك عن حقوق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، واحتجبت من جديد قضايا مسلمى سيكيانج وتايلاند والفلبين. وكذلك دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة من تطورها منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية. وازداد التدخل الأميركي في لبنان ضد قوى المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، وفي باكستان ضد القاعدة. فلقد بدأ انهيار عملية التسوية السلمية فى ظل إجراء الحرب الأمريكية ضد الارهاب. حيث تطابقت الخطابات الأمريكية والاسرائيلية وكذلك سياساتهما فى مواجهة قوى المقاومة الفلسطينية وضد حق تقرير مصير الشعب الفلسطينى وحتى وصل التحالف إلى ما وصل إليه خلال مشهد العدوان على غزة مروراً بمحطات أخرى..

من ناحية اخرى: تتعاضد مع العملية العسكرية وتتكامل معها تدخلات اخرى. وهي التدخلات المرتبطة بالأبعاد غير العسكرية لما يسمى "الحرب ضد الإرهاب". وهى الأبعاد الخاصة بضغوط إعادة تشكيل المجتمعات العربية والإسلامية تحت مسمى تجفيف جذور ومنابع الإرهاب.

خلاصة القول: تمثل نهاية الحرب الباردة، وأحداث الحادى عشر من سبتمبر، والاحتلال الأمريكي للعراق ثلاث محطات أساسية اختبرت أنماط التدخلات الخارجية في العالم الإسلامى، سواء تجاه الصراعات المسلحة أو سواء الأبعاد المجتمعية والسياسية الداخلية ويتضح من الخط العام لتطور هذه التدخلات بأنماطها المختلفة النتائج التالية:

من ناحية: اتجهت الولايات المتحدة للانفراد بإدارة الصراعات على النحو الذي يبرز اثر إدارة المحافظين الجدد الأمريكية على عسكرة السياسة الأمريكية والعالمية بصورة كبيرة. **ومن ناحية اخرى:** تمتزج الأبعاد الثقافية – العقدية مع الأبعاد الاستراتيجية التقليدية في خطابات وسياسات الإدارة الأمريكية، على نحو بين كيف يحتل عالم الإسلام والمسلمين موضعاً في الاستراتيجية الأمريكية العالمية في مرحلة مابعد نهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية.

ومن ناحية ثالثة: يتضح من أنماط التدخل المختلفة مصداقية مقولة المعايير المزدوجة لدى الإدارة الأمريكية المتتالية، وعلى نحو يبين أنه لم يعد مقبولاً لدينا الحديث عن نظرية المؤامرة، لأن المؤشرات والأدلة الظاهرة من واقع السياسات الغربية المتراكمة هى أصدق تعبيراً من حديث المؤامرة.

ومن ناحية رابعة: لم يعد التحالف الصهيونى الأمريكي قاصراً على النطاق الفلسطينى والعربي ولكن اتسع وامتد للنطاقات المجاورة القريب منها والبعيد: التعاون الإسرائيلي مع الصين والهند والدور الإسرائيلي في العراق وأفغانستان وباكستان وفي أفريقيا، ليس إلا من قبيل الأمثلة الظاهرة الآن، والتى تجتمع تحت راية ما يسمى الحرب الدولية ضد الإرهاب.

ومن ناحية خامسة: لا يقتصر التدخل العسكري على نمط التدخل المباشر بالقوة العسكرية ولكن يتضح أيضاً فيما يتصل بالقيود المتراكمة على تسليح الدول العربية والإسلامية. ولعل الضغوط المستمرة والمتصاعدة على "القدرات النووية الإيرانية" أحدث النماذج الصارخة بعد نموذج "أسلحة الدمار الشامل في العراق".

ومن ناحية سادسة: مشاكل وأزمات الأمة يتم إدارتها من الخارج في ظل سياسات تفكيك العلاقات الإسلامية – الإسلامية وبعيداً عن أطر الحركة الإسلامية الجماعية. فإلى جانب ميراث التجزئة القطرية وهو الميراث الأول من الاستعمار تراكمت تحديات العمل الجماعى الإسلامي. وتتجسد هذه التحديات في أشكال عدة مثل القيود على فعالية منظمة المؤتمر الإسلامى وخاصة في إدارة أزمات الأمة وصراعاتها، تنازع الأدوار بين دول الأركان الكبرى وهى مصر وإيران وتركيا والسعودية وباكستان وماليزيا، التحالفات مع القوى الأخرى على حساب التحالفات الإسلامية – الإسلامية تعبيراً عن صراعات المصالح القومية، الاتجاة نحو الانضمام إلى الترتيبات الإقليمية وعبر الإقليمية كبديل عن الأطر الجماعية الإسلامية والعربية القائمة، الصمت أو مراقبة للتدخلات الخارجية بأدوات مختلفة في بعض الدول العربية والإسلامية، تحديات تنمية العلاقات عبر القومية لإعادة بناء الوحدة من القاعدة إذا كان يتعذر بنائها من القمة السياسية.

فهل مثلت الإدارة الأمريكية الجديدة، عامل تحول فى نمط هذه التدخلات ومآلاتها؟ إن التفاؤل الكبير الذى أحاط بقدوم هذه الإدارة، وخاصة مع إشارة أوباما إلى حرصة على تحسين العلاقة مع العالم الاسلامى – هذا التفاؤل لا يمكن إثبات مصداقيته إلا على ضوء متابعة قدر التغير مقارنة بقدر الاستمرارية فى السياسة الأمريكية. فهل سيتغير نمط التدخل أم ستتغير أدوات إدارة نفس الأهداف؟ إن ساحة العالم الإسلامي منذ تولي أوباما تحتاج لرصد يقدم إجابة.

والحمد لله

مقدمة العدد

أ.د/ نادية مصطفى*

من أهم المناطق التي نبدأ بها هذه السلسلة من حلقات النقاش وهي البلقان والقوقاز**، والمقارنة بين تفاعلات كل من هاتين المنطقتين تستدعي عددًا من الأزمات على رأسها الشيشان من ناحية، والبوسنة من ناحية أخرى، وكوسوفا من ناحية ثالثة، وأوسيتيا وأبخازيا من ناحية رابعة.

وفي حين انفجرت الأولى والثانية على نحو متزامن (طوال التسعينيات) واستقلت البوسنة (ولو بشروط وقيود) فلم تستقل الشيشان، وفي حين انفجرت حرب كوسوفا (في نهاية التسعينيات) واستمرت أزمتها حتى استقلت في فبراير 2008، فإن أوسيتيا وأبخازيا وإدجاريا لم تنفجر أوضاعهما بعنف إلا في أغسطس 2008 ولم يتم ضمهما كاملاً إلى جورجيا كما لم يتم إعطائهما الاستقلال. وفي المقابل، فإن إدجاريا تمثل ملفًا صامتًا لم يحز الاهتمام الذي حازته الحالات الأخرى في القوقاز حيث تم ضم هذه الجمهورية ذات الحكم الذاتي أيضًا إلى جورجيا، وكانت ذات أغلبية مسلمة وتعرضت لجهود تنصير ما يزيد عن 30% من سكانها، فضلاً عن إجبارها على وضع الصليب على علمها.

---

* رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومؤسس والمدير السابق لمركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، جامعة القاهرة.

** عقدت هذه الندوة في الرابع من فبراير 2009.

ومن ثم، ونظرًا لأن أزمات وحروب الشيشان والبوسنة قد حازوا اهتمامًا كبيرًا من التحليلات في حينها، وكذلك أزمة كوسوفا، ونظرًا لأهمية تحديد محور هذه الحلقة النقاشية – مهما اتسع سياقها– لذا فإن هذه الحلقة النقاشية تركز بالأساس على الأسئلة التالية: لماذا تأخر انفجار أوسيتيا وأبخازيا؟ ولماذا استقلت البوسنة وكوسوفا ولم تستقل الشيشان؟ ولماذا لم يلق استقلال كوسوفا حتى الآن اعترافًا قانونيًّا واسعًا من جانب العالم العربي والإسلامي؟ وكيف تمت قراءة التدخل الروسي في جورجيا وما آثاره من ردود فعل إقليمية عالمية؟ وما مآل استقلال أوسيتيا وأبخازيا؟ وماذا حدث في إدجاريا وما دلالته أيضًا بالنسبة لكل ما يثار حول الأبعاد الحضارية في أزمات القوقاز وبالطبع البلقان؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة لابد وأن تستدعي مجموعة من الأبعاد: الأولى، تلك الخاصة بالتغيرات في موازين القوى العالمية وتعدد محكات اختبارها ومنها المواجهات على ساحات الصراعات الإقليمية والداخلية، والثانية هي تلك المتصلة بالأبعاد التاريخية والأبعاد الحضارية. إذن كيف نقترب من التفاعل بين هاتين المجموعتين من الأبعاد حتى يتحقق فهمًا أفضل للحالتين المقارنتين؟

وبناءً على ما سبق، فإن أعمال حلقة النقاش تنقسم بين المحاور الآتية: ملامح حالة كوسوفا، ملامح حالة أبخازيا وأوسيتيا، أبعاد التفاعل بين السياسي والتاريخي والحضاري في كل من القوقاز والبلقان، ودلالات المقارنة بالنسبة لأوضاع العالم العربي وأزماته المناظرة.

وقد شارك في هذه الحلقة النقاشية مجموعة من الأساتذة والمتخصصين من بينهم: أ.د/ محمد السيد سليم، أ.د/ عبد الله الأشعل، د.بكر إسماعيل الكوسوفى، المستشار/ محمد يوسف عدس، أ.د/ محيي الدين عبد الحليم، أ.د/ وسام عبد العزيز فرج، أ.ودات سهيتى، أ.د/ نورهان الشيخ، والسفير/ حسين هريدى، وأدار الحلقة أ.د/ نادية مصطفى.

الفصل الأول:

أضواء على الصراع فى شمال غرب البلقان وجنوب جبال القوقاز

أ.د.وسام عبد العزيز فرج*

* أستاذ متفرغ بقسم التاريخ بكلية الآداب – جامعة المنصورة.

تقديم

تشترك شبه جزيرة البلقان ومنطقة القوقاز فى خصوصية تنوع التركيبة العرقية لعناصر سكانها وتباين العقائد والمذاهب الدينية لشعوبها وتعارض انتماءات وتطلعات مجتمعاتها بل وتناقض مصالح طوائف الدولة الواحدة بشكل مثير ساهم فى إثارة قضية الهوية وفى نمو الاتجاهات الانفصالية فضلاً عن تشابك وتعقد علاقات دولها بالدول المجاورة والكبرى. وقد لعبت الطبيعة الجغرافية للمنطقتين دوراً حاسماً فى صياغة تاريخ كل منهما. فخصائص الموقع والتضاريس والمناخ ساهمت فى توزيع العناصر السكانية وتحديد الموارد الاقتصادية وصياغة الهوية ونمو الاتجاهات الانفصالية.

ومنذ العصر القديم لم تنقطع الهجرات البشرية من آسيا الوسطى عبر السهل الأوراسى إلى شمال البحر الأسود وعبر الدانوب إلى شبه جزيرة البلقان. بالإضافة إلى هجرات أخرى من الهضبة الإيرانية إلى منطقة القوقاز. وفى العصور الوسطى تبلورت الكيانات السياسية الرئيسية فى البلقان والقوقاز. ففى شمال وشمال غرب البلقان ظهرت دول بلغاريا وصربيا وكرواتيا والبوسنة وإلى الشمال منها دولة المجر. وفى جنوب القوقاز ظهرت جورجيا وأرمينيا وأذربيجان. وإذا كانت المسيحية قد انتشرت منذ فجر العصور الوسطى فى أرمينيا ومن بعدها جورجيا، فإن دول شمال غرب البلقان لم تعرف المسيحية قبل القرن التاسع الميلادى. وتباينت المذاهب المسيحية التى اعتنقها الصرب والكروات والبوسنيون ما بين أرثوذكسية شرقية (بيزنطية) وكاثوليكية غربية وهرطقة خارجة على إجماع الكنيسة فى الشرق والغرب. وكذلك كان الحال فى أرمينيا وجورجيا.

وقد انتشر الإسلام فى أقاليم شمال القوقاز منذ القرن الثامن الميلادى، أى قبل ظهور الأتراك العثمانيين بزمن طويل. أما فى البلقان فإن انتشار الإسلام يرتبط بالفتوح العثمانية فيه منذ أواخر القرن الرابع عشر وطوال القرن الخامس عشر. فبعد أن نجح العثمانيون فى فرض سيادتهم على شبه جزيرة البلقان عرف الإسلام طريقة إلى شمال غرب البلقان، وكان البوسنيون والألبان أكثر الشعوب التى اعتنقته. وهكذا تقاطع التباين العرقى مع الاختلاف المذهبى فى شمال غرب البلقان ليشكل ماضى لطخ الدم العديد من صفحاته.

وإذا بحثنا عن قواسم مشتركة فى المشهدين البلقانى والقوقازى، أى فى شمال غرب البلقان وجنوب جبال القوقاز، سنجد دوراً لعبته قوى كبرى مارست الهيمنة والتهجير الجبرى للسكان وبذرت بذور الصراع من ناحية، مع طموح كيان محلى فى كل مشهد سعى لتحقيق أحلام قومية، من ناحية أخرى. ففى شمال غرب البلقان كانت الدولة العثمانية هى القوة المهيمنة حتى القرن التاسع عشر، وكانت صربيا (دولة الصرب) التى سعت لتحقيق حلم قومى بإحياء صربيا الكبرى

كما كانت زمن القيصر ستيفان دوشان، فى القرن الرابع عشر الميلادي، وتحديداً بين عامي (1331 . 1355)م.

وعلى امتداد سنوات طويلة كان صراع القوى فى البلقان صراعاً بين الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر من أجل السيطرة على شعوب البلقان كما أخذ شكل مواجهة بين الإسلام والمسيحية. ومع تأجج مشاعر القومية لم تتوقف شعوب بلغاريا واليونان وكرواتيا وبلاد الصرب عن الكفاح من أجل الاستقلال. وأعقب انتفاضات تلك الشعوب عمليات قمع تركية عنيفة. وقد صاحب صراع القوى وانتفاض شعوب البلقان عمليات تهجير جبرية للسكان وتغيير مستمر لحدود أقاليم الصرب والكروات والبوسنة وألبانيا ومقدونيا. ومع نهاية القرن التاسع عشر الميلادى بلغت المظالم العرقية ومشاعر الحماس القومى أوجها، ولم يتمكن أى شعب متجانس من إنشاء دولة ذات حدود متمايزة عرقياً ودينياً وجغرافياً.

أما فى مشهد جنوب القوقاز، فقد كانت روسيا القيصرية ومن بعدها الاتحاد السوفيتى هى القوة التى مارست الهيمنة ولا تزال، وكانت جورجيا هى الدولة التى سعت لتحقيق حلم قومى بإحياء مملكة جورجيا الكبرى كما كانت فى أواخر القرن العاشر وعلى امتداد القرن الحادى عشر الميلادى. بمعنى أن محاولة جورجيا فرض سلطة مركزية على أقليات عرقية تعيش فى أطرافها وتتمتع بالحكم الذاتى منذ زمن بعيد، أدى إلى انفجار الصراع فى جنوب القوقاز فى مطلع العقد التاسع من القرن الماضى ومرة أخرى عام 2008.

وتجدر الإشارة إلى حقيقة مهمة، وهى أن الجماعات العرقية والطائفية المختلفة فى البلقان والقوقاز لم تنعم بسلام مع بعضها البعض إلا عندما فرض عليها ذلك التعايش السلمى فيما بينها، كما حدث خلال حكم الإمبراطورية الروسية والسوفيتية للقوقاز أو خلال تجربة النظام الشيوعى الشمولى الذى فرضه الزعيم جوزيف تيتو على جمهوريات الاتحاد اليوغسلافى الست فى البلقان. ففى الحالتين كان هناك إدراك واضح أن القوميات المحلية لا يمكن احتواؤها إلا عن طريق السماح بقدر واسع من الحكم الذاتى.

ويلقي منح الأقليات العرقية أو الطائفية حكماً ذاتيا تأييداً من أنصار المدرسة التقليدية فى العلوم السياسية التى تنظر إليه كوسيلة لحل أو إدارة أى صراع عرقى، بل إن هناك من يعتبر ذلك وسيلة لتجنب الصراع والحيلولة دون حدوثه. وعلى الرغم من التأييد الذى تحظى به مسألة منح الحكم الذاتى كآلية لحل المشكلات بين الأكاديميين والسياسيين، فإن هناك فريق من المراقبين يرى خلاف ذلك. حيث يرى أن منح الحكم الذاتى للأقليات العرقية فى بعض الأحيان، وفى ظل بعض الظروف لا يؤدى إلى تقليل احتمالات الصراع بل يعظمها. وأنه فى ظل ظروف سياسية معينة، يساهم الحكم الذاتى ومؤسساته فى زيادة ثقة الأقلية العرقية بالنفس وتتنامى لديها مشاعر الإحساس بالذات والتفوق على الآخر، الأمر الذى يعظم الهوية الانفصالية ويغذى الرغبة

فـى الاسـتقلال الكامـل عـن الدولـة المركزيـة. وربمـا سـاهمت قـوة كبـرى مجـاورة فـى تغذيـة تلـك المشاعر والرغبة فى الانفصال الكامل.

ويمكـن الاقتـراب مـن بعـض بـؤر الصـراع فـى شـمال غـرب البلقـان وجنـوب القوقـاز وإلقـاء الضوء عليها على النحو التالى:

أولاً: كوسوفو Kosovo:

يقع إقليم كوسوفو (الذى أعلن استقلاله فى 17 فبراير 2008) فى أقصى الطرف الجنوبى الغربى من جمهورية صربيا. ويجاور من ناحية الشمال الغربى جمهورية الجبل الأسود، ومن ناحية الغرب جمهورية ألبانيا، كما يجاور من ناحية الجنوب جمهورية مقدونيا. ويبلغ عدد سكان كوسوفو حوالى 2 مليون نسمة، 88% منهم من ذوى الأصول الألبانية وأغلبهم من المسلمين (أى أن ألبـان كوسـوفو يبلـغ عـددهم 1.871.503 نسـمة حسـب إحصـاء عـام 2007م). أمـا عناصر الصرب من سكان إقليم كوسوفو فتشكل نسبتهم ما لا يزيد عن 10% من سكان الإقليم وهم من المسيحيين الأرثوذكس.

وترجع أصول الألبان إلى إحدى القبائل الليرية التى استوطنت القطاع الأوسط من إقليم الليريا المطل على البحر الادرياتى. وتعد القبائل الليرية فى غرب البلقان والقبائل التراقية فى شرقه أقدم العناصر السكانية التى سجلتها وثائق التاريخ فى شبه جزيرة البلقان. وعندما تعرضت شبه جزيرة البلقان لاجتياح الأقوام السلافية (الصقلبية) اعتباراً من اواخر القرن السادس الميلادى اتجهت احدى القبائل الاليرية إلى المرتفعات الغربية (أى سلاسل جبال بيندوس Pindus هرباً من السلاف، وأقامت فى مستوطنات متفرقة فى سفوح تلك الجبال، وعاشت فى عزلة عن بقية العناصر السلافية التى استوطنت أقاليم البلقان. وهكذا حافظت تلك العناصر على هويتها ولم تمتزج دماؤها بدماء العناصر السلافية. وظهرت أول إشارة إلى الألبان كجماعة إثنية فى غرب البلقان فى القرن الحادى عشر الميلادى فى كتاب "الكسياد"، لآنا كومنين. أما أقدم إشارة إلى اللغة الألبانية فترجع إلى أواخر القرن الثالث عشر الميلادى.

ويبلـغ عدد العناصـر الألبانيـة المنتشـرة فـى بقـاع العالم اليـوم حـوالى عشـرة ملايـين نسـمة، منهم أكثر من ستة ملايين يستوطنون أقاليم البلقان. ففى ألبانيا يعيش أكثر من ثلاثة ملايين ألبانى مسلم بنسبة 95% من عدد السكان، وفى كوسوفو مليون وثمانمائة ألف، بنسبة 88% من عدد سكان الإقليم، وفى جمهورية مقدونيا حوالى نصف المليون. وتتوزع البقية كأقليات ألبانية مسلمة فـى الجبـل الأسـود واليونـان. كمـا تعـيش أقليـات ألبانيـة أصـغر فـى كرواتيـا وسـلوفينيا ورومانيا.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن أهل البوسنة المسلمين ليسوا من أصول ألبانيا الإثنية. فهم عبارة عن عناصر سلافية اعتنقت الإسلام كهوية يتمايزون بها عن جيرانهم الصرب الأرثوذكس إلى الشرق منهم أو الكروات الكاثوليك إلى الغرب منهم. ولا تزيد أعداد العناصر الألبانية المستقرة فى جمهورية البوسنة عن خمسة عشرة ألفاً. أى أن سكان البوسنة وسكان كوسوفو يختلفون فى العرق، ويتفقون فى اعتناق الإسلام لأسباب مختلفة وفى ظروف متباينة.

ويلاحظ أن كلمة كوسوفو Kosova لا تعنى شيئاً فى اللغة الألبانية، ولكن الكلمة تمثل اسم مكان يقع خارج مدينة بريشتينا Pristina، وتعنى باللغة الصرب .كرواتية (أى فى اللغة السلافية) حقل الطيور السوداء Kosovo Polje. ويستند الصرب على هذه الحقيقة فى ادعاء تبعية الإقليم لجمهورية الصرب.

وقد كان الإقليم جزءاً من التقسيمات الإدارية للدولة العثمانية حتى مطلع القرن العشرين. ولكن دولة الصرب استعادت كوسوفو فى عام 1912 خلال الحرب البلقانية التى اندلعت بين عصبة الدول البلقانية (صربيا، الجبل الأسود، اليونان، بلغاريا) من ناحية وما تبقى من الدولة العثمانية من ناحية أخرى. بيد أن دولة الصرب فقدت السيادة على كوسوفو خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية. فخلال الحرب العالمية الثانية تم ضم كوسوفو (باستثناء الجزء الشمالى من الإقليم الذى تقطنه أقلية صربية) إلى ألبانيا التى كانت تحت احتلال القوات الإيطالية. ولكن بعد انتهاء سنوات الحرب العالمية الثانية استعادت صربيا سيادتها على إقليم كوسوفو.

ومع قيام اتحاد الجمهوريات اليوغسلافية، أصبحت صربيا إحدى جمهورياته الست. وتم منح كوسوفو وضعاً ذاتياً فى إطار جمهورية صربيا. ثم تطور هذا الوضع فى عقد الستينيات وخاصة بعد عام 1963، وأصبحت كوسوفو إقليما يتمتع بوضعية الحكم الذاتى الكاملة. واعتباراً من عام 1971 حصل إقليم كوسوفو على المزيد من صلاحيات الحكم الذاتى حيث أصبح يتمتع بوضعية الكيان الفيدرالى المستقل ذاتياً، وأصبح من حق الإقليم استخدام الفيتو ليس فقط ضد ما يصدر من قرارات داخل جمهورية صربيا، بل أيضاً ضد القرارات الفيدرالية الصادرة على مستوى الاتحاد اليوغسلافى. وتأكد ذلك فى الدستور الذى أصدره تيتو عام 1974م. ويرجع هذا التطور التدريجى فى وضعية الحكم الذاتى فى كوسوفو إلى تنامى القومية الألبانية فى الإقليم وما صاحبها من مطالب بالمزيد من حقوق الاستقلال الذاتى، التى عبرت عن نفسها خلال انتفاضات ألبان كوسوفو فى عقد الستينيات من القرن العشرين.

وعقب وفاة الرئيس جوزيف تيتو، فى مايو عام 1980، بدأ ألبان كوسوفو يتطلعون للانفصال عن صربيا، وتكررت انتفاضات ألبان كوسوفو فى عقد الثمانينيات. وكرد فعل لتنامى المشاعر الانفصالية فى كوسوفو وفى الجمهوريات اليوغسلافية الأخرى نما التيار القومى الصربى المعادى لكل أشكال الانفصال وكان من أبرز قياداته سلوبودان ميلوسيفيتش (الذى

أصبح رئيساً لجمهورية الصرب فى الفترة من 1989–1997، ثم تولى رئاسة ما تبقى من الاتحاد اليوغسلافى من 1997–2000م).

فمع بداية انحسار الشيوعية عن دول أوروبا الشرقية، تأججت المشاعر القومية لدى ألبان كوسوفو وتكررت مطالبهم بالانفصال عن صربيا، ورد عليها الرئيس ميلوسيفيتش بإلغاء وضعية الحكم الذاتى لإقليم كوسوفو فى يوم 5 يوليو 1989، وأعلن أن كوسوفو تعد جزءاً لا يتجزأ من صربيا. وفى يوليو عام 1990م أعلن المجلس الوطنى لألبان الإقليم أن كوسوفو كيان مستقل ومماثل للكيانات الأخرى القائمة فى الاتحاد اليوغسلافى. وفى سبتمبر 1991 جرى تنظيم استفتاء فى الإقليم، فصوت 87% من السكان لصالح استقلال كوسوفو الكامل كدولة ذات سيادة على أرضها. وترتب على إعلان الاستقلال من جانب واحد دخول القوات الصربية إلى الإقليم، وجرى فصل عشرات الآلاف من ألبان كوسوفو عن وظائفهم، وقامت الإدارة الصربية بتحريم تعليم اللغة الألبانية فى المدارس.

وقد اتخذ ألبان كوسوفو موقف السكون والترقب طوال فترة الحروب التى اندلعت بين الجمهوريات اليوغسلافية فى السنوات الأولى من عقد التسعينيات، وعقب التوصل إلى اتفاقية دايتون (Dayton) فى 11 نوفمبر 1995، والتى أنهت الحرب بين صربيا والبوسنة وكرواتيا، عاد التوتر من جديد إلى إقليم كوسوفو، لأن الاتفاقية تجاهلت كوسوفو ومطالب سكانها الألبان. ولم يجد هؤلاء الألبان أمامهم سوى طريق النضال والكفاح من أجل الاستقلال.

ونتيجة لذلك ظهر الجيش السرى لتحرير كوسوفو (Kosovo Liberation Army)، فى عام 1996، وبدأت أعمال العنف المسلح ضد القوات الصربية وضد الأقلية الصربية فى شمال الإقليم. وتطورت أعمال العنف بين القوات الصربية وعناصر جيش تحرير كوسوفو، وسقط العديد من المدنيين ضحايا العنف الذى مارسته القوات الصربية فى عام 1998. وبدأت دول الاتحاد الأوروبى بل ودول العالم، تنتبه إلى مخاطر تفاقم الصراع فى كوسوفو. فالصراع الدائر فيها يدور هذه المرة على الخط الفاصل بين قوميتين الصربية والألبانية، كما يدور بين المسيحية الأرثوذكسية والإسلام. وكان إهماله يعنى احتمال امتداده إلى ألبانيا المجاورة، والأخطر احتمال امتداده إلى مقدونيا المجاورة التى تتميز بالطبيعة الفسيفسائية لبنية سكانها. وحدوث ذلك يعنى اندلاع حرب بلقانية واسعة قد تتورط فيها الدول المجارة فضلاً عن روسيا الاتحادية ويصعب التكهن بأبعادها أو تداعياتها.

وقد أدرك الغرب، الذى تعلم من تجربة البوسنة، ضرورة اتخاذ موقف حاسم فى قضية كوسوفو فبدأ الضغط على الرئيس اليوغسلافى ميلوسيفيتش لمنح الإقليم حكماً ذاتياً. وفى 23 من فبراير 1999 جرى التوصل إلى اتفاقية رامبوييه (Rambouillet) فى فرنسا التى وضعت برنامجاً دقيقاً لاستقلال كوسوفو استقلالاً ذاتياً. وبذلت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى

جهوداً كبيرة لإقناع الرئيس اليوغسلافى بقبول الاتفاقية التى قبلها جيش تحرير كوسوفو. ورغم الإنذار الذى وجهه حلف شمال الأطلنطى للاتحاد اليوغسلافى، استمر ميلوسيفيتش على عناده.

فبدأ الحلف فى شن حملة قصف جوى عنيفة ضد جمهوريتى الصرب والجبل الأسود، كما جرى قصف أهداف صربية فى شمال كوسوفو. واستمر القصف الجوى لمدة 78 يوماً (من 24 مارس وحتى 11 يونيو 1999). وتوقفت الضربات الجوية عندما وافق الصرب على ما سبق أن رفضوه من قبل، وانسحبت القوات الصربية من كوسوفو، وحلت محلها قوات حفظ سلام دولية بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244، الذى وضع الإقليم تحت إدارة دولية تابعة للأمم المتحدة. (The United Nation Interim Administration in Kosovo) أو (UNMIK: United Nation Mission in Kosovo).

وقد حدد قرار مجلس الأمن رقم 1244 لعام 1999 أن مهمة الإدارة الدولية فى الإقليم تتمثل فى توفير إدارة مؤقتة للإقليم، تتولى العمل مع سكان الإقليم من أجل إعادة بناء مؤسسات ديمقراطية للحكم الذاتى، وضمان توفير أجواء الاستقرار والسلام لكل طوائف السكان فيه حتى يتمكنوا من تقرير مصير كوسوفو، وهو ما تحقق بشكل كبير بالنسبة للأغلبية الألبانية. وفى مايو 2001 انتهت UNMIK من وضع إطار دستور للاستقلال الذاتى للإقليم، وبعد ثمان سنوات من الإدارة الدولية تولى الاتحاد الأوروبى نيابة عن الأمم المتحدة مهمة المراقبة والإشراف من خلال برنامج EULEX : The European Union Rule of Law Mission in Kosovo وجرت الموافقة على هذا الدور للاتحاد الأوروبى فى 4 فبراير 2008، وبمقتضى هذه المهمة يقوم حوالى 2000 من المراقبين الأوروبيين بتقديم العون والمساعدة لمؤسسات الحكم فى الإقليم حتى يكتمل الانفصال وتتأهل كوسوفو للاستقلال الكامل.

وفى 17 فبراير 2008 أعلنت كوسوفو، بفضل تشجيع ودعم معظم الدول الرئيسية فى الاتحاد الأوروبى، استقلالها الكامل عن الاتحاد اليوغسلافى. وعلى خلاف ما حدث عام 1991 حين أعلنت كوسوفو الاستقلال أول مرة، أسرعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا للاعتراف بجمهورية كوسوفو، ثم توالى اعتراف عدد آخر من الدول الأوروبية.

وحتى يوم 16 يناير 2009 بلغ عدد الدول التى اعترفت باستقلال كوسوفو 54 دولة من أصل 192 دولة عضو فى الأمم المتحدة. كان من بينها 22 دولة من دول الاتحاد الأوروبى البالغ عددها 27 دولة، حيث تتردد أسبانيا واليونان ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص فى الاعتراف، وبلغ عدد أعضاء حلف شمال الأطلنطى التى اعترفت باستقلال كوسوفو 22 دولة من أصل 26 دولة، أما الدول الإسلامية التى اعترفت بالواقع الجديد فهى دولة الأمارات العربية، وألبانيا، وتركيا، وماليزيا، وأفغانستان، والسنغال. ولا تزال مصر تتردد فى الاعتراف باستقلال كوسوفو،

خاصة بعد أن وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى 8 أكتوبر 2008 على طلب جمهورية الصرب عرض مسألة "استقلال كوسوفو بإعلان من جانب واحد" على محكمة العدل الدولية.

وتكمن خطورة التطور الذى أدى إلى استقلال كوسوفو، فى حقيقة أنه يمثل سابقة يمكن أن يقاس عليها. فكثير من الجماعات العرقية فى الدول المجاورة قد تسعى إلى تقليده. ففى جمهورية مقدونيا المجاورة، توجد أقلية بلغارية قد تطالب بالانفصال والانضمام للوطن الأم. وقد يطالب ألبان مقدونيا بالشيء نفسه. وفى جمهورية الجبل الأسود توجد أقلية ألبانية ربما تفكر مستقبلا فى الانفصال والانضمام إلى ألبانيا. ولهذا فمن المحتمل أن يفتح التطور الذى حث فى كوسوفو الباب أمام مطالب صربية فى البوسنة وكرواتيا فى المستقبل غير المنظور.

وإذا كان ما جرى فى كوسوفو يقر مبدأ جديد وهو حق الأقليات العرقية والدينية فى تقرير المصير وما ينطوى عليه من مخاطر، فإن تجربة كوسوفو تعد فريدة ولها خصوصية وتستحق التأمل فى ضوء ما يلى:

1ـ يجمع سكان كوسوفو بين ثلاثة من عناصر الهوية، الإثنية (فهم ألبان من أصل الليرى)، والدينية (فهم مسلمين)، والثقافية (فهم يتكلمون اللغة الألبانية). كما أنهم لا يشتركون مع الصرب فى أى عنصر من العناصر الثلاثة بل إنهم لا يجتمعون إلا على أمر واحد وهو مشاعر الحقد والكراهية والرغبة فى الثأر.

2ـ مع اكتمال ملامح النظام العلمى الجديد حظى استقلال كوسوفو بدعم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى فى الاتحاد الأوروبى، ولم يقتصر ذلك على الدعم المعنوى بل امتد إلى الدعم العسكرى فى وقت أخذ فيه حلف شمال الأطلنطى يضيف لنفسه مهام جديدة فى إطار النظام العالمى الجديد، وهو أمر قد لا يتكرر فى مشهد آخر.

3ـ لا يمثل استقلال كوسوفو خطر على أمن روسيا الاتحادية، ولهذا اقتصر دعمها لدولة الصرب التى تشترك معها فى الهوية الإثنية على الدعم المعنوى. وربما اعتبرت روسيا الاتحادية أن ما جرى من انفصال كوسوفو عن صربيا مبدأ يمكن أن يقاس عليه فى المشهد القوقازى عندما تقوم بدعم انفصال كل من أوستيا الجنوبية وابخازيا عن جورجيا لأن ذلك فى صالح أمنها القومى.

ثانياً: جنوب القوقاز:

تتميز منطقة جبال القوقاز بتنوع الجماعات الإثنية التى تقطن أقاليمها. وتبدو هذه الظاهرة أشد وضوحاً فى قطاعها الشمالى، الذى تدخل كياناته السياسية ضمن إطار جمهوريات روسيا

الاتحادية، أما قطاعها الجنوبي، فيغلب على سكانه ثلاث مجموعات من الشعوب، هم: الاذاريون (Azerbaijanis)، والجورجيون (Georgians)، والأرمن (Armenians).

ويعد الآذريون الترك أكبر المجموعات الإثنية فى قطاع جنوب القوقاز، إذ يبلغ عددهم حوالى سبعة ملايين. أما خارج القوقاز فهناك حوالى عشرين مليونا آخرين فى إيران، ويقطنون تحديداً فى ولاياتها الشمالية الغربية. ويتكلم الآذريون لغة تركية قريبة من اللغة التركية الحديثة، كما أنهم مسلمون على المذهب الشيعى. أما جيرانهم الجورجيون فيزيد عددهم عن أربعة ملايين، ويتكلمون لغة قوقازية جنوبية ويدينون بالمسيحية على المذهب الأرثوذكسى.

أما الأرمن فيبلغ عددهم فى القوقاز حوالى ثلاثة ملايين. وكما هو الحال مع الآذريين، تعيش أعداد أكبر من الأرمن خارج أرمينيا فى روسيا الاتحادية، والولايات المتحدة. ويتكلم الأرمن لغة تنتمى لمجموعة اللغات الهندواوربية، كما يدينون بالمسيحية على المذهب المونوفيزى.

وقد كانت هذه المجموعات الثلاث قائمة بقوة عند حصول جنوب القوقاز على الاستقلال فى أعقاب اندلاع الثورة الشيوعية عام 1917م. ولهذا ظهرت ثلاث جمهوريات تحمل نفس الأسماء، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، هى: أذربيجان، وجورجيا، وأرمينيا، مع اختلاف محدود فى حدودها.

فحدود هذه الدول والقائمة اليوم، جرى رسمها وتحديدها من قبل حكومة الاتحاد السوفيتى خلال عقد العشرينيات من القرن العشرين، دون مراعاة لثوابت الجغرافيا وحقائق التاريخ وأهمية التجانس بين عناصر السكان. وهو ما ترتب عليه زرع بؤر احتقان ونزاع أدت بعد ذلك إلى عدم استقرار القوقاز واندلاع الصراع فيه.

ويأتى على رأس هذه البؤر كانت مشكلة الأقليات الإثنية والطائفية، والتى تصاعدت عندما جرى ترك أعداد من المنتسبين لإحدى الجماعات الإثنية الثلاث خارج إطار مجتمعها الإثنى، أى داخل حدود المجتمع الإثنى لدولة أخرى. ويمكن التمييز فى المشهد القوقازى الجنوبى بين نوعين من هذه الأقليات:

النوع الأول: ويضم أقليات منحتها الحكومة السوفيتية المركزية منذ البداية وضعية الكيانات المتمتعة بكافة مزايا الحكم الذاتى. وينطبق هذا النوع على الأقليات التى نجمت عن ترسيم الحدود بين مناطق يقطنها الآذريون والأرمن أى بين أذربيجان وأرمينيا. وقد كانت مناطق استيطان الآذريين والأرمن تمتد عبر مساحات كبيرة من أقاليم الجزء الجنوبى الغربى من النطاق القوقازى الذى يتميز بوعورة التضاريس، ولهذا تداخلت وتشابكت المستوطنات والقرى الخاصة بكل منهما وتقاطعت الطرق المؤدية إليها، وهذا ما جعل رسم حدود واضحة بين أذربيجان وأرمينيا مهمة فى غاية الصعوبة والتعقيد. وخلقت هذه الأوضاع منذ البداية مشكلة أقليات إثنية منقطعة عن مجتمعاتها، أقليات أرمينية فى أذربيجان وأخرى أذرية فى أرمينيا. وفى حالة وجود

أقليات كبيرة العدد نسبياً منحتها الحكومة السوفيتية وضعية الكيان المتمتع بكافة مزايا الحكم الذاتى من البداية.

النوع الثانى: ويضم أقليات لم تمنحها الحكومة السوفيتية المركزية منذ البداية وضعية الكيانات المتمتعة بكافة مزايا الحكم الذاتى، وإن كانت قد منحت بعضها فيما بعد قدراً من تلك الوضعية. ويندرج تحت هذا النوع أقليات الأبخاز (Abkhaz) والأدجار (Adjars) والأوسيتيون (Ossetians)، المقيمون فى أطراف جمهورية جورجيا. وقد تم منح الأدجار والابخاز وضعية الكيانات المتمتعة بكافة مزايا الحكم الذاتى. أما الأوسيتيون فلم ينالوا سوى قدر ضئيل من حقوق الحكم الذاتى، على أساس أن لهم جمهورية مستقلة تقع شمال جبال القوقاز هى جمهورية أوسيتيا الشمالية North Ossetia.

وعلى الرغم من أن 70% من سكان جورجيا من الجورجيين، فإنه يمكن وصف جمهورية جورجيا بأنها دولة متعددة الجماعات الإثنية، ويبلغ عدد الأقليات فيها حوالى خمس أقليات. ويمكن تحديد الهوية الجورجية بأنها إثنية لغوية فى المقام الأول.

وبعد ضم جورجيا إلى اتحاد الجمهريات السوفيتية، عقب نجاح الثورة الشيوعية مباشرة، تم تحديد ثلاثة أقليات داخل جمهورية جورجيا جرى منحها درجات متفاوتة من الحكم الذاتى لأقاليمها. ففى مايو 1921 جرى الاعتراف بأبخازيا ككيان مستقل ذاتياً، وفى عام 1931 تم الاعتراف بها ككيان كامل الأهلية يتمتع بكافة مزايا الحكم الذاتى فى إطار جمهورية جورجيا. وبالمثل أصبحت أدجاريا أيضاً كيان كامل الأهلية وتتمتع بكافة مزايا الحكم الذاتى بعد ذلك. أما أوسيتيا الجنوبية فقد جرى منحها قدر أقل من مزايا الحكم الذاتى. وقد حرصت الحكومة السوفيتية فى عهد ستالين على تنمية ولاء القيادات الحاكمة فى كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بحيث يصبح ولاؤها لموسكو أكثر مما هو تجاه جورجيا. وربما كان هذا أمراً طبيعياً بالنسبة لأوسيتيا التى تربطها بموسكو روابط تاريخية. فالاوسيتيون فى شمال القوقاز كانوا الشعب القوقازى الوحيد الذى يعتنق أغلبه المسيحية الأرثوذكسية وسط جيران أغلبهم من المسلمين. ولهذا كان الاوسيتيون فى الشمال حلفاء موسكو التقليديين منذ القرن التاسع عشر.

ويمكن تناول أهم الأقاليم التى تتكون منها جمهورية جورجيا على النحو التالى:

1. أدجاريا Adjaria/Ajaria

لا تعد أدجاريا (أجاريا) منطقة صراع إثنى، ومع ذلك فإنها كيان يتمتع بكافة حقوق الحكم الذاتى، كما أن لها خصوصية. ويقع إقليم أدجاريا فى الجزء الجنوبى من ساحل جورجيا المطل على البحر الأسود، وتطل حدود الإقليم الجنوبية على أقصى الطرف الشمالى الشرقى من تركيا. وبحكم موقع أدجاريا الجغرافى على ساحل البحر الأسود فإنها تعد منفذ جمهورية أرمينيا إلى

البحر الأسود. ويقطن أدجاريا حوالى 400 ألف نسمة أكثر من نصفهم أدجار مسلمون، أما بقية السكان فمن الطوائف الجورجية المسيحية الأرثوذكسية. وتشترك أدجاريا فى عدة سمات حضارية مع جورجيا من ناحية، وسكان القسم الشمالى الشرقى من تركيا المعروفين باللاز Laz من ناحية أخرى، فالأدجار يشتركون مع اللاز Laz فى الهوية الإسلامية، ويشتركون مع الجورجيين فى الأصل العرقى، كما يتكلمون لهجة جورجية غربية تتضمن العديد من الكلمات التركية. أما عاصمة أدجاريا فهى مدينة باتومى Batumi المطلة على البحر الأسود.

وخلال فترة الحكم العثمانى للمنطقة كان الدين هو محور تحديد الهوية. وأدى هذا التركيز على العقيدة إلى تمييز الادجار بهويتهم الإسلامية وفصلهم عن بقية شعب جورجيا. وفى الفترة السابقة على عصر السيادة السوفيتية، جرى تصنيف الادجار كمسلمين مثلهم فى ذلك مثل الأكراد والاذاريين (أذربيجان).

وخلال فترة حكم الاتحاد السوفيتى، حاولت موسكو نشر الأيديولوجية الشيوعية والفكر العلمانى، لطمس الهوية الإسلامية للأدجار، وإبراز الهوية الإثنية الجورجية لهم. ولما كانت الهوية الدينية هى الشئ الوحيد الذى يميز الادجار عن بقية الشعب الجورجى المسيحى الأرثوذكسى، فقد تم النظر للادجاريين باعتبارهم جورجيين مسلمين، لأن هويتهم الإثنية الجورجية واضحة، وهو أمر لا يتوفر فى أية أقلية أخرى فى جمهورية جورجيا. وتؤكد القيادة السياسية فى أدجاريا دائماً أن الأدجاريين جورجيين وأن أدجاريا تعد جزءاً من جورجيا. واعتباراً من عقد الثلاثينيات من القرن الماضى تم تصنيف سكان أدجاريا كجزء من الأمة الجورجية فى كل عملية لتعداد السكان تقوم بها الحكومة المركزية فى تبليسى.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى، واستقلال جورجيا توترت العلاقات بين تبليسى وباتومى فى التسعينيات من القرن العشرين، عندما ظهر تيار سياسي قومى فى جورجيا أخذ يتشكك فى ولاء أدجاريا وحقيقة مشاعرها بسبب هويتها الإسلامية، بل إن هناك من سعى لإلغاء وضعية الحكم الذاتى فيها، بيد أن هذا التوتر لم يتطور إلى صدام، ولم يقابل من جانب أدجاريا بإعلان الرغبة فى الانفصال عن جورجيا أو الاستقلال الكامل. ففى ذروة التوتر لم يفكر الأدجاريون المسلمون فى التخلى تماماً عن جورجيا.

وفى عام 2000م انتهت أسباب التوتر عندما أدخلت جورجيا تعديلاً دستورياً أكد على وضعية أدجاريا ككيان مستقل أو جمهورية مستقلة استقلالاً ذاتياً فى إطار دولة جورجيا الأم. وهكذا أصبح لادجاريا دستورها الخاص ومؤسساتها الحكومية الذاتية هذا من الناحية النظرية. ولكن من الناحية العملية لا تملك أدجاريا جيشاً أو قوات أمن خاصة بها، كما أن الهوية الرسمية فى أدجاريا هى الهوية الجورجية. وعلى المستوى الحكومى، فإن العديد من الوظائف الحكومية يتم تصريفها من خلال فروع محلية للوزارات الجورجية المركزية، وفى حالات أخرى يجرى

الاكتفاء بتطبيق القوانين الجورجية. ولا تزال هناك لجان مشتركة بين جورجيا وأدجاريا تقوم بالنظر فى العديد من الأمور التى تحتاج إلى مراجعة وتنسيق.

وتنحصر المطالب الأساسية لأدجاريا فى توفير أساس قانونى مستقر لتوزيع الموارد المالية بين تبليسى وباتومى، وخاصة إيرادات الضرائب الجمركية التى يجرى تحصيلها على السلع التى تدخل أدجاريا عبر المنفذ الحدودى البرى بينها وبين تركيا، أو تلك التى يجرى تحصيلها على تجارة الترانزيت التى تعبر ميناء باتومى. ويحسب لأدجاريا أنها حافظت على توازن فى علاقاتها بجيرانها وبالحكومة المركزية، الأمر الذى جعلها أكثر أقاليم جورجيا استقراراً ورخاءً. فعلاقاتها بتركيا قوية، كما أن علاقاتها بروسيا الاتحادية جيدة ومستقرة خاصة مع وجود قاعدة عسكرية روسية فيها، وعلاقاتها التجارية بأرمينيا قوية.

وهكذا يقدم نموذج أدجاريا نموذج الكيان المستقل استقلالاً ذاتياً الذى تلقى هويته الدينية الاحترام، ولهذا لم تنس أدجاريا أنها جزء من جورجيا ولم تكن راغبة يوماً فى الانفصال عنها، ولم يبلغ التوتر الذى أصاب علاقاتها بالدولة الأم حد الصراع المسلح فى يوم من الأيام.

2. أبخازيا Abkhazia:

تقع أبخازيا فى الركن الشمالى الغربى من جورجيا، وبالتالى يقع البحر الأسود فى جنوبها الغربى، وجبال القوقاز وروسيا الاتحادية فى شمالها الشرقى. وتتميز أبخازيا بجمال الطبيعة، وكانت منتجعاتها مفضلة لدى زعماء الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى لقضاء العطلة فيها. ويعد الابخاز من الأقوام التى استقرت فى منطقة القوقاز منذ العصر القديم، فكانت أبخازيا جزءًا من الإمبراطورية الرومانية القديمة، وفى العصور الوسطى كانت خاضعة للنفوذ البيزنطى. وقد اعتنق الأبخاز المسيحية الأرثوذكسية فى القرن السادس الميلادى، ومنذ القرن العاشر عرف الإسلام طريقه إلى أبخازيا. وعقب خضوع منطقة القوقاز للسيادة العثمانية ازدادت أعداد المسلمين فيها.

ونظراً لانتساب الأبخاز والشراكسة لأصول إثنية مشتركة، ولهذا استمرت الروابط التاريخية والثقافية بين الأبخاز والأقوام الشركسية المستقرة فى عدة كيانات سياسية فى شمال القوقاز من أهمها: جمهورية كاراخاى شركسيا Karachay – Cherkessia، وجمهورية كاباردينو بالكاريا Kabardino Balkaria وهما جمهوريتان إسلاميتان فى شمال القوقاز ويتبعان روسيا الاتحادية. وتنتمى لغة الابخاز إلى مجموعة اللغات السائدة فى شمال غرب القوقاز أما عاصمة أبخازيا فهى مدينة سوخومى sukhumi المطلة على البحر الأسود.

وقد مرت أبخازيا بنفس المراحل التاريخية التى مرت بها معظم الكيانات القوقازية. حيث تم ضمها إلى الإمبراطورية الروسية عام 1864، وخلال فترة الحكم الروسى رحل العديد من الابخاز

عن بلادهم، وفى نفس الوقت استقرت أعداد كبيرة من الجورجيين والروس فى ابخازيا بتشجيع من الإدارة الروسية. وبعد نجاح الثورة الشيوعية فى روسيا نالت ابخازيا قدراً من الحكم الذاتى عام 1921 فى إطار الاتحاد السوفيتى. وفى عام 1925 أصبح لأبخازيا دستور خاص يؤكد تمتعها بكافة مزايا الحكم الذاتى ككيان مستقل فى إطار الاتحاد السوفيتى.

وفى عام 1931، وتمشياً مع سياسة ستالين التى تميل إلى المركزية، جرى ضم أبخازيا إلى جمهورية جورجيا ككيان يتمتع بالحكم الذاتى. وطوال عهد ستالين كان استقلال أبخازيا الذاتى فى إطار جمهورية جورجيا إسمياً إلى حد بعيد. حيث تم اعتبار اللغة الجورجية اللغة الرسمية فى ابخازيا، كما سعت جورجيا لطمس لغة الأبخاز وميراثهم الحضارى، كما اتبعت الحكومة الجورجية سياسة تشجيع الهجرة الجورجية إلى داخل أبخازيا، فهاجرت أعداد كبيرة من الجورجيين إلى داخل الجزء الجنوبى من أبخازيا. وبعد وفاة ستالين عام 1953، تراجعت جهود طمس الهوية الثقافية للأبخاز.

وعندما اكتمل انهيار الاتحاد السوفيتى فى عام 1991، وبعد أن نالت جورجيا استقلالها، اتضحت أبعاد التغيير الذى أصاب البنية السكانية لأبخازيا خلال فترة الحكم السوفيتى. فقد تراجعت نسبة العنصر الابخازى بشكل كبير، وأصبح الابخاز فى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، يمثلون 17% من إجمالى عدد السكان المستقرين فى أبخازيا والبالغ عددهم نصف مليون نسمة، بينما أصبح الجورجيون يمثلون 45% والأرمن 14% والروس 12%. وحاول الأبخاز تعويض نقصهم العددى، من خلال إقامة تعاون وثيق مع الشعوب التى تشاركهم الأصول العرقية فى شمال جبال القوقاز. ففى عام 1989، شهدت عاصمة أبخازيا، مدينة سوخومى، الاجتماع الأول لتحالف شعوب شمال جبال القوقاز، وهو تحالف يضم شعوب الشراكسة والابخاز والشيشان Chechens والانجوش Ingush والاوسيتيون الشماليون وشعب داغستان Dagestani. وجاء تأسيس هذا التحالف متواكباً مع الانهيار الذى تعرض له الاتحاد السوفييتى، وقلق هذه الشعوب على مصيرها ومستقبلها.

وتجمع الجورجيين والأبخاز قليل من عناصر الهوية وتفرق بينهم كثير من العناصر الأخرى. فعلى الرغم من أن اللغتين الجورجية والأبخازية لغات قوقازية، فاللغة الجورجية تنتمى لمجموعة لغات جنوب القوقاز، بينما تنتمى لغة الابخاز إلى مجموعة لغات شمال القوقاز. فإن أبخازيا وجورجيا لا يجتمعان على لغة مشتركة مفهومة فى أراضى كل منهما. وكان حرص جورجيا على طمس لغة الأبخاز وفرض اللغة الجورجية لغة رسمية فى مدارس أبخازيا من ناحية، ومحاولتها فرض أبجدية جورجية للغة الأبخازية من ناحية أخرى من أكبر أسباب سخط الابخاز واستيائهم.

وإذا كان التعايش المشترك بين الأبخاز والجورجيين لسنوات طويلة والهوية القوقازية المشتركة التى تتمثل فى العادات والتقاليد المشتركة، تجمع بين الشعبين، فإن ذلك لم يكن كافياً. كما أن هناك اختلاف كبير فى المعتقد الدينى، ففى الوقت الذى كانت فيه الكنيسة الأرثوذكسية ولا تزال تمثل عنصر قوى فى الهوية الجورجية، فإن العنصر الدينى كان أكثر ضعفاً وتأثيراً فى بنية الهوية الابخازية. فالأبخاز ينقسمون بين مسيحيين أرثوذكس ومسلمين سُنة، بعد أن كان المسلمون فى مطلع القرن التاسع عشر يمثلون النسبة الغالبة. ولكن حكومة روسيا القيصرية حرصت فى عام 1864 على تهجير أعداد كبيرة من المسلمين الأبخاز والشراكسة خارج أبخازيا، وهكذا فقد المسلمون نسبة الأغلبية.

وتتراوح نسبة الأبخاز المسيحيين بين 60 . 70%، بينما تتراوح نسبة المسلمين بين 30 . 40%، وكما هو الحال فى أوستيا، فإن بعض العادات والمعتقدات الوثنية السابقة على انتشار المسيحية والإسلام فى ابخازيا لا تزال موجودة تحت غطاء الأديان السماوية. ولذلك لا يمثل التباين الدينى أية مشكلة بين الجورجيين والابخاز فجذور الاختلاف الحاد إثنية ولغوية وليست دينية. وكان من الطبيعى أن يؤدى التغير فى البنية الإثنية للسكان إلى توتر واضطراب. ولقد عبر هذا التوتر عن نفسه فى عامى 1978، 1988 فى صورة فتن عرقية.

وفى عام 1988م أرسل عدد من المثقفين الابخاز رسالة مفتوحة إلى القيادة السوفيتية المركزية فى موسكو شرحوا فيها ما يتعرض له الابخاز من مظالم وتجاهل لهويتهم وطالبوا فى نهايتها بالنظر فى منح أبخازيا قدراً أكبر من الحكم الذاتى. وفى عام 1989م اندلعت أعمال عنف بين الابخاز والجورجيين فى العاصمة سوخومى Sukhumi، وسقط عدد من القتلى وأصيب مئات من الجرحى. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتى واستقلال جورجيا تجدد التوتر بين الطرفين فى صيف 1992 (بعد أن تولى إدوارد شيفرنازدة رئاسة جورجيا).

وعندما أعادت ابخازيا العمل بدستور عام 1925، حيث اعتبرت جورجيا ذلك محاولة للانفصال عنها، وتطور التوتر إلى مواجهة مسلحة. وقامت قوات جورجيا المسلحة، بمهاجمة أبخازيا فى أغسطس 1992، فاضطرت تشكيلات الحرس الوطنى الابخازى إلى الانسحاب إلى الطرف الشمالى الغربى من أبخازيا، ودخلت القوات الجورجية العاصمة سوخومى. بيد أن الأبخاز أعادوا تنظيم قواتهم وتسليحها، وجرى دعمها بأسلحة ثقيلة. وانضمت إلى صفوف الابخاز فرق من المتطوعين من جمهوريات شمال القوقاز، كما قامت القوات الروسية فى القوقاز بتقديم سرب من سلاح الجو الروسى لدعم القوات الابخازية.

وبفضل هذا الدعم شنت القوات الابخازية هجومها المضاد. وأخذ القتال يسير من سئ إلى أسوأ بالنسبة لجورجيا طوال عام 1993. وترتب على هذا فرار عدد كبير من الجورجيين القاطنين فى الجزء الجنوبى من أبخازيا، وأعقب ذلك عملية تطهير عرقى حيث تم طرد ما تبقى منهم فى

جنوب أبخازيا. وبفضل تدخل الأمم المتحدة تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار فى أواخر عام 1993، وتم الاتفاق على وضع قوات حفظ سلام على الحدود بن أبخازيا وجورجيا، وكان معظم تلك القوات من روسيا الاتحادية. ورغم هذا تجددت أعمال العنف لفترات قصيرة فى عام 1994 ومرة أخرى فى عام 1998م.

وقد خلف هذا الصراع دمارا واسعاً فى المدن والريف فضلاً عن آلاف القتلى والجرحى، كما نزح عشرات الآلاف من الجورجيين عن قراهم ومزارعهم الخصبة فى الجزء الجنوبى من أبخازيا. وإذا كان عدد السكان القاطنين فى أبخازيا عام 1990 قد بلغ أكثر من نصف مليون نسمة، فإن هذا العدد تراجع بشدة وبلغ فى عام 2000م نصف هذا العدد.

وفى عام 1994 صاغت أبخازيا دستوراً جديداً أكدت فيه هويتها وحقها فى أن تكون حرة مستقلة. واستناداً لهذا الدستور خطت أبخازيا الخطوة الأخيرة عندما أعلنت فى عام 1999 انفصالها النهائى عن جورجيا وقيام دولة أبخازيا المستقلة. وعلى خلاف ما جرى فى البلقان، لم تحظ هذه الخطوة بالاعتراف الدولى، إذ لم تعترف باستقلالها رسمياً أية دولة. وكان الثمن الذى دفعته أبخازيا مقابل استقلالها باهظاً. فقد فرضت جورجيا عليها حصاراً اقتصادياً لتعيش فى عزلة شبه كاملة باستثناء علاقاتها مع جارتها القوية روسيا الاتحادية. حيث حافظت روسيا على منفذ عبور مفتوح من أراضيها إلى ابخازيا، كما أعادت موسكو تشغيل خط السكة الحديدية التى يصل جنوب روسيا بالعاصمة الابخازية. والحقيقة أن موسكو أثارت غضب واستياء الحكومة الجورجية عندما أتاحت أمام الأبخاز فرصة اكتساب المواطنة الروسية. وهكذا أصبح معظم الابخاز يحملون جوازات سفر روسية.

وفى أغسطس عام 2008 تعقد الموقف مجدداً فى جنوب القوقاز وبصورة خطيرة، عندما اندلعت مواجهة عسكرية مباشرة بين جورجيا وروسيا الاتحادية بسبب أوستيا الجنوبية. وتكرر موقف موسكو الداعم للاتجاهات الانفصالية للأقليات الإثنية فى جمهورية جورجيا عندما أعلنت الحكومة الروسية الاعتراف رسمياً باستقلال كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

وأصبحت مشكلة أبخازيا بعد تداعيات العنف الذى شهدته، شديدة التعقيد، فى ظل إصرار جورجيا على تمسكها بها كجزء من أراضيها من ناحية، وتصميم أبخازيا على الانفصال الكامل عنها من ناحية أخرى. ويرى البعض أن المخرج الوحيد لهذه المشكلة يكمن فى كيفية تلبية مطالب الابخاز فى أن تكون لهم السلطة السياسية والحكم فى أبخازيا، وفى نفس الوقت تأمين عودة اللاجئين الجورجيين الذى أجبروا على ترك قراهم ومستوطناتهم إلى جنوب أبخازيا وهو ما يعنى عودة الأغلبية العددية لصالح الجورجيين. بينما يقترح البعض الآخر تقسيم أبخازيا إلى قسمين، شمالى للأبخاز، وجنوبى للجورجيين. إلا أن تنفيذ هذا الاقتراح يعني تحويل أبخازيا إلى دولتين فى إطار فيدرالية جورجية أكبر، مع كل ما يصاحب ذلك من تعقيدات بيروقراطية. وبين

الاتجاهين يمكن القول أنه من الأفضل البحث عن حل يوفر توازن إيجابى بين تطلعات ومصالح أقليات جنوب القوقاز من ناحية، وحقائق نظام إقليمى أوسع يأخذ فى الاعتبار مصالح روسيا الاتحادية فى المنطقة، من ناحية أخرى.

3. أوسيتيا الجنوبية South Ossetia:

تقع أوستيا الجنوبية South Ossetia فى القطاع الأوسط من شمال جمهورية جورجيا، ويفصلها عن أوستيا الشمالية North Ossetia (التى تعد جزءًا من روسيا الاتحادية) سلاسل جبال القوقاز. وتعد أوستيا الجنوبية أصغر الكيانات السياسية المنشقة عن جورجيا كما أنها أكثر قرباً لوسط جورجيا من أبخازيا. وينحدر الاوستيون Ossetians من قبيلة الآنز Alans التى تنتمى لمجموعة قبائل السرامطة Sarmatians الرعوية التى هاجرت من الهضبة الإيرانية إلى الأجزاء الشرقية من الإمبراطورية الرومانية القديمة. وفى القرن الخامس الميلادى توجه "الآلانز" إلى منطقة القوقاز، ونجحوا فى إقامة دولة كبيرة فى قطاع شمال القوقاز فى موضع أوستيا الشمالية اليوم وامتد نفوذهم إلى جنوب بلاد الروس.

وعندما توسعت الإمبراطورية الروسية فى اتجاه القوقاز وسيطرت عليه، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لم يقاوم الاوستيون المد الروسى ولم يشاركوا الأقوام الأخرى فى شمال القوقاز فى التصدى للغزو الروسى. بل إن بعض الاوسيتيين قاتلوا إلى جانب القوات الروسية ضد جيرانهم من الكيانات القائمة فى شمال القوقاز. أما البعض الآخر فقد تركوا مواطنهم فى أوستيا الشمالية وقاموا برحلة شاقة عبر جبال القوقاز واستقروا على الجانب المقابل من جبال القوقاز حيث توجد أوستيا الجنوبية اليوم.

وقد ارتبط الاوسيتيون منذ ذلك الوقت بعلاقات طيبة مع الروس وأصبحوا حلفاء تقليديين لروسيا القيصرية ومن بعدها للاتحاد السوفيتى. وعندما قامت القوات السوفيتية باحتلال جورجيا فى أوائل العشرينيات من القرن الماضى، وقف الاوستيون إلى جانب الحكومة السوفيتية. وعندما قامت موسكو برسم حدود الجمهوريات المستقلة فى القوقاز، تم ضم أوستيا الشمالية إلى روسيا. أما أوستيا الجنوبية فتم ضمها إلى جمهورية جورجيا ككيان يتمتع بقدر محدود من الحكم الذاتى فى إطار الاتحاد السوفيتى. وأصبحت تسكينفالى Tskinvali عاصمة أوستيا الجنوبية. ويتكلم الاوستيين اللغة الاوستية المشتقة من إحدى اللهجات الايرانية الشمالية الشرقية القديمة، ولهذا تعد اللغة الاوستية قريبة من الفارسية.

وعلى خلاف معظم الأقوام ذات الأصول الإيرانية أو الوافدة من الهضبة الإيرانية، اعتنق أغلب الأوستيين المسيحية الأرثوذكسية منذ القرن السادس الميلادى، وإذا كان كل الاوسيتيين فى أوستيا الجنوبية يعتنقون المسيحية الأرثوذكسية، فإن هناك نسبة تتراوح ما بين 25–30% من

إجمالى عدد سكان جمهورية أوستيا الشمالية التابعة لروسيا الاتحادية، يعتنقون الإسلام على المذهب السنى. وكما هو الحال فى أبخازيا، لا يزال الاوسيتييون يمارسون عادات ويؤدون طقوس واحتفالات ذات أصول وثنية رغم اعتناق الاوستيين لأديان سماوية.

إلا أن التباين فى الهوية الدينية فى اوستيا الشمالية لا يمثل مشكلة، ولم يؤد إلى فتن طائفية وهذا يؤكد أن المشكلة الكبرى فى القوقاز ليست فى تباين العقائد الدينية وإنما فى اختلاف الهوية الإثنية واللغوية. وقياساً على ذلك نجد أن الاوستيين فى اوستيا الجنوبية يشاطرون الجورجيين اعتناق نفس العقيدة المسيحية وعلى نفس المذهب الارثوذكسى، بيد أنهم ينتمون إلى أصول إثنية ولغوية مختلفة، وهذا هو ما صنع التنافر ودفع الاوستيين فى أوستيا الجنوبية إلى الرغبة فى الانفصال عن جورجيا.

ويمثل الأوسيتيون أغلب العناصر الإثنية فى أوستيا الجنوبية، ففى عام 1989 كانوا يمثلون أكثر من ثلثى عدد السكان البالغ عددهم 98 ألف نسمة، ويمثل الجورجيون الثلث الباقى. مع مراعاة أن هناك مائة ألف من الاوستيين يعيشون متفرقين فى بقية الأقاليم الجورجية.

وقد أخذ التوتر يصيب العلاقات بين جورجيا وأوستيا الجنوبية فى العامين السابقين على الانهيار الكامل لاتحاد الجمهوريات السوفيتية. فضعف قبضة موسكو على جمهوريات القوقاز أدى إلى نمو التيارات القومية فى أرجاء إمبراطوريتها. وجاء تأجج المشاعر القومية فى اوستيا الجنوبية والذى تطور إلى رغبة عارمة فى الانفصال، بشكل متزامن مع نمو الحركة القومية الجورجية وأحلام جورجيا الكبرى، وكرد فعل لها. أما قبل هذا التطور، فإن الجورجيين والأوستيين عاشوا فى سلام داخل جمهورية جورجيا باستثناء فترة التوتر التى استمرت بين عامي 1918 . 1920.

وقد بدأ الفصل الأول للصراع فى 10 نوفمبر عام 1989، عندما طلب المجلس الإقليمى لاوستيا الجنوبية من الحكومة الجورجية منح الاوستيين المزيد من مزايا الحكم الذاتى برفع إقليمهم إلى مستوى الكيان المتمتع بكامل حقوق الحكم الذاتى. فتجاهلت جورجيا هذا الطلب وردت بحزمة من الإجراءات التى أكدت شكوك الأوستيين فى سوء نية جورجيا. وكان أخطر تلك الإجراءات ما صدر فى عام 1989 بشأن فرض اللغة الجورجية كلغة رسمية وحيدة على الكيانات المتمتعة بالحكم الذاتى ثم ما أصدرته فى سنة 1990 بشأن تحريم أنشطة الأحزاب السياسية فى تلك الكيانات. فردت أوستيا الجنوبية فى 20 سبتمبر 1990 بإعلان من جانب واحد، أنها أصبحت جمهورية مستقلة استقلالاً ذاتياً فى إطار اتحاد الجمهوريات السوفيتية.

وقابلت جورجيا هذا الإعلان بإلغاء كل أشكال الحكم الذاتى لأوستيا الجنوبية التى أصبحت مقاطعة جورجية عادية. وكان طبيعيا أن يتفجر العنف ويتطور إلى صراع مسلح مع نهاية عام 1991. وخلال هذه الجولة من الصراع تم تدمير العديد من قرى الاوستيين ومنازل الجورجيين

فى العاصمة تسكينفالى Tskinvali وسقط فى هذا الصراع أكثر من ألف قتيل وفر عشرات الآلاف من الأوستيين من منازلهم، وعبر بعضهم ممر روكى Roki الجبلى إلى اوستيا الشمالية.

وفى عام 1992 اضطرت جورجيا إلى قبول وقف إطلاق النار حتى تتجنب مواجهة عسكرية شاملة مع روسيا الاتحادية. وتم الاتفاق على وضع قوات حفظ السلام على حدود أوستيا وجورجيا. وتم تشكيل تلك القوات من قوات جورجية وأوستيه وروسية، وكانت الأغلبية روسية. وتولت منظمة الأمن والتعاون الأوروبى مراقبة عمل قوات حفظ السلام.

وإذا كان الموقف قد هدأ مؤقتاً بقية سنوات حكم الرئيس إدوارد شيفرنازده (1993-2003) فإن التوتر عاد من جديد مع تولى ميخائيل ساكاشيفلى Michail Saakashivili رئاسة جمهورية جورجيا، عام 2004. فقد أعلن ساكاشيفلى عن فتح باب المفاوضات مع أوستيا الجنوبية وعرض الاعتراف بحقها فى حكم ذاتى ولكن فى إطار دولة جورجيا، بيد أن هذا العرض كان أقل من تطلعات الاوستيين إلى الاستقلال الكامل عن جورجيا.

وفى نوفمبر 2006 نظمت اوستيا الجنوبية استفتاءًا شعبياً لتقرير مصير الإقليم. وقد صوت الاوسيتيون لصالح المضى قدماً فى المطالبة بالانفصال الكامل عن جورجيا. أما الأقلية الجورجية فى الإقليم فقد صوتت لصالح البقاء فى إطار دولة جورجيا. وأصبح واضحاً أن الصدام وتجدد أعمال العنف يصعب تجنبها لأن كل طرف صمم على موقفه. وكان موقف موسكو واضحاً فى دعم تطلعات الاوسيتيين للانفصال عن جورجيا والانضمام إلى أوستيا الشمالية. وقد أثارت موسكو غضب واستياء جورجيا عندما منحت الاوسيتيين فى اوستيا الجنوبية جوازات سفر روسية. حتى يصبح تدخلها فى المستقبل من أجل حماية جزء من مواطنيها.

ولم يكن الاوسيتيون جزءًا من التصور القومى الجورجى للأمة الجورجية. وإذا قارنا بين الاوسيتيين والابخاز نجد أن بنية الهوية الإثنية الاوستية ضعيفة نسبياً، ولم يكن لها تعبير سياسي فى جنوب القوقاز فى فترة السيادة السوفيتية. كما أن نسبة التزاوج بين الاوسيتيين والجورجيين المقيمين خارج أوستيا الجنوبية كانت مرتفعة. وليس هناك نموذج للدلالة على ذلك أفضل من ستالين الذى ينتمى لأسرة أوستية . جورجية.

ومع هذا فإن نظرة الجورجيين لحقوق الاوسيتيين فى جورجيا سلبية ولا تحظى بالاعتراف مقارنة بالاعتراف الذى يحظى به الابخاز فى ابخازيا. فبينما يرى معظم الجورجيين أن الابخاز يمثلون أقلية وطنية لها حقوق فى أبخازيا التى تمثل جزءًا من جورجيا وينبغى الاعتراف بحقهم فى حكم ذاتى غير منقوص، فإن أوستيا الجنوبية لا تحظى بهذه الرؤية وليس لها تلك الحقوق. وهنا ينبغى أن نلاحظ أن جورجيا فى ذروة صراعها مع الأقليات، أقدمت على إلغاء الوضعية المحدودة لحكم الذاتى لأوسيتيا الجنوبية، بيد أنها لم تقدم على إلغاء الوضعية الكاملة للحكم الذاتى لأبخازيا.

ويمكن القول أن أغلبية الجورجيين يعتبرون الاوستيين مهاجرين أو وافدين جدد إلى جورجيا رغم أن لهم وطن قائم فى شمال القوقاز، ولهذا يرون أنهم لا يستحقون أية وضعية إقليمية ذاتية الحكم فى جورجيا. وقد عبر الخطاب الإعلامى فى جورجيا عن هذه الرؤية منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين. حيث وصف الإعلام الجورجى الأقليات الإثنية المقيمة فى جورجيا بـ "الضيوف المقيمين على أرض جورجيا"، قاصداً بذلك الاوستيين فى اوستيا الجنوبية، حيث يعتبرهم غرباء أو أجانب وليسوا جزءًا من الأمة الجورجية.

وتنظر جورجيا بقلق إلى ادعاءات أوستيا القومية ومطالبها بالانفصال والاستقلال التام، لأن فى ذلك تهديد لأمنها القومى. وترى أن أوستيا الجنوبية أداة فى يد حكومة موسكو تستهدف تقويض سيادة جورجيا ومصادرة حقها فى التطور والانضمام إلى حلف شمال الأطلنطى بعيداً عن النفوذ الروسى. ومن هنا ظلت العلاقات متوترة بين الجانبين، ولهذا لم يكن غريباً أن ينفجر الموقف مرة أخرى فى أوائل أغسطس (2008). وتكرر انتهاك وقف إطلاق النار ووقعت اشتباكات متقطعة بين القوات الجورجية وقوات أوستيا الجنوبية.

وكانت روسيا تترقب ما يجرى بعناية، وربما ساهمت فى تطور الأحداث التى أحسنت استغلالها. ففى الرابع من أغسطس 2008 حركت الحكومة الروسية خمس كتائب من الجيش الروسى الثامن والخمسين داخل أوستيا الشمالية قرب ممر روكى Roki الذى يصل أوستيا الشمالية بالجنوبية. وفى الثامن من أغسطس اجتاحت القوات الجورجية براً وجواً أوستيا الجنوبية ونجحت فى الاستيلاء على عاصمتها تسكينفالى Tskhinvali، فى الوقت الذى تقدمت القوات الروسية بسرعة ونجحت خلال أيام فى طرد القوات الجورجية من أوستيا الجنوبية وأبخازيا، وتقدمت إلى عمق الأراضى الجورجية.

ونتيجة استنكار المجتمع الدولى وضغوط دول الاتحاد الأوروبى انسحبت القوات الروسية من وسط جورجيا. وتم الاتفاق على ترتيبات وقف إطلاق النار بوساطة فرنسية، بيد أن القوات الروسية ظلت تسيطر على مناطق حدودية حاجزة بين جورجيا من ناحية وكل من أوستيا الجنوبية وأبخازيا. تحت ادعاء حماية الإقليمين المنشقين. ثم أعلنت روسيا الاعتراف رسمياً باستقلال كل من أوستيا الجنوبية وأبخازيا. وأصبح هناك واقع جديد على الأرض فى جنوب القوقاز. وفى سبتمبر 2008م أصبحت نيكاراجوا ثانى دولة تعترف باستقلال أبخازيا وأوستيا الجنوبية.

الفصل الثاني

كوسوفا بين الأبعاد السياسية والقانونية والتاريخية والحضارية

د.بكر إسماعيل الكوسوفي[1]

(1) المتحدث الرسمي لحكومة كوسوفا لدى الدول الإسلامية.

تقديم

تقع كوسوفا في الأطراف المركزية لشبه جزيرة البلقان في الجنوب الشرقي لأوروبا، وترتبط حدودها مع ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا وصربيا، وجمهورية كوسوفا، وهي اليوم جزء من كوسوفا الحقيقية، والتي تنازعت على أراضيها كل من صربيا والجبل الأسود ومقدونيا، وانخفضت مساحتها من 20000 كم^2، إلى المساحة القائمة عليها اليوم وهي نحو 10877 كم^2. ويبلغ عدد سكان كوسوفا نحو مليونين ونصف المليون نسمة، ويتوزع السكان دينياً بين المسلمين وتبلغ نسبتهم نحو 95%، من إجمالى عدد السكان، والنسبة الباقية تتوزع بين الكاثوليك والأرثوذكس، وعرقياً يشكل الألبان نسبة 93% من السكان و7% من قوميات أخرى (الصرب، الأتراك، البوشناق، الرومان، الآشكالي إلخ). وليس من السهل وصف أو مناقشة تاريخ كوسوفا القديم أو تاريخ ألبان كوسوفا مستقلاً أو بعيداً عن التاريخ العام للألبان في منطقة البلقان، فالشعب الألباني[1] كان أول الشعوب التي استوطنت البلقان[2]، والتي كانت خالية من السكان[3].

فالألبان سكنوا هذه البقاع واستوطنوا البلقان قبل أي شعب آخر"[4]. ويعتبر الشعب الألباني أحد أقدم شعوب أوروبا، ولا توجد أمة أكثر ارتباطاً بتاريخ البلقان من الأمة الألبانية، فلا

---

(1) تقع الأراضى الألبانية بين خطى عرض 39 و43 شمالاً، وبين خط طول 19، 21، 30 شرقاً، وتمتد نحو 29 ميلا على سواحل بحر الادرياتيك، والبحار الأيونية. وعرضها من الجهة الجنوبية قرب خليج أرتا 40 ميلا. ويحدها من الشمال الجبل الأسود والبوسنة (البشناق) ومن الشرق الصرب ومقدونيا، وتحدها من الجنوب اليونان، وهى منطقة جبلية من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربي. وقد اشتق اسم ألبانيا من لفظ (ألبا) ومعناها الجبل أو المرعى الجبلى، ومن ذلك اسم جبال آلب. وأول من أطلق عليها ألبانيا، البيزنطيون وذلك في العصور الوسطى. ويعيش معظم الألبان في ألبانيا، وكوسوفا، ومقدونيا، وصربيا والجبل الأسود. راجع: مجمع اللغة العربية، المعجم الكبير، (القاهرة، دار الكتب، 1970م)، ج 1 حرف الهمزة؛ ص 410. وأيضاً: أنتونى سوريال عبد السيد، الرابطة القومية الألبانية، (القاهرة، دار الثقافة، 1986م)، ص15.

(2) البلقان: تعنى التلال الوعرة التى تكسوها الغابات، وهي شبه جزيرة كبيرة في جنوب شرق أوربا، يحدها البحر الأسود وبحر مرمرة، وبحر إيجة في الشرق والجنوب الشرقي، والبحر الأدرياتيك في الغرب. وهى جبلية السطح عامة يجرى فيها عدد من الأنهار أهمها الدانوب وروافده، وتمثل أودية هذه الأنهار مناطق ازدحام السكان، والطرق الطبيعية في هذا المحيط الجبلي، وكانت بلاد البلقان جزءا من حدود الإمبراطورية العثمانية ثم استقلت، وتشمل الآن رومانيا، وبلغاريا، ويوغسلافيا سابقا، وألبانيا، واليونان، وتركيا الأوروبية. ولم يبق لتركيا إلا جزء صغير يشرف على المضايق التي تربط البحر الأسود ببحر إيجة، فالبحر المتوسط، وفي هذا الجزء تقع مدينة اسطنبول التي قلت أهميتها بعد نقل العاصمة إلى أنقرة. راجع: مجمع اللغة العربية، المعجم الكبير، القاهرة، دار الكتب، 1982م، ج2 حرف الباء؛ ص 546. وراجع أيضاً:

Revistë: Përpjekja e Jonë, Vol. III (12 November 1972) Nr.4, New York , fq. 57.

(3) Muhidin Ahmedi:Rreth përhapjes së Islamit ndër shqiptarët, Shkodër 1997, fq.05

(4) Selim Islami, Kristofrashëri: Historia e Shqipëris, Tiranë 1959 ,fq.50

يمكن فهم تاريخ البلقان دون معرفة تاريخ ألبان كوسوفا، والألبان من سلسلة الإليريين الذين عاشوا على الأراضي الألبانية الكوسوفية، وعلى جزء كبير من يوغسلافيا السابقة، وتقع كوسوفا ضمن أرض قبيلة الداردانينا. وقد برز الإليريون في البلقان في فترة مبكرة في عصر البرونز وأصبح لهم تقاليد حضارية بارزة في البلقان[1]. وفي نهاية القرن الخامس قبل الميلاد وصلت هذه التقاليد إلى ذروتها مع بروز (الدولة الإليرية) التي امتدت على طول الساحل الشرقي لبحر الادرياتيك. وقد تمتعت هذه الدولة بنفوذ عسكري وسياسي كبير في المنطقة. ويتكلم الألبان اللغة الألبانية الفصحى المكتوبة بالأحرف اللاتينية والمعدلة في مؤتمر الألبان العام في نوفمبر 1908 المنعقد في مدينة مناستير، مقدونيا حاليا.

ولما بدأت الشعوب الأخرى تهاجر إلى البلقان سعياً وراء الرزق، كالصقالبة . السلاف، وهم الصرب[2] والبوسنيون والكروات[3]، وهرباً من الطورانيين الذين طردوهم من مسقط رأسهم (حوض بحر القلزم) نظراً لأن فيالق الطورانيين قد سبقتهم إلى هناك واقتحموها وأنشأوا فيها حكومة طورانية لفترة من الزمن فاضطروا إلى التوجه إلى البلقان[4].

واصطدمت هذه الشعوب الكثيرة العدد بالشعب الألباني قليل العدد، فأخذت تستولى على أراضي القبائل الألبانية في هذه المناطق فاضطر الألبان إلى الانسحاب جنوباً، إلى أن اجتمع شملهم في المنطقة المعروفة بهم إلى اليوم، وكان القتال يتكرر بينهم وبين هذه الشعوب المهاجرة

---

(1) Theodor Mommsen: Provincget e Perandoris Romake. teksti anglisht, London 1908, fq.199.

(2) صربيا: الصرب من جنس السلاف " الصقالبة" كانوا يعيشون في أول أمرهم بالقرب من بحر "الخرز"المعروف الآن ببحر " قزوين" فوجئوا بالجحافل الطورانية تهجم عليهم من الجهة الشرقية، فاضطروا إلى الفرار ناحية الغرب حفاظا على حياتهم إلى أن استقرت في الجزء الشمالى من البلقان.كان ذلك في القرن السابع أو بعده بقليل على خلاف بين المؤرخين. وهى اليوم جمهورية باسم "صربيا" عاصمتها " بلغراد" انضمت إلى إقليم الدولة العثمانية خلال 740–1233 هـ و1339 –1817 م منحت استقلالها بموجب معاهدة "برلين عام 1295هـ و1878م" وتشكلت فيها مملكة سنة 1300هـ 1882 م اجتاحتها القوات الألمانية والنمساوية والبلغارية، وعادت صربيا مملكة بعد الحرب العالمية الأولى 1918–1941 م.راجع في ذلك: توفيق إسلام يحيى، وا إسلاماه أطفال البوسنة الأبرياء يستغيثون بأحفاد الرحماء فهل من مغيث،ص 11 وما بعدها،القاهرة 1992م.و راجع: محمد يوسف عدس،كوسوفا بين الحقائق التاريخية والأساطير الصربية،ص 24 وما بعدها، ط.المختار الإسلامي، القاهرة 1999م.

(3) الكروات: شعب يتبع القومية الكرواتية، يتجمع الآن في جمهورية " كرواتيا" وعاصمتها " زغرب " وهم من المسيحيين الكاثوليك ويتبعون كنيسة روما. راجع: محمد قارون، المسلمون في يوغسلافيا، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1994م. ص 63.

(4) Hamit Kakalariti:Kosova djepi i shqiptarizmit, në mëgrim, 1965, fq.15

إلى أن ظهر العثمانيون في البلقان فحصل أول اصطدام بينهم وبين هذه الشعوب في أرض ألبانيا، فى معركة " قوصووة"[1]، كما هو الرسم العثماني أو "كوسوفا" كما ينطق بها اليوم[2].

ففي النصف الثاني من العقد الثالث عشر الميلادي اجتاز العثمانيون شواطئ الجزء الشرقي من أوروبا واستمروا في زحفهم، حتى وصلوا إلى أدرنه[3]، واتخذوها عاصمة لهم[4]، ومع تواتر أخبار الدولة الجديدة، وعدم صمود أية قوة أمامها اتفق ملك الصرب مع ملك البوسنة[5]، وأمراء ألبانيا[6]، والفلاحين على جمع جيش جرار لرد العثمانيين[7]. والتقى الجمعان، ودارت معركة حامية الوطيس انتهت بانتصار العثمانيين. وأخذت أخبار الدين الجديد "الإسلام"[8] تنتشر بين سكان هذه المناطق، فأحدثت زعزعة في عقيدتهم وخاصة بين الألبان الذين كانوا يجهلون عقيدتهم لجهل قسسهم بها، كما يقول المستشرق "أرنولد" في كتابه "الدعوة إلى الإسلام" واهتم

---

(1) استنادا إلى البيان الدستوري في 2 يوليو 1990، فقد قام برلمان كوسوفا المنعقد في كاشانيك Kaçanik في 7 سبتمبر 1990 بإعلان دستور جمهورية كوسوفا والذي ينص على أن كوسوفا هي دولة ذات سيادة مستقلة. وبعد أن أعلنت بعض جمهوريات الاتحاد الفيدرالي استقلالها فقد قام برلمان كوسوفا بإعلان قرار الاستقلال في 2 سبتمبر 1991 والذي نص على أن جمهورية كوسوفا هي دولة حرة وذات سيادة مستقلة. وقد أيد الاستفتاء الذي عقد بين 26–30 سبتمبر 1991 قرار استقلال جمهورية كوسوفا بنسبة 99,8 % من المقترعين ويمثلون 87% ممن لهم حق التصويت. وعاصمة الدولة هى بريشتينا Prishtina، ويبلغ عدد سكانها نحو (200 ألف نسمة) من إجمالى تعداد السكان البالغ حوالى 3 ملايين نسمة منهم 95% ألبان.

وقد تم انتخاب رئيس الجمهورية الدكتور إبراهيم روجوفا عام 1992، وفي فبراير 1999 وبناء على اتفاقية رامبويه تم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة هاشم ثاشي. وبعد تدخل قوات الأمم المتحدة في كوسوفا وخروج الجيش الصربي تم إجراء الانتخابات، و في يوم الاثنين 2002/3/4م تم اختيار روجوفا رئيسا لكوسوفا ود. بيرام رجبي رئيسا للوزراء ود. نجات داسي رئيسا للبرلمان.

(2) Stefanaq Pollo, Kristo Frashëri: Historia e Shqipërisë, Tiranë 1973, fq.47.

(3) أدرنه: مدينة تركية في القسم الأوربي، وكان قد اتخذها السلطان العثماني مراد الأول عاصمة له. راجع في ذلك: محمد قاروط، المسلمون في يوغسلافيا، مصدر سابق، ص37.

(4) Sejjid Muhammed Dikën: Studime mbi historinë e shtetit Osman, Shkup 1994, fq.29.

(5) راجع: محمد حرب، البوسنة والهرسك من الفتح إلى الكارثة، القاهرة، المركز المصري للدراسات العثمانية، 1994م، ص 20–21.

(6) Stefanaq Pollo, Kristo Frashëri: Historia e Shqipënisë, fq. 48.

(7) راجع: محمد يوسف عدس، كوسوفا بين الحقائق التاريخية والأساطير الصربية دراسة موسعة، (القاهرة، المختار الإسلامي، 1999م، ص 39. وأيضا: محمد قاروط، المسلمون في يوغوسلافيا، مصدر سابق، ص 26، وأنظر أيضاً:

Bajrush Ahmeti: Perandoria Osmane dhe përhapja e Islamit në trojet shqiptare dhe në viset fqinje, Prishtinë 1997, fq.11.

(8) شمس الدين الفاسى، الحرب على الإسلام، (القاهرة، مكتبة التراث الإسلامي 1993)، ص 7.

الألبان بأخبار "الإسلام"، وأخذوا يقارنون بينه وبين عقيدتهم التي يدينون بها فيرون الفرق شاسعاً بينهما[1].

وبدأ الإسلام يشق طريقه إلى قلوب الألبان قبل الفتح العثماني لبلادهم وذلك عن طريق التجار والدبلوماسيين والدعاة، إلا أن ذلك كان على نطاق ضيق ومحدود[2]، وبعد معركة كوسوفا سنة 1389م، واختلاط الألبان بالعثمانيين رأوا صفات وخصالاً طيبة وأخلاقاً أصيلة، ومعاملة لا عهد لهم بها، فبحثوا في الأمر ملياً، فوجدوا أن الإسلام هو مصدر هذه الصفات والخصال وتلك الأخلاق، فبدأوا يقرأون عن الإسلام، ثم يعتنقونه عن صدق ويقين[3]، ويتفانون في إخلاصهم له ودفاعهم عنه[4] ومع انتشار الإسلام بين الألبان، ومن خلال المدارس والمكتبات أصبح المسلمون في كوسوفا على اتصال بالإنتاج الثقافي العثماني والإسلامي بصفة خاصة.

وخلال خمسين عاماً كان معظم الألبان قد دخلوا الإسلام، مع احتفاظهم بحكومتهم لإدارة شئونهم، وخلال هذه المدة توثقت العلاقات بينهم وبين العثمانيين فألفوا حكومتهم واندمجوا في المجتمع العثماني، وخدموا الدولة العثمانية، فى مختلف المجالات، سياسيا واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً[5]. وتولى الصدارة العظمى أكثر من ثلاثين ألبانيا[6]، وكثير منهم تزوج من أميرات الخلفاء العثمانيين، وآخر صدر أعظم في الخلافة العثمانية كان ألبانياً، ومتزوجاً من أميرة من أميرات بيت الخلافة وهو المشهور بـ الدامات فريد باشا–Damat Ferid Pasha" (الدامات في اللغة التركية تعنى الصهر)[7]. أما من تولى منهم الوزارات وقيادات الجيوش فعددهم لا يحصى[8]، كما أن كثيرون منهم تولوا مناصب الولاة، واصطلح العثمانيون على إطلاق لفظ" آرناؤوط"على الألبانيين، وبلاد الآرناؤوط على المناطق الألبانية كلها في البلقان.

ومن هنا يمكن القول إن نمو الإسلام بين الألبان في كوسوفا وغيرها خلال الفترة الأولى للحكم العثماني كان ظاهرة مدنية تقريباً، وأن انتشار الإسلام في القرى كان بطيئاً، ويعزى انتشار الإسلام السريع في المدن إلى التغيير الاجتماعي الذي أحدثه العثمانيون بها، وإلى النقلة الحضارية الإنسانية التي شهدتها شبكة المدن الواسعة التي تميزت بها كوسوفا عن كثير من البلاد المجاورة ومن ثم انتقل الإسلام تلقائياً نتيجة الاحتكاك الحضاري، فلم يكن العثمانيون

---

(1) السير توماس أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1947)، ص 149.

(2) Ali M.Basha: Islami në Shqipëri gjatë shekujve, Tiranë 2000, fq.35.

(3) Sami Frashëri: Përhapja e Islamit, Shkup, 1994, fq. 17.

(4) راجع: كوسوفا بين الحقائق التاريخية والأساطير الصربية، ص 65 –66.

(5) Rreth përhapjes së Islamit ndër shqiptarët, fq.131.

(6) محمد بن ناصر العبودى، كنت في ألبانيا، (الرياض، مطابع الفرزدق التجارية، 1993)، ص 29.

(7) Islami në trojet iliro-shqiptare gjatë shekujve, fq. 17.

(8) Perandoria Osmane dhe përhapja e Islamit në trojet shqiptare dhe në viset fqinje, fq.174.

يخططون للدعوة الإسلامية[1]، ولم تكن لديهم مناهج ولا مبشرون أو دعاة معدون للقيام بهذه الرسالة، ولا يمكن مقارنة هذا الموقف بموقف الاستعمار الغربي الذي غزا آسيا وأفريقيا وحطم ثقافات المجتمعات وجلب معه مبشرين مدربين لخدمة الاستعمار[2].

وقد تزايد معدل الدخول في الإسلام خلال القرن السادس عشر الميلادى، وتحديدا بين عامى 1582 و1591م، بحيث أصبحت نسبة المسلمين في المدن الكبرى كالآتي: 90% في "بيا–Peja" ، و80% في "فوتشترن Vuçitërna–Vushtrria"، و60% في "بريشتينا–Prishtina" و56 % في "يريزرن Prizreni"، و37% في "نوفوبردا Novobërda" ، و21% في "تربتسا Trepça"، و14% في "يانييفو Janjeva". ويلاحظ أن نسبة المسلمين كانت اقل في المدن التي كثرت بها الجاليات الأجنبية.[3]

كوسوفا:

بدأ استخدام مصطلح كوسوفا جغرافيا بعد معركة كوسوفا الأولى عام 1389. وقد سميت بهذا الاسم بسبب وقوع المعركة فى ألبانى "Albani" فى سفح جبل ألبانيك "Albanik" فى وادى نهر ألب "Alb" لاب "Lab" إلى الجانب الغربى من مدينة كوسوفا "Kosova" ذات التاريخ العريق فى التعدين والمناجم. ولحدوث المعركة بالقرب من حقل مدينة كوسوفا "Kosova" أعيد تسمية كل البلقان الأوسط باسم كوسوفا "Kosova".

ومنذ ذلك التاريخ حل اسم كوسوفا محل اسم ألبانى "Albani" الذى كان يدل على البلقان الأوسط، وفى القرون الأولى من الحكم التركى فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، قسمت كوسوفا إداريا إلى 4 سناجق "مناطق حكم ذاتى": هى سنجقية "فوشترنا Vuciterne" " "بريشتينا Prishtine". وسنجقية "دوكاجينى Dukagjini" "بيا Peje"، وسنجقية "بريزرن Prizerene"، وسنجقية "شكوبى Shkupi" "سكوبيا Skopje"، وكان على رأس كل سنجقية سنجق أو حاكم ألبانى Albanian" سواء من الأرثوذكس أو الكاثوليك أو المسلمين.

وكانت كل الأرض الألبانية مقسمة إلى 10 سناجق ، وعلى رأس كل سنجقية (وفقاً للقوانين المحلية والأعراف الألبانية والإليرية) حاكم ألباني Albanian سواء من الأرثوذكس أو الكاثوليك أو المسلمين، إلا أنه منذ القرن التاسع عشر وحتى حروب البلقان 1912–1913

(1) Rreth përhapjes së Islamit ndër shqiptarët, fq.49.
(2) Sami Frashëri: Përhapja e Islamit, fq.18.
(3) راجع: كوسوفا بين الحقائق التاريخية والأساطير الصربية:ص 65 – 66. وبهاء أحمد الأمير، كوسوفا المذابح والسياسة، القاهرة, دار النشر للجامعات، 1999م، ص 12. وكارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، بيروت، دار العلم للملايين، 3 / 15، ط. 1949م.

قسمت ألبانيا إلى 4 ولايات[1]: ولاية كوسوفا Kosovës، وولاية شكودرا [2] Shkodrës، وولاية مناستير Monastirit، وولاية يانينا Janinës[3].

وكانت هذه الولايات بمثابة وحدات إدارية مستقلة ذاتيا، ولها إدارتها الخاصة ووحداتها العسكرية الخاصة ولها ولاة خاصون ومجالس إدارية (برلمانات) خاصة بل ولها جيوشها ومحاكمها الخاصة بدءا من المحاكم الأولية وانتهاء بمحكمة عليا. كما كانت لها قوات شرطة ومليشيات وبنوك ورموز وجرائد رسمية، أى أنها تتمتع بكل مزايا الولايات الاتحادية الداخلة في الإمبراطورية العثمانية (دولة الخلافة). ورغم أن العنصر الألباني كان يتمتع بالأغلبية في هذه الولايات، فقد كان هناك نوع من التسامح والقبول الديني والقومي والعرقي أى كان ثمة تجانس وتناغم اقتصادي واجتماعي وثقافي كامل[4].

وكانت ولاية كوسوفا Kosova وعاصمتها بريشتينا Prishtina، أهم الولايات استراتيجيا واقتصاديا وأكثرها اتساعا. وكانت تضم السنجقيات التالية[5]: سنجقية بريشتينا Prishtina وسنجقية شكوب Shkup وسنجقية برزرن Prizren[6] وسنجقية بيا Pej وسنجقية نيش Nish

---

(1) Shukri Rrahimi: Vilajeti i Kosovës, Prishtinë 1969, fq.12.

(2) شقودره: عاصمة لولاية شقودرة من ولايات الدولة العثمانية في أوروبا وتقع شمال ألبانيا، يحدها من الشمال الجبل الأسود ودلماشيا، ومن الشرق ولاية برزرن، ومن الجنوب ولاية يانينا، ومن الغرب بحر الادرياتيك ودلماشيا. ومساحة هذه الولاية 12,395 كم2 وعدد سكانها 293,153 نسمة.ويطلق العثمانيون على العاصمة اسم إسكندرية وهى حصينة وتقع على نهر بويانا على الجنوبي الشرقي من بحيرة شقودره، وعدد سكانها 25 ألف نسمة نصفهم كاثوليك والنصف الأخر مسلمون. وفي جوارها تل عليه قلعة يقيم بها والى الولاية وقد استولى العثمانيون عليها سنة 1439. وقد اتخذت الرابطة القومية الألبانية هذه المدينة كفرع رئيسى لها في شمال ألبانيا. راجع في ذلك: رابطة القومية الألبانية، ص 8.

(3) Përparime Huta: Fshati në Sanxhakun e Shkodrës (Në Shekujt XV-XVI), Tiranë 1990, fq.17.

(4) Vilajeti i Kosovës, fq.24.

(5) Hasan Kaleshi, H.Jurgen: Vilajeti i Prizrenit (Përparimi Nr.II), Prishtinë 1967, fq.166.

(6) وبرزرن: برزرن أوبرزرند ولاية ولواء ومدينة من الأملاك العثمانية في أوروبا. أما الولاية فهى عبارة عن ألبانيا العليا يحدها شرقا نهر الدانوب وشمالا الصرب والبوسنة وغربا الجبل الأسود وولاية شقودره وجنوبا ولايتا يانينا وسلانيك.عدد سكانها 509,576 منهم 354,143 مسلمون والباقى نصارى، ومساحتها 19،900 كم2. وتضم هذه الولاية ألوية برزرن وسكوبي ونيش وديبرا، وتخترق هذه الولاية شعب من جبال الألب الدينارية وجبال ديبرا وشعب البلقان، وتمر بها عدة أنهر كنهر درين الأبيض ودرين الأسود وغيرهما. وتقع المدينة وهى عاصمة الولاية على سفح جبل (شارطاج) على نهر دره الذى يقسمها إلى قسمين.وهى حصينة واقعة على أكمه، وتقع إلى الشرق والجنوب الشرقي من شقودره وعلى بعد 108 ميل وسكانها 35 ألف منهم 22 ألف مسلم و9،500مسيحى والباقى طوائف أخرى.ولها قلعة تشرف على المدينة يقيم فيها الوالى، وقد أستولى عليها

وسنجقية بروت Pirot وسنجقية ينى بازار Yeni Pazar (نوفي بازار أو السوق الجديد) وسنجقية دبرا Dibra. وكانت تلك الولاية تمثل كل البلقان الأوسط. وتنقسم هذه المنطقة الآن إلى 4 أجزاء هي: جمهورية كوسوفا، وجمهورية مقدونيا، ونصف أراضي جمهورية صربيا، ومعظم أراضي جمهورية الجبل الأسود[1].

وكانت ولاية كوسوفا بمثابة درع لأوروبا، وحيث أن معظم سكانها من الألبان فقد منعت انتشار الأيديولوجية السلافية القومية، وأوقفتها عن الوصول للبحار الدافئة فى الجنوب الأوربي، كالبحر الأدرياتيكي والبحر المتوسط.

فمنذ القرن التاسع عشر ظهر تهديد جديد/ قديم للحضارة الأوربية الحديثة، بل ولحضارة العالم كله، تمثل في أحفاد البرابرة القدماء (من هونHuns وآلانسAlans ووانداال Vandals وآوارسAvars وغيرهم)، والذى تستر هذا التهديد تحت اسم القومية السلافية الشاملة[2].

حيث نشأت دول أرثوذوكسية جديدة فى صربيا والجبل الأسود وأعطيت سنجقيات نيش (Nish) وبروت (Pirot) وقازا (Kaza) وورنيا (Vranja) وكانت أجزاء من ولاية كوسوفا وبعد ذلك منحتا مناطق أولشين (Ulqin) وتوار(Tivar) وأنتيفارى (Antivari) من ولاية شكودرا(Shkodra). ومن ثم بدأ نزع الأراضي الألبانية ومنحها للسلاف. ، فصربيا والجبل الأسود خلقتا كدولتين على أرض ألبانية أساسا، والأمة الصربية وشعب الجبل الأسود صنعتا التهجير الإجباري للألبان والفلاش. وقد توسعت بلغاريا واليونان على حساب الأراضي الألبانية بهذه الطريقة ومن ثم خلقت الإمبريالية الروسية من خلال صنع صربيا والجبل الأسود ممرا غير

السلطان بايزيد سنة 792هـ وأصبحت المقر الرئيس للرابطة القومية الألبانية سنة 1878. راجع في ذلك: رابطة القومية الألبانية، ص 28.

(1) الجبل الأسود: ويسميه الأتراك " قره طاغ" وهو إقليم صغير في يوغسلافيا سابقاً يقع على شاطئ الادرياتيكى إلى الشمال من ألبانيا، استقل بموجب معاهدة برلين، وأصبح مملكة سنة 1910 وانضم إلى يوغسلافيا السابقة 1918 عاصمته "تيتو غراد" الجبل الأسود الآن (شكل مع جمهورية "صربيا" يوغسلافيا جديدة في آذار 1992م عدد سكانها (600,000) نسمة، من مدنه " كوتور" راجع في ذلك: محمد قاروط، المسلمون في يوغسلافيا، ص 80.

(2) كتب ماركس عن هذه الظاهرة في جريدة "نيويورك New York Tribune ، عدد 5 مايو 1855، ما يلى: "في اليوم الذي تتوحد فيه أوروبا على يد النمسا، سيهيب القيصر الروسى آلكسندر الثاني بالحركة السلافية الشاملة للنهوض وسيعلن نفسه قيصرا لكل السلاف في كل البلاد وفي عموم روسيا، ومن ثم ستعلن السلافية الشاملة حربا شعواء لا هوادة فيها على العرق اللاتيني والجرماني. إن السلافية الشاملة لا تحارب من أجل استقلال الشعوب.فهدفها هو محو كل من المجر والترك (الإمبراطورية العثمانية) وألمانيا من الخريطة. ومن ثم ستدمر السلافية الشاملة حضارة أوروبا القديمة المعاصرة.

مباشر لها إلى البحر الأدرياتيكي. وهذا هو الهدف الأساسى والمباشر الدائم للسلافية الشاملة مهما حاولت المناورة إخفاءه وتحويره.

ليس هذا فقط، بل إن أكبر المذابح في تاريخ البلقان، ارتكبتها جيوش الروس والبلغار والصرب والجبل الأسود ضد الأمم غير السلافية[1]. وقد أجبر ما يزيد على ثلاثة ملايين نسمة من شعوب البلقان المختلفة من ألبان وبوشناق (مسلمو البوسنة) وأتراك وشركس وتتار على الهجرة وترك أراضيهم واللجوء إلى دول أخرى في أوروبا وآسيا وإفريقيا. ومن بين هؤلاء ما يزيد على مليون ألباني من المسلمين. وتم ذبح العديد من هذه الشعوب آنفا. وقد أجبر الألبان سواء كانوا مسلمين أم كاثوليك من الذين أقاموا في أراضيهم ولم يرحلوا على التحول إلى صرب أو بلغار أو مقدونيين[2].

كما دمرت حوالي 300 قرية ألبانية و200 قرية مختلفة سكانها من الألبان والشركس والأتراك. باختصار قام البرابرة المتعصبون للقومية السلافية الشاملة من الصرب بمذبحة شاملة وخفية ضد الألبان طوال القرن الماضي[3].

وقد ظلم مؤتمر لندن (1912 . 1913) الشعب الألباني ظلماً بيناً، حيث أجبر ما يزيد على نصف الألبان على البقاء خارج بلادهم[4]. واستقر الجزء الأكبر منهم تحت الحكم الصربي. وتناثر الآخرون بين مقدونيا والجبل الأسود واليونان[5]، وكانت هذه المعاهدة بمثابة ضوء أخضر لتستمر محاكم التفتيش السلافية الشاملة في عملها الهمجي ضد الألبان[6]. ومن ثم ذبح عدد ضخم من الألبان[7]. وحُوِّل الباقون بالقوة إلى الأرثوذوكسية ليصيروا سلافا[8]. وفي هذا الوقت قسمت ولاية كوسوفا بين صربيا والجبل الأسود، وتم تجاهل حقوق الألبان في تقرير المصير في مؤتمر باريس للسلام (1919 . 1920) حيث ظلت أراضيهم ذات الأغلبية العظمى من الألبان ضمن حدود يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود) واليونان. ومن ثم استمر إرهاب الألبان لإجبارهم على التحول إلى سلاف طول فترة حكم يوغوسلافيا (1919–1941) وفي ظلم أكبر وأشد ، كان استعمار الأرض الألبانية على يد المستعمر من البرابرة من صربيا والجبل الأسود أمرا مرعبا،

---

(1) Hakif Bajrami: Dëbimi dhe shpërngulja e shqiptarëve në Turqi, Prishtinë, 1996, fq.9.

(2) Dëbimi dhe shpërngulja e shqiptarëve në Turqi, fq. 9.

(3) Kosova djep i shqiptarizmit, Në mërgim, fq. 52.

(4) Revista: Shqipëria e Re, Tiranë 1976, fq. 13.

(5) أحمد بهجت، البوسنة والهرسك جريمة العصر، القاهرة، المختار الإسلامي، 1996م، ص 9.

(6) Kosova djep i shqiptarizmit, Në mërgim, fq. 51.

(7) إبراهيم نافع، ماذا يجرى في شرق أوروبا؟، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص 206.

(8) Zhvillimi i kulturës Islame te shqiptarët gjatë shekullit XX, fq. 27-28.

ففي هذا الوقت طرد الألبان الأبرياء من أراضيهم ونزعت ممتلكاتهم بأبشع الطرق وأكثرها همجية.

ومثل كل المؤتمرات السالفة، جاء مؤتمر باريس عام 1946 بفكرة السلافية الشاملة (صربيا والجبل الأسود ومقدونيا واليونان) على حساب الألبان، ومرة أخرى قسمت ألبانيا[1]. وخلقت في الأرض الألبانية التي كانت تحت الاحتلال النازى (1941-1945)[2]، وكان المحتل يعامل الألبان كأقلية في يوغسلافيا الاشتراكية.

وفي الفترة ما بين 1945 . 1950 اضطر الألبان للعمل من أجل الدولة وأنشأوا المنازل التي سكنها فيما بعد المستعمرون الصرب، ومستعمرين من الجبل الأسود، وسلبت السلطات المواشي والمحاصيل الزراعية وغيرها وأرسلوها إلى صربيا وروسيا، وفي شتاء 1955-1956 قام الجيش والبوليس اليوغسلافي بحركات قتل وإعدام نحو 100.000 ألباني، وقد لقي ما يقرب من 1100 شخص حتفهم نتيجة سوء المعاملة، وقد ساعدت هذه الأحداث على زيادة في رحيل الألبان إلى تركيا والدول العربية، وبين عامى 1945 و1960 ، هاجر حوالي 500.000 ألباني لكي يستقروا في تركيا ومختلف البلاد العالم.

وفي عام 1968، قام السكان الألبان بمظاهرة سلمية ضد عمليات العنف التي تقوم بها السلطات اليوغسلافية، مطالبين بالحرية والديمقراطية، وكان المطلب الأساسي هو تعديل وضع كوسوفا من إقليم إلى جمهورية، لكن كان مصير هذه المظاهرات هو الردع. وأدين فئات الشباب الألباني وحكم عليهم بالسجن لسنوات طويلة. لكن قوة هذه الحركة الديمقراطية أجبرت السلطات اليوغسلافية على إصدار قانون مستقل لمنطقة كوسوفا، والتي أصبحت مع قيام الدستور في 1974 إقليم من الأقاليم الأساسية المؤسسة للاتحاد اليوغسلافي.

وقد تمتعت كوسوفا بقدر كبير من الحرية وفقاً للدستور والقانون، مثلها مثل باقي جمهوريات الفيدرالية، حيث أصبح لكوسوفا دستوراً تمت الموافقة عليه في 27 فبراير 1974، وأعطى هذا الدستور لكوسوفا حق اختيار نظامها السياسي وعلاقتها مع الفيدرالية اليوغسلافية وجمهورية صربيا. وأصبحت كوسوفا شريكاً متساوياً مع باقي وحدات الفيدرالية في الموافقة على الدستور الفيدرالي أو تغييره بما في ذلك حق الفيتو. بما يعني أنه حتى دستور 1974 الخاص

(1) Muhamet Pirraku: Ripushtimi Jugosllav i Kosovës 1945, Prishtinë 1992, fq.22-37.
(2) Ripushtimi Jugosllav i Kosovës 1945, fq.22-27.

بجمهورية يوغسلافيا الاشتراكية، لا يمكن تغييره بدون موافقة البرلمان الكوسوفي[1]. حيث تعتبر موافقة البرلمان الكوسوفي عاملاً أساسياً في إجراءات تغيير دستور صربيا لسنة 1974 أيضاً [2].

وطبقاً لدستور 1974 للفيدرالية اليوغسلافية تعتبر كوسوفا عاملاً أساسياً ووحدة في الفيدرالية لها حقوق وعليها واجبات مثلها مثل باقي وحدات الفيدرالية. ومن بين نصوص الدستور التى توضح أوضاع كوسوفا الدستورية والقانونية: لكوسوفا حدودها التي لا يمكن المساس بها بدون موافقتها (مادة 5)، ولها رئاستها التي تمثلها تجاه السلطات الإدارية لجمهوريات يوغسلافيا

---

(1) See more:The Constitution of SFRY of 1974,Article 401

(2) من بين الأمور التى نص عليها الدستور:

ـ الاستقلال في المجال التنظيمي:عَرَّف دستور كوسوفا لسنة 1974 وهو أعلى سلطة قانونية وسياسية، المؤسسات في دولة كوسوفا على إنها مماثلة لباقي وحدات الفيدرالية. ومؤسسات كوسوفا الرئيسية هي: برلمان كوسوفا، ورئاسة كوسوفا، والسلطة التنفيذية، والمحكمة العليا، والمحكمة الدستورية، والمدعي العام، والبنك القومي لكوسوفا،...إلخ.

ـ الحرية الإقليمية لكوسوفا: على أساس دستور 1974 لجمهورية يوغسلافيا الإشتراكية أصبح لكوسوفا حدودها التي لا يمكن المساس بها حسب الدستور الفيدرالي، وبرلمان كوسوفا هو الجهة المختصة لتغيير حدود كوسوفا.

ـ الحرية في المجال القضائي: حرية كوسوفا اكتملت بالحرية القضائية ويرجع الاختصاص في جميع المحاكم ابتداء من المحاكم الجزئية إلى المحكمة العليا لكوسوفا. والمحكمة العليا لكوسوفا هي الجهة القضائية الأخيرة حيث يُبت في المشاكل المدنية والاقتصادية والإدارية. وبجانب المحاكم تملك كوسوفا مؤسسات قضائية مستقلة كمكتب المدعي العام، وممارسة القانون العام.

. الحرية المالية والاقتصادية: في المجال المالي والاقتصادي، فإن دخل ومصروفات كوسوفا تحدده الميزانية بعد موافقة البرلمان. وتتمتع كوسوفا بوفرة الموارد الطبيعية والتي استفادت منها صربيا ويوغسلافيا واستغلتها، مما أدى إلى استمرار تأخر التطور الاقتصادي لكوسوفا بالمقارنة بمناطق أخرى في يوغسلافيا السابقة.

ـ الحرية حماية الدستور والقوانين: تجلت هذه الحرية في أعمال المحكمة الدستورية لكوسوفا. كجهاز مستقل لحماية الدستور والقانون. ومنح دستور 1974 كوسوفا لأول مرة هيئة تشريعية دستورية. لهذا الجهاز نفس اختصاصات المحاكم الدستورية في الوحدات الفيدرالية الأخرى. وتعتبر قرارات المحكمة الدستورية لكوسوفا حاسمة ونهائية.

. الحرية في مجال العلاقات الدولية: دخلت كوسوفا بصفتها المستقلة في علاقات سياسية واقتصادية وثقافية مع دول أخرى وكان نشاط كوسوفا في هذا المجال شأنه شأن بقية وحدات الفيدرالية مرتبط بموافقة الأجهزة الفيدرالية.

ـ الحرية في مجال الحفاظ على النظام والأمن والدفاع القومي: حيث تمتعت كوسوفا مثلها مثل بقية الوحدات الفيدرالية باستقلالها. ومُنحت أجهزة كوسوفا الاختصاص في ممارسة الحفاظ على النظام العام والقومي كما حدده دستور كوسوفا لسنة 1974. وفي مجال الدفاع عن كوسوفا والدفاع القومي كان لأجهزة كوسوفا الاختصاص في تنظيم الدفاع بمستوياته المختلفة، وتمثلت أجهزة كوسوفا التي مارست هذه الاختصاصات في: سكرتارية الأمن القومي، ومركز الدفاع الوطني، ومركز الدفاع المدني.

(مادة 150)، ولها جهازها الإداري الذي له كل حقوق وواجبات الأجهزة الإدارية لباقي جمهوريات يوغسلافيا (مادة 150).

وتشترك كوسوفا، كوحدة ضمن ثماني وحدات في وضع وتنفيذ السياسات التي تضمن مصلحة الفيدرالية (مادة 244 فقرة 2)، البنك القومي لكوسوفا هو مؤسسة تتبع نظاماً مالياً موحداً ينفذ سياسة إصدار موحدة كما يحددها دستور يوغسلافيا (مادة 260 فقرة 1)، وتتعاون كوسوفا مع باقي الجمهوريات في مجال السياسات الضريبية (مادة 265 فقرة 1).

وتشترك كوسوفا في مختلف أوجه التعاون مع أجهزة ومنظمات الدول الأخرى والمنظمات الدولية داخل إطار السياسة الخارجية كما حدده دستور يوغسلافيا والمعاهدات الدولية (مادة 271 فقرة 2)، وتقوم مع باقي الجمهوريات بتنفيذ قوانين وأحكام وكذلك القرارات العامة للفيدرالية (مادة 273 فقرة 201)، وتُمثل في مجلس الجمهوريات والأقاليم في برلمان يوغسلافيا (مادة 284 فقرة 3)، ويجب أن يوافق برلمان كوسوفا على بعض الأمور في مجال نشاطات مجلس الجمهوريات والأقاليم (مادة 286 فقرة 2)، وتُمثل كوسوفا في المجلس الفيدرالي للبرلمان اليوغسلافي (مادة 291 فقرة 2)، ولها الحق مثلها مثل باقي الجمهوريات فى أن تقترح قوانين وأحكام خلال فترة عمل مجلس الجمهوريات والأقاليم (مادة 298).

كما تُمثل كوسوفا، عن طريق مندوبها، في مجلس رئاسة يوغسلافيا (مادة 321)، وفي المجلس التنفيذي الفيدرالي (مادة 348 فقرة 1)، وفي المحكمة الدستورية ليوغسلافيا (مادة 381 فقرة 1)، وفي المحكمة الفيدرالية ليوغسلافيا (مادة 370 فقرة 2). ولبرلمان كوسوفا وأجهزتها الأخرى الحق في بدء إجراءات تقييم الدستورية والشرعية أمام المحكمة الدستورية ليوغسلافيا (مادة 387 فقرة 2)، كما أن لكوسوفا الحق، مثلها مثل باقي الجمهوريات فيما يخص إجراءات الموافقة أو إجراءات تغيير دستور يوغسلافيا (مادة 198، ومادة 399، ومادة 402 فقرة 2).

ونستطيع أن نستخلص من التحليل السابق لوضع كوسوفا الدستوري والقانوني حسب دستور 1974 أنها كانت وحدة فيدرالية مستقلة، ذات شخصية سياسية كاملة، وتمثل عاملاً أساسياً في الفيدرالية اليوغسلافية، إلا أن هذا الوضع لم يرض ألبان كوسوفا، وجاءت مطالبة ألبان كوسوفا بجمهوريتهم أمام إحساسهم العميق بعزتهم القومية، والتي حرموا منها في الماضي في حين تمتعت بها القوميات اليوغسلافية الأخرى. ويمكن وصف مظاهرات ربيع 1981 بأنها جاءت نتيجة للتأخير في تحقيق المساواة والحريات القومية. ورأى الشعب الألباني أن حجمه وتضامن عرقه هو سبب كاف لتغيير وضع كوسوفا من إقليم إلى جمهورية[1].

(1) Branka Mgas,The Destruction of Yugoslavia,p.9.

ولكن رد فعل النظام اليوغسلافي تحت القيادة الصربية كان عنيفاً للغاية. واستعملت الشرطة الأسلحة ضد المتظاهرين في كوسوفا. وبدأت سلسلة من الشغب العنيف في سنة 1981 على أثرها أُستدعى الجيش، وفرق الفدائيين، وفرق البوليس الخاص لقمعها[1]. مما أدى إلى موجة كبيرة من هجرة الشباب الألبان هرباً من اضطهاد البوليس والدولة العسكرية، وتدهورت الأحوال الاقتصادية والسياسية فى الإقليم، وبلغ عدد الألبان الذين يعيشون في الدول الغربية بحوالي مليون، قام نصفهم بالهجرة خلال العقدين الماضيين[2].

ورد الفعل السياسي لأزمة كوسوفا لم يحسن من الوضع بل زاده سوءاً. فقد استغلت القيادة السياسية والثقافية الصربية شعب كوسوفا كذريعة لإحياء برنامجها القديم وأعادت كتابة مسودة أكاديمية العلوم والفنون الصربية، 1986[3]. ومن أجل تحقيق أهداف هذه المذكرة اختير ميلوشفيتش بصفته أقدر شخص لهذه المهمة. وبدأت الاضطهادات من جديد في كوسوفا في أواخر الثمانينات[4].

وكانت عمليات الاضطهاد والتعسف على أوسع نطاق في ظل حكم سلوبودان ميلوشفيتش، حيث كان ظهوره بداية تطور خطير في قضية كوسوفا فقد أقام شهرته القومية ومجده السياسي على العداء السافر للإسلام والمسلمين في كوسوفا، فأيقظ مشاعر الكراهية والحقد العنصري الكامن لدى الجماهير الصربية ضد الشعب المسلم في كوسوفا، وكانت كوسوفا منطلق (ميلوشفيتش) إلى السلطة في صربيا ثم الاتحاد اليوغسلافي، ومنذ بروزه كقائد قومي للجماهير الصربية تصاعدت عمليات الإرهاب الصربي ضد المسلمين، وتبلورت على يديه خطط جديدة لتحقيق إستراتيجية بعيدة المدى لتحويل حياة المسلمين في كوسوفا إلى جحيم مستعر لدفعهم إلى التخلي عن وطنهم والرحيل عنه طوعا أو كلاها، وأخذت هذه الإستراتيجية تتبلور في **مراحل ثلاث:**

المرحلة الأولى: تمثلت في الانقلاب الدستوري الذي شهده الاتحاد اليوغسلافي السابق عام 1990، حيث فقدت كوسوفا كيانها السياسي كوحدة ذات حكم ذاتي في إطار الاتحاد اليوغسلافي شأنها في ذلك شأن الجمهوريات الأخرى التي كانت تتألف منها يوغسلافيا، وتحولت إلى مجرد وحدة إدارية ضمن جمهورية صربيا، وترتب على ذلك حرمان كوسوفا من وجود ممثل لها في

---

(1) See more: T.Judah,The Serbs…p.153.
(2) H.Islami,Demographic…p.21.
(3) For the full text of the Memorandum of the SASA in Serbo-Croatian, see: "Nasateme", Zagreb,1989 pp.128-163.For its essential parts in English,see: Fehmi Pushkolli,Liman Rexhepi, Jusuf Bajrektari and Izber Hoti(ed.), Expulsion of Albanians and Colonization of Kosova. Copyright ©1997 by the Institute of History of Kosova,Prishtina,pp.80-87.
(4) Aleksander Pavkovic, The Fragmentation of Yugoslavia, nationalism in a Multinational State, Copyright © by A. Pavkovic, 1997,pp.89-90.

مجلس الرئاسة اليوغسلافية، وإلغاء حكومتها وبرلمانها الخاص وسلطاتها القضائية والتنفيذية، وتبع ذلك سلسلة من الإجراءات والقوانين الصربية التي استهدفت تدمير البنية الأساسية للشعب في كوسوفا، وتعزيز السيطرة الصربية على مقدراته.

ومن بين هذه الإجراءات: إنشاء مجالس محلية مقتصرة على الصرب في المناطق ذات الأكثرية الصربية، وتركيز جميع الاستثمارات في المناطق ذات الأغلبية الصربية، وبناء منازل جديدة للصرب لتشجيع من هاجر منهم على العودة إلى كوسوفا وجذب الصرب الآخرين للإقامة فيها، وإقامة مراكز لتحديد النسل في مناطق المسلمين فقط، وإلغاء شرعية امتلاك المسلمين لأي عقارات أو أراض سبق لهم شراؤها من الصرب، ومساعدة الصرب في شراء الأراضي والعقارات من المسلمين بثمن بخس، كما اشتمل قانون الأراضي أيضا على حق أي صربي يرغب في الإقامة بكوسوفا أن يمتلك خمسة هكتارات من الأرض بالمجان.

وعندما قامت المظاهرات احتجاجاً على هذه الإجراءات نزلت الدبابات إلى الشوارع، وأصدرت السلطات الصربية سلسلة من القرارات المتعسفة في 26 يونيو 1991م، أطلقت عليها الحكومة الصربية (إجراءات مؤقتة) ولكنها استمرت سنوات، ومنها: منع صدور الصحف المنشورة باللغة الألبانية المحلية، وإلغاء المدارس الألبانية وإغلاق جامعة بريشتينا وتشريد طلابها، وإغلاق أكاديمية العلوم والآداب في كوسوفا، وإغلاق محطة الراديو والتلفاز الألبانية، وطرد جميع المدرسين العاملين في المدارس الألبانية، وطرد جميع الموظفين المسلمين في الدولة، وطرد نحو ثمانين ألف عامل مسلم من وظائفهم في المصانع، وطرد جميع الأطباء المسلمين والعاملين في المجال الصحي، وإلغاء التحصين الدوري لأطفال المسلمين مما تسبب في رفع نسبة الوفيات بينهم من أمراض بسيطة مثل الحصبة.

المرحلة الثانية: وتمثلت في تصعيد الأعمال القمعية والبطش بالسكان المدنيين الذين خرجوا بعشرات الألوف يتظاهرون في الشوارع احتجاجاً على الإجراءات التعسفية للسلطات الصربية، فاعتقلت المئات منهم وحكمت على بعضهم بالإعدام، علاوة على الذين يقتلون برصاص قوات الأمن في الاشتباكات اليومية، وأصبح اقتحام منازل المسلمين وترويع أسرهم ليلا والاستيلاء على ممتلكاتهم الشخصية، والاعتقال بدون إبداء أسباب وبلا توجيه اتهامات، روتيناً يومياً يقوم به الصرب ضد المدنيين الأبرياء.

ومن ثم أصبح الألبان أمام برنامج كامل لاحتلال أجنبي استيطاني على غرار الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني في فلسطين، فلما لم تؤد كل هذه الإجراءات إلى النتائج التي أرادها الصرب واستطاع الملمون أن يتعايشوا مع هذا البطش بأساليبهم السلمية التي استحدثوها في مجال المقاومة الشعبية . انتقلت الخطط إلى المرحلة التالية.

المرحلة الثالثة: وتمثلت في العمل العسكري المباشر، وتكرار ما فعله الصرب في البوسنة من تطهير عرقي وإبادة جماعية، واغتصاب للنساء، وإجبار السكان بالقوة العسكرية إلى هجر منازلهم أو قصفها وهدمها عليهم ليدفنوا فيها أحياء، بحجة البحث عن الإرهابيين وضرب معاقل جيش تحرير كوسوفا[1].

ومن خلال تلك التعديلات الدستورية قد اختل التوازن الذي تكون عن طريق دستور عام 1974. وبعد ذلك، تحقق لصربيا السيطرة على الفيدرالية أو على المؤسسات الفيدرالية التابعة. وقد أعلن ميلان كوسان رئيس الحزب الشيوعي في سلوفينيا في ذلك الوقت أنه: "قد انتهى عصر يوغسلافيا المدافع عنها في كوسوفا". وخلال السنوات التالية تحول ذلك الدعم للوحدات الفيدرالية لبلجراد ضدها وضد كل يوغسلافيا على شكل انتقام وكيد مرتد إلى نحر صاحبه.

وقد كان مجيء ميلوشفيتش إلى الحكم نتيجة لشكواه ضد مطالبة الألبان بحقهم في الحصول على وضع شرعي مماثل تحت حكم يوغسلافيا. وإن القضاء على استقلال كوسوفا وتدمير يوغسلافيا السابقة كان نتيجة لحكمه التوسعي. وكانت سياساته هي السبب في مأساة يوغسلافيا وشعبها. وقد جاء بناء وتفكك يوغسلافيا نتيجة تغييرات كبيرة في السياسة الطبيعية. فقد دخلت جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية مراحل تفككها الأخيرة في منتصف سنة 1991، عندما أكدت سلوفانيا وكرواتيا بالقوة إعلان استقلالهما (في يونيو 1991) وتدخل الجيش الشعبي اليوغسلافي للحفاظ على وحدة وسلامة البلاد.

ولم يكن الخلاف الصربي الألباني هو العامل الرئيسي لانهيار الفيدرالية اليوغسلافية متعددة القوميات ولكنه كان العامل المنذر بتفككها، وكان 25 أبريل 1987 هو تاريخ التدمير الذاتي ليوغسلافيا والذي بدأت عنده الاستعدادات للحرب. وبناء على ذلك بدأ تنفيذ حلم "صربيا العظمى". في هذا اليوم وعد ميلوشفيتش الصرب قائلاً: "ليس لأحد الحق في أن يضطهدكم". وعندما بدأ تفكك يوغسلافيا، أصبح واضحاً أن صربيا في طريقها لتحقيق برنامجها القومي "صربيا العظمى"، خاصة بداية من 1989، وقد وضحت بذلك ميول صربيا المركزية. وأعلن وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" "إن الهدف الواضح للقيادة الصربية هو إنشاء "يوغسلافيا الصغرى" أو "صربيا العظمى" استنتاجاً من مختلف ألوان الاضطهاد التي تمارسها السلطة الصربية على كوسوفا منذ أعوام"[2].

وقد جاءت التحركات نحو الاستقلال فى سلوفينيا وكرواتيا (مارس . يونيو 1991) ومقدونيا وكوسوفا (سبتمبر 1991) والبوسنة والهرسك (مارس . ابريل 1992)، كرد فعل للمخطط

---

(1) محمد يوسف عدس، كارثة المسلمين الجديدة كوسوفا بين التسوية والأساطير، مصدر سابق، ص 15.

(2) Resolution 713 (1991),adopted by the Security Council at its 3009 th Meeting,25 September 1991;Trifunovska,Yugoslavia.

العدواني الصربي ضد الآخرين في يوغسلافيا السابقة[1]. وتبنى مجلس الأمن في 19 سبتمبر 1992 القرار رقم 777 الذي جاء فيه "أن الدول المعروفة باسم جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية لم يعد لها وجود". وأن "جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية (صربيا والجبل الأسود) لا يمكن أن تحل محل جمهورية يوغسلافية الاشتراكية بشكل تلقائي في الأمم المتحدة"، وقد طلب من جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية أن تقدم طلباً لعضويتها في الأمم المتحدة. كما أعلن صندوق النقد الدولي في ديسمبر 1992 أنه بما أن يوغسلافيا أصبح لا وجود لها، فقد سقطت عضويتها من صندوق النقد الدولي. كما أعلن المديرون التنفيذيون للبنك الدولي أن يوغسلافيا أصبح لا وجود لها. علاوة على ذلك فإن الثلاثة عشر رأياً في "لجنة بادينير" أقرت بأن مع تفكك جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية الاشتراكية من نوفمبر 1991 إلى يوليو 1992 فبالتالي فقدت شخصيتها القانونية الدولية.

وبعد تفكك يوغسلافيا وتفسخ العلاقات بين السلاف، لم يبق سبب وجيه أمام الألبان في كوسوفا في أن يبقوا ضمن الدولة الجديدة المكونة من الصرب والجبل الأسود، فلم يكن حكم بلجراد مبشر بخير للألبان، وقد أتاح تفكك جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية الاشتراكية وسيادة ظروف جديدة في أراضيها أنسب الفرص السياسية لتحديد وتحقيق آمال تاريخية وشرعية لألبان كوسوفا. ففي 2 يوليو 1990، وقف مائة وإحدى عشر نائبا في البرلمان الكوسوفي أمام مبنى المجلس ليعلنوا أمام الجميع دستور كوسوفا كوحدة مستقلة ومتساوية في الحقوق داخل الفيدرالية اليوغوسلافية أو الكونفدرالية. وجاء هذا الإعلان الدستوري معبرا عن إرادة أغلبية السكان فقد حققت جمهورية كوسوفا قبل أي شيء الآمال التاريخية والتطلعات للسكان الألبان من أجل الحرية والاستقلال وتصميم الديمقراطي على أن يعيشوا مستقلين في ظل قوانينهم الخاصة ومنظماتهم السياسية.

ومن أجل إخراج هذا الإعلان إلى النور، قام البرلمان الكوسوفي بالتصديق على دستور جمهورية كوسوفا ودعمه بكل الوثائق المطلوبة. وذلك في مدينة كاشانيك (Kaçanik)، فى 7 سبتمبر 1990، كما أقر قانون التجمع السياسي للمواطنين وقانون الانتخابات وأيضا بعض القرارات المطلوبة للأعمال العاجلة لبرلمان كوسوفا فيما يخص علاقته ببرلمان جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية الاشتراكية[2].

ويمثل دستور جمهورية كوسوفا عملا تاريخيا من خلاله حقق الشعب الألباني أمانيه التاريخية والتي حرموا منها لمدة خمسة عقود من جانب الأنظمة الصربية واليوغسلافية، وجاء

(1) Bugajski,National in Turmoil,pp.101-109;Bebler.The Yugoslav Crisis,p.5.
(2) The Constitution of the Republic of Kosova, approved on 7 September,1990, Daily "Dielli",Zagreb,1990.

التصديق على الدستور، تحقيقاً للمطلب المشروع بأن تصبح كوسوفا جمهورية ذات حقوق متساوية مع بقية جمهوريات يوغسلافيا السابقة .. الخ.

وقد نص الدستور على أن جمهورية كوسوفا كجمهورية ديمقراطية للأمة الألبانية ومن ينتمون لأمم أخرى وأقليات قومية من الصرب، والأتراك، والمسلمين، وأبناء الجبل الأسود، والكروات، والروم، وآخرين ممن يعيشون في جمهورية كوسوفا. وبمقتضى هذا فهي جمهورية برلمانية يتم اختيار رئيسها بالانتخاب العام[1].

وبناء على المناقشات السياسية حول تعريف الفيدرالية داخل الأراضي اليوغسلافية السابقة فإن عملية الانحلال قد بدأت وتم تنفذها من خلال إعلان استقلال الوحدات الفيدرالية وإجراء استفتاءات على استقلالها وسيادتها. وقد اشتركت كوسوفا في هذه العملية وأصدر البرلمان في سبتمبر 1991م قرارا بتنظيم استفتاء على جمهورية كوسوفا كدولة مستقلة ذات سيادة. وأجرى الاستفتاء في كوسوفا في الفترة من 26 . 30 سبتمبر 1991م. واختارت الغالبية العظمي 99% من المؤهلين للإدلاء بأصواتهم والذين صوتوا في الاستفتاء أن تكون كوسوفا دولة مستقلة ذات سيادة.

وقد أيد الشعب الألباني بطريقة ديمقراطية مبدأ الجمهورية الكوسوفية كدولة مستقلة ذات سيادة، وصدقوا لصالح الحرية التامة، والسيادة والاستقلال عن صربيا. وبالتالي فإن هذا الاستفتاء قد قبل عملا سياسيا مشروعا للشعب الألباني، الذي اندمج مع الشعوب الأخرى من يوغسلافيا السابقة في هذه العملية الديمقراطية الجديدة، وأعلن برلمان كوسوفا، بناء على نتائج الاستفتاء جمهورية كوسوفا دولة مستقلة ذات سيادة في 18 أكتوبر 1991م، وأكد هذا القرار الإعلان الإيجابي للشعب الألباني من اجل الاستقلال والسيادة الكاملة لكوسوفا، ووافقت جمهوريات سلوفينيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا على قرارات مماثلة، وأصبح هذا الخيار جزءا من الضمير القومي للشعب الألباني الذي علق كل إرادته السياسية على استقلال وسيادة كوسوفا[2].

وفي ديسمبر 1991 م سلمت حكومة كوسوفا المعزولة برئاسة رئيس الوزراء بويار بوكوشي (Bujar Bukoshi) المجلس الأوروبي التماسا بالاعتراف بكوسوفا دولة مستقلة ذات سيادة. على الرغم من أن الإرادة السياسية للشعب الألباني الكوسوفي والتي عبروا عنها في الاستفتاء على استقلال وسيادة كوسوفا لم يعترف بها سوى ألبانيا فقط.

وبعد الموافقة على التعديلات الدستورية لدستور جمهورية كوسوفا (أكتوبر 1991م) تم تنظيم أول انتخابات ديمقراطية حرة ومتعددة الأحزاب للبرلمان لرئاسة الجمهورية، فقد أعلن برلمان

---

(1) Gazmend Zajmi,Vepra…p.15.
(2) A.Bajrami,E Drejta Kushtetuese,p.123.

الحزب الواحد في كوسوفا الانتخابات العامة المتعددة الأحزاب والرئاسية في 24 مايو 1992م، ولأول مرة استطاع شعب كوسوفا أن يصوت في عملية اختيار المجالس الأساسية لجمهورية كوسوفا، وتم انتخاب مائة نائب لبرلمان كوسوفا، ورئيسا للجمهورية، وطبقا لقانون الانتخابات قدمت الأحزاب السياسية أسماء مرشحيها إلى برلمان كوسوفا كذلك الحركات السياسية والجمعيات المدنية وآخرين كما ورد في القانون، وجمع هذا القانون بين مبدأ الأغلبية والنسبية من بين مائة وثلاثين نائبا لبرلمان كوسوفا، مائة تم انتخابهم بطريقة مباشرة في حين أن ثلاثين تم انتخابهم في وقت لاحق حسب مبدأ التمثيل النسبي للأحزاب السياسية التي حصلت على نسبة معينة من الأصوات، ويشمل ذلك تمثيلا للأحزاب السياسية التي تجمع أقليات قومية تقيم في جمهورية كوسوفا.

وقد حصلت العصبة الديمقراطية الكوسوفية على 76.4% من الأصوات، وحصلت على 96 مقعدا، وحصل الحزب البرلماني الكوسوفي على 4.86%، أي ثلاثة عشر مقعدا، كما حصل حزب الفلاحين الكوسوفي على سبعة مقاعد والحزب الديمقراطي الألباني المسيحي على سبعة مقاعد. وتم انتخاب رئيس الجمهورية بطريقة ديمقراطية وسرية، حيث فاز إبراهيم روجوفا (Ibrahim Rugova) القائد الشعبي (عن حزب العصبة الديمقراطية الكوسوفية) بأغلبية ساحقة.

وقد حاول البرلمان الانعقاد في 24 يونيه 1992م ولكن القوات الصربية منعته بعد هذا اليوم عمل البرلمان من خلال لجان برلمانية مما قلل من فاعليته، وتم تأجيل الانتخابات عدة مرات ما بين 1996 – 1998م ثلاثة مرات بالنسبة للانتخابات البرلمانية (فترة الانعقاد أربع سنوات) ومرتين بالنسبة للانتخابات الرئاسية (فترة الرئاسة خمس سنوات) حتى مايو 1998م، وفي 24 ديسمبر 1997م عندما قربت مدة تفويض البرلمان والرئاسة مرة أخرى على الانتهاء، أعلن روجوفا الانتخابات الجديدة في 22 مارس 1998م[1].

وبعد إبطال الحكم الذاتي في كوسوفا سنة 1989 م رفض الألبان الاعتراف بشرعية الحكم الصربي، وأعلنوا جمهورية كوسوفا المستقلة وأيدوا بشدة الاستراتيجية السلمية لحل النزاع الألبان الصربي، ومنذ أوائل التسعينات والألبان يأخذون قراراتهم بأنفسهم في أمور شتى سياسة، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، دون تدخل من صربيا. كما رفض ألبان كوسوفا الاشتراك في الحياة السياسية الصربية واليوغسلافية وقاطعوا الانتخابات الصربية واليوغسلافية حتى 1991، واعتبر الألبان هذه الانتخابات وكأنها أحداث في دولة أجنبية.

(1) International Crisis Group (ed), kosova Spring. Prishtina, 1997,p.29.

ومن هنا يمكن القول أن تنظيم مجتمع ألباني موازي له مؤسساته السياسية والتعليمية وله نظمه السياسية والاقتصادية والصحية والثقافية والرياضية، يمكن اعتباره علامة مميزه للمقاومة السلمية لألبان كوسوفا ضد الحكم الصربي.

فقد رد ألبان كوسوفا على اضطهاد وتعنت الصرب بتشكيل حكومة ظل كاملة تضم رئيسا وبرلمان ونظاما ضريبيا ولكن لم يكن لحكومة كوسوفا جيش أو بوليس لنشره عند الحاجة إليه، وكانت الحكومة لا تمتلك أي قوة فعالة للسيطرة على شعبها أو أراضيها، فشكلت حكومة ائتلافية مؤقتة في 19 أكتوبر 1991م، تتكون من ستة وزراء كان معظمهم يقيمون في الخارج، وكان "بويار بوكوشي" رئيسا للوزراء ووزيراً للخارجية، وكان سكرتير سابق للعصبة الديمقراطية الكوسوفية، وكان وزير الصحة هو الوزير الوحيد الذي يقيم ويعمل في كوسوفا، ولعبت حكومة الظل دوراً مهماً في تحصيل الضرائب من الخارج، حيث تبرع أهل كوسوفا في المهجر بـ 3% من دخلهم لصندوق جمهورية كوسوفا، وخصصت هذه الأموال لتمويل النشاطات السياسية والتعليمية ونظم العناية الصحية[1]، والتى جاءت على النحو التالي:

1ـ التعليم: وفقا لدستور 1974م اليوغسلافي تمتعت كوسوفا بالحكم الذاتي، وكان لها سلطة صنع القرار على جميع مستويات التعليم الأساسي والثانوي والتعليم العالي وكانت لغة التدريس المستعملة في مدارس الإقليم الابتدائية اللغة الألبانية والتركية والصربية، أما المحاضرات في الجامعة فكانت بالألبانية والصربية، ومنعت القوات الصربية في أوائل سنة 1991، المدرسين والطلاب الألبان من دخول مباني مدارسهم، ومع حلول العام الثاني كانت غالبية المدارس الألبانية الثانوية تعقد في المنازل، وقد حذت جامعة بريشتينا(Prishtina) بعدها بوقت قصير حذو المدارس الثانوية في 26 نوفمبر 1991م.

وقد خدم نظام التعليم الألباني الموازي في كوسوفا 266.413 تلميذا في المرحلة الابتدائية، و58700 طالبا في المرحلة الثانوية و16.000 طالب جامعي، واتبعت المؤسسات التعليمية المنهج الدراسي الموضوع من قبل الأجهزة الكوسوفية. وتم نشر عدد كبير من الكتب التي تلتزم بالتطورات العلمية الخالية من الفكر الشيوعي.

2. الرعاية الصحية: وضع الصرب في شهرى يوليو/ أغسطس 1990م، نظام الرعاية الصحية في كوسوفا تحت إجراءات "الطوارئ"، والتي أدت إلى طرد عدد كبير من العمال الألبان. فقاطع

(1) Michael Salla,Kosova/o,Non-violence and the break-up of Yugoslavia."Security Dialogue" Vol.26.No.4.December 1995.

الألبان النظام الصحي الصربي بنفس الطريقة التي قاطعوا بها النظام التعليمي من قبل. وكانت المؤسسة الرئيسية ضمن نظام الرعاية الصحية الموازية هي "منظمة الأم تريزا الإنسانية"[1].

3. الإعلام: سيطرت السلطات الصربية على راديو وتليفزيون بريشتينا في 5 يوليو 1990م، ولكن استمر الراديو والتليفزيون في بث بعض البرامج باللغة الألبانية، إلا أنها كانت مواد مترجمة من الصربية، ولذلك فضل الألبان عدم متابعتها وفضلوا البرامج المبثوثة عبر الأقمار الصناعية. وقد تحملت الدولة الألبانية وحكومة الظل في كوسوفا، بالتساوي مصاريف إقامة برنامج ألباني عبر الأقمار الصناعية، قدمت فيه المعلومات والمناقشات والموائد المستديرة وبرامج الأطفال والموسيقى وتم نشر عدة جرائد يومية وأسبوعية بالجهود الذاتية.

4ـ التجارة: كانت معظم الأعمال محصورة بين قطاع الخدمات والتجارة وشركات المقاولات الدولية أو في بيع السجائر والخمور في السوق السوداء. ويوجد في كوسوفا حوالي 18000 شركة صغيرة مسجلة، إلا أن التجارة لم تستطيع كسر السدود بين الألبان والصرب كما كان منتظرا.

5ـ العلاقات الدولية: استطاعت كوسوفا أن تكون قدرة تمثيلية قوية في العلاقات الدولية، فقد فتحت أحد عشر مكتباً، وكان مكتبها في تيرانا المكتب الوحيد الذي كان له وضع دبلوماسي، كما افتتح في 20 ديسمبر 1996م مكتب كوسوفا في اسطنبول، وكان أول مكتب دولي يفتح في كوسوفا مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات، وذلك في 5 يونيه 1995م. هذا بالإضافة إلى أن المقابلات التي أجراها قائد كوسوفا إبراهيم روجوفا مع شخصيات وممثلي دول عديدة مثل رئيس الولايات المتحدة، ورئيس وزراء بريطانيا، ورئيس فرنسا، ورئيس وزراء ألمانيا وممثلي الاتحاد الأوروبي، كان من شأنها تدويل مشكلة كوسوفا.

وإذا كان خلق دولة جديدة هي مسألة أمر واقع وليست مسألة قانونية بعدما تصبح الدول الجديدة خاضعة للقانون الدولي بمجرد ظهورها، ويمكن للدول أن تتواجد دون اعتراف دولي، فوجود الجمهورية التركية في قبرص خلال الـ 27 عاما بالرغم من أن تركيا كانت الدولة الوحيدة التي اعترفت بها تؤكد أنه يمكن للدول أن تتواجد دون الاعتراف الدولي بها، وواقعياً يمكن القول أن جمهورية كوسوفا كانت قائمة فعلياً تحت الاحتلال، أمام العديد من الاعتبارات، منها:

. أن أغلبية أهل كوسوفا رفضوا الاشتراك في الحياة السياسية والقانونية لصربيا/ يوغسلافيا.

. طورت الأحزاب السياسية الألبانية نشاطاتها كجزء من الحياة السياسية لجمهورية كوسوفا تحت الاحتلال الأجنبي.

---

(1) سميت هذه المنظمة باسم أشهر راهبة كاثوليكية ألبانية في العالم، الأم تريزا التى ولدت في شكوب (Shkup) والحائزة على جائزة نوبل للسلام.

. كانت منظمات جمهورية كوسوفا وفقا لدستورها تعمل جزئيا داخل كوسوفا وجزئيا من المنفى، أما عن إمكانية عمل المؤسسات الكوسوفية من داخل الأراضي الكوسوفية وبكامل الاختصاص فإن هذه المسألة متعلقة بميزان القوى، والذي يمكن أن يتغير .

ظهور جيش تحرير كوسوفا:

انتقلت كوسوفا فى التسعينيات من مقاطعة تتمتع بالحكم الذاتى إلى مستعمرة، ومن هنا تفجر النزاع فى كوسوفا، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، من بينها أن الحكومة الصربية اليوغوسلافية، لم تظهر أى إشارة تبين فيها رغبتها الصادقة فى التسوية مع الشعب الألبانى، هذا مع وجود قطاع كبير من الشعب الألبانى، غير راض عن الطرق السلمية التى ينتهجها زعماؤه، كما أصبح المجتمع الدولى فى نظر الكوسوفيين غير مستعد لتأييد، وتشجيع حل سلمى للمشكلة.

ولم تكن آمال الألبان فى تحطيم قيودهم نابعة من تفكك دولة يوغوسلافيا، فانتفاء الثقة بين الصرب والألبان يرجع جذورها إلى سنة 1912م، عندما احتلت صربيا كوسوفا بعد حرب البلقان، ومنذ ذلك الحين والألبان يحاولون جاهدين الخلاص من الحكم الصربى، وقد اعتقد روجوفا أن النزاع مع الصرب يمكن حله بالتفاوض وألح على زملائه الألبان ألا يعطوا الفرصة لصربيا كى تمارس عمليات التطهير العرقى، ولكن دام الكبت أكثر من عقد من الزمان، فى انتظار نوع من الأمل فى حين تبنت كل من سلوفينيا، وكرواتيا والبوسنا وصربيا الحل العسكرى للوصول إلى أهدافهم السياسية مما حفز الألبان الذين كانوا مستعدين للقتال لحمل السلاح من أجل استقلال كوسوفا والحصول على حقهم.

ولكن لم تلاقي السياسة السلمية للزعامة الألبانية الكوسوفية غير التأييد السلبى، ولم يحقق هذا التأييد أى تغيير فى واقع الحياة، حيث خابت آمال أغلبية ألبان كوسوفا لا سيما الشباب، وقوبل استعداد الألبان للتسوية فى غير الأمور السياسية بالفشل بسبب عناد الصرب. وكان انهيار اتفاقية روما الخاصة بالتعليم ذا آثار سلبية على مستقبل الوضع فى كوسوفا، وفى السنوات التالية لم يقدم ميلوشفيتش لألبان كوسوفا أكثر مما قدمه فى بداية الأزمة، وكان طبيعياً، وبعد سنوات عديدة من القمع وجد الناس أنفسهم يرحبون بالعنف، وتعلم ألبان كوسوفا من موقفهم السلمى السابق القيمة السياسية الوحيدة وهى عد موتاهم.

لقد فرض الحصار على ألبان كوسوفا لمدة طويلة جداً، وعامل الصرب الألبان كأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، وعاش الألبان تحت السيطرة الفعالة لشرطة الصرب طيلة التسعينيات، كما حرم الصرب الألبان من المساواة فى حق التعليم، والرعاية الصحية، وفرص العمل، وتعرض ألبان كوسوفا لسوء المعاملة وفقدان حقوقهم الإنسانية.

وأغض الغرب الطرف عن عمليات القمع التى كان ميلوشفيتش يمارسها فى كوسوفا واعتقد ميلوشفيتش أن الغرب على استعداد للتضحية بكوسوفا فى سبيل استمراره فى محادثات السلام البوسنية، ولم تبذل الجهود الكافية لحل مشكلة كوسوفا خلال التسعينيات، لأنه لم يكن هناك حاجة ملحة لذلك، ونظراً لأن خوض أية حرب يتطلب وجود طرفين متحاربين، وبما أن كوسوفا قد اتبعت سياسة سلمية، لذلك فإن مشكلة كوسوفا كان ينظر إليها على أنها مشكلة انتهاك حقوق إنسان، وليست حقوق سياسية، أو وضعاً إقليمياً.

فعندما تتوتر العلاقات بين شعبين، فالحرمان من الحقوق الإنسانية لا يجب أن يعتبر سلوكاً وحشيا من الدولة، ولكنه نوع من الضغط الذى يمارسه النظام الصربى على الإرادة السياسية لألبان كوسوفا الذين يطالبون بالحرية والاستقلال، ولكن كيف يشعر الفرد بأن له حقوق إنسانية، ومصيره يتحكم فيه شخص آخر.

لقد رسخ الاعتراف بالجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية (صربيا، الجبل الأسود) بعد اتفاقية "ديتون للسلام"، سابقة سيئة لممارسة التطهير العرقى كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية. فقد شعر شعب كوسوفا وزعماؤه بخيبة أمل فى سياستهم السلبية كوسيلة لتحقيق الاستقلال وإقامة الدولة.

لقد كانت اتفاقية ديتون التى حققت السلام المضطرب فى البوسنة، السبب المباشر لظهور المتمردين المسلحين فى كوسوفا، حيث راقب الزعماء الألبان، فى العاصمة بريشتينا، مصير كوسوفا الذى لم يشار إليه فى ديتون، بالإضافة إلى أن جماعات يوغسلافية أخرى لجاءت إلى الكفاح المسلح وحققت الاعتراف بها، وأحيانا الاستقلال.

وكانت أكثر الخطط الجادة لحل مشكلة كوسوفا تلك المقدمة من فرنسا وألمانيا، وبالرغم من الفوائد الكثيرة التى كانت ستعود على يوغسلافيا فى حالة قبول الخطة غير أن وزير خارجيتها ميلان ميلوتينوفيك(Milan Milutinovic) رفضها، وهنا اتسعت الفجوة بين ألبان كوسوفا والصرب عام 1997م، عقدت ثلاثة اجتماعات بين الألبان والصرب من 7–9 أبريل، وفى فيينا(Vienna) من 18–20 ابريل، وفى أولكين (Ulqin) بالجبل الأسود من 23–25 يونيو ولم تسفر هذه الاجتماعات عن شئ.

وكان جيش كوسوفا مجرد أسطورة يشار إليها عند محاكمة الألبان، وبما أن الأدلة المقدمة فى هذه المحاكمات كانت مشكوكاً فيها، فإن الدس باسم جيش التحرير الكوسوفى كان أيضا يثير الشك، فأول مرة ظهر فيها أعضاء الجيش علنا كانت بطريقة مثيرة، ومدروسة وذلك عندما ظهر ثلاثة رجال مسلحين متخفين للتمويه، فى جنازة رجل ألبانى قتل فى مشاجرة استخدم فيها السلاح بين الرجل والبوليس الصربى، وأعلنوا وسط هتاف آلاف الأشخاص "نحن جيش تحرير كوسوفا الممثلون الحقيقيون للنضال الكوسوفى"، وكان هذا الإعلان أول اصطدام مباشر لمجموعة مسلحة ألبانية فى 28 نوفمبر 1997، وأول عملية لها كانت الكمين الذى نصب لسيارة

شرطة صربية فى مايو 1993، وتضاربت المواقف السياسية لألبان كوسوفا بشأن ظهور جيش التحرير الكوسوفى، حيث أعلن روجوفا عن وجود مؤشرات تدل على أن جيش تحرير كوسوفا هو منظمة تعمل لحساب المخابرات الصربية، وأضاف أن المخابرات قد تكون على وشك القيام بعمليات واسعة تريق فيها الدماء كما لم تعرفها كوسوفا من قبل.

وتمكن آدم دماسي(Adem Demaçi) رئيس الحزب البرلمانى الكوسوفى من سرقة الأضواء من روجوفا عندما اعترف بوجود جيش التحرير الكوسوفى، وأعلن فى ديسمبر 1997م "أنه مما لاشك فيه أن جيش التحرير الكوسوفى موجود، وأن ظهور هذا الجيش يثبت أن الشعب مستعد لأن يدفع أغلى ثمن فى سبيل حريته.

وتمركز جيش التحرير فى بادئ الأمر فى منطقة "درنيتسا" القريبة من سكندراي، ويرجع ذلك إلى تضاريس المنطقة، بالإضافة إلى التأييد الواسع الذى يلاقيه جيش التحرير من قبل أهالى هذه المنطقة، واستطاع الجيش خلال فترة وجيزة من تكوين منطقة آمنة حرة منع دخول القوات الصربية فيها.

لم تقف صربيا موقف المتفرج بل هاجمت المنطقة فى 4-5 مارس 1998م بالأسلحة الثقيلة وذبحت وقتلت أكثر من 80 ألبانيا من النساء، والأطفال والشيوخ، وكان هذا الاعتداء موجها أساسا لعائلة ياشارى (Jashari) من قرية بركاز (Prekaz) حيث قتل جميع أعضاء العائلة، وكان من بينهم آدم ياشارى (Adem Jashari). الذى أصبح بعد ذلك رمزاً للمقاومة ضد نظام الاحتلال الصربى، كما أصبح بطلا فى أعين ألبان كوسوفا وفى يناير 1999م اختير آدم ياشارى قائداً شرفياً لجيش التحرير الكوسوفى.

وبالرغم من ظهور جيش التحرير علنا فى نوفمبر 1997م، فالمواجهات المباشرة مع القوات الصربية بدأت فى أوائل فبراير ومارس 1998م، على التوالى، ولم يبدأ النزاع المسلح فى كوسوفا إلا بعد مذابح بركاز (Prekaz) التى كانت الشرارة المتفجرة للموقف. وبعدها صرح صبرى غودو (Sabri Godo) رئيس لجنة الشئون السياسية فى البرلمان الألبانى "هذه بداية النهاية للسياسة السلمية فى كوسوفا".

وادعت الشرطة الصربية، بعد هذا الهجوم، أنها دمرت قيادات جيش التحرير والحقيقة كانت على النقيض من هذا، ازداد التأييد فى صورة متطوعين وبذل الأموال، كما ازداد التعاطف مع حركة المقاومة لأنها أعادت اهتمام المجتمع الدولى بشكل كبير نحو القضية الكوسوفية، وخلال فترة وجيزة اكتسب جيش التحرير الكوسوفى تأييدا واسعا بين ألبان كوسوفا وأصبح من الصعب إنكار الحاجة الشديدة لوجوده، وزاد ظهور جيش التحرير الكوسوفى على الساحة من آمال الألبان لتحرير كوسوفا من الاحتلال الصربى.

وعلى الرغم من هذا الاتفاق فقد ظهر تياران متعارضان فى كوسوفا، حول كيفية عمل جيش التحرير: الأول، يرى ضرورة عمل الجيش بطريقة متوازية مع سياسة روجوفا السلمية، فى حين رأى الفريق الآخر أن جيش التحرير الكوسوفى يجب أن يكون القوة السياسية والعسكرية الوحيدة، ورغم هذا الاختلاف فقد تطوع فى جيش التحرير ألبان جاءوا من غرب أوروبا بالإضافة إلى الشباب الألباني الذى لم يعرف إلا القهر الصربى ورأو أنهم لن يخسروا شئ بانضمامهم لجيش التحرير.

ولكن لم تعترف مؤسسات كوسوفا (مثل الرئيس، والبرلمان، والحكومة) رسميا بجيش التحرير على أنه القوة الدفاعية، على عكس الشعب الذى أعطى تأييده الكامل لجيش التحرير الكوسوفى. وكان أول اجتماع لمسئولين أجانب مع أعضاء جيش التحرير الكوسوفى ما قام به السفير الأمريكى "هولبروك (Holbrook) مع قادة الجيش فى يونيك (Junik)، وقد شجع هذا الاجتماع الشباب الألبان على الانضمام للجيش لاعتقادهم أن الولايات المتحدة تؤيدهم، وأصبح جيش التحرير عاملا مهما فى كوسوفا، وفى تحريك الأحداث نحو إيجاد حل للمشكلة الكوسوفية، وهو ما ظهر بصورة كبيرة فى مؤتمر رمبويه (Rambouillet) فى فرنسا، في فبراير 1999م، والتى بموجبها تم تشكيل حكومة مؤقتة لكوسوفا برئاسة هاشم ثاشيHashim Thaçi، ممثل جيش تحرير كوسوفا في مفاوضات "رامبويه".

وحينما دخلت الأمم المتحدة وكذلك قوات حفظ السلام الـ " NATO "كوسوفا"، تعاون جيش التحرير معها، واتفقوا على تسليم جيش التحرير لأسلحته بشرط، أن ينقسم الجيش إلى ثلاث أجزاء، **الأول** يمثل (جيش حماية كوسوفا) أو(فيلق كوسوفا)، و**الثاني** يمثل (شرطة كوسوفا)، و**الثالث** يمثل الأحزاب السياسية والشئون العامة للبلاد.

واعترفت الأمم المتحدة بالتمثيل السابق، والأجزاء الثلاثة الآن متعاونة ومترابطة، على أن يتم التعاون بين تلك الأجزاء والأمم المتحدة، وقوات حفظ السلام الـ NATO، وذلك ليكون التنسيق على أكمل وجه.

وعلى الرغم من وجود عدة مشكلات بالنسبة للأحزاب السياسية، إلا أنهم استطاعوا التغلب عليها، والاتفاق على تكوين مجلس تنفيذي مؤقت حتى إجراء انتخابات عامة في البلاد[1]. على أن يقوم المجلس بالإدارة التامة للبلاد بعيداً عن صربيا وبالاستقلال التام عنها.

---

(1) تكون المجلس التنفيذي من خمسة أعضاء رئيسيين وهم: يرنارد كوشنر (مسئول الأمم المتحدة في كوسوفا)، وهاشم ثاشى (المتحدث باسم شعب كوسوفا ورئيس الوزراء الأسبق، ورئيس الحزب الديمقراطي التقدمي). وإبراهيم روجوفا (رئيس حكومة كوسوفا السابق، ورئيس الرابطة الديمقراطية)، ورجب شيوسيا (رئيس الحزب التجمعى الديمقراطي) ورادة تريكوفيتش (ممثلاً للصرب).

وبعد الانتخابات المحلية، اجتمع برلمان كوسوفا في الرابع من مارس 2002م، برئاسة "نجاة داس . Nexhat Daci"، لاختيار رئيساً لكوسوفا، وكان "إبراهيم روجوفا . Ibrahim Rugova"، ورئيساً للوزراء وكان "بايرام رجب . Bajram Rexhepi".

وفى 14 أكتوبر 2003، اجتمع قادة الصرب وألبان كوسوفا في فيينا، في أولى محادثاتهم وجهاً لوجه منذ نهاية الصراع في 1998– 1999، و في20 فبراير 2006، بدأت المحدثات المباشرة التي ترعاها الأمم المتحدة بين قادة الصرب وألبان كوسوفا بشأن مستقبل المنطقة في فيينا، ورأس تلك المفاوضات الرئيس الفنلندي السابق مارتي أهتساري، مبعوث كوفي أنان السكرتير العام للأمم المتحدة. و في فبراير 2007، كشف "أنتساري" النقاب عن خطة لوضع كوسوفا في طريق الاستقلال، ورحب بها ألبان كوسوفا، بينما رفضها الصرب.

وفي 20 يوليو 2007، أعادت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي صياغة مسودة قرار للأمم المتحدة للتنصل من وعد الاستقلال، تحت الضغط الروسي، واستبدلا ذلك بتعهد بمراجعة الموقف إذا لم يكن هناك اختراق بعد الأربعة شهور المقترحة في المحادثات مع صربيا، وفي أغسطس 2007، تشكلت "ترويكا" ضمت مفاوضين من الاتحاد الأوروبي (ورلف جانج ايشنجر) والولايات المتحدة الأمريكية (فراك ويشر) وروسيا (بوستان وخارشكنكو) فى محاولة للتوصل إلى نتيجة تقبلها كل من صربيا وكوسوفا.

وفى 17 نوفمبر 2007، انعقدت الانتخابات البرلمانية في كوسوفا، وفاز هاشم ثاتشي (القائد السابق لجيش التحرير الكوسوفي) بنحو 35% من مجموع الأصوات، وشكل ثاتشي تحالفاً مع "فاتمير سيديو"، رئيس الحلف الديمقراطي الكوسوفي الذي احتل المكانة الثانية بنسبة 22% من مجموع الأصوات، وفى 17 فبراير 2008، صدقت جمعية كوسوفا على إعلان الاستقلال، وبعد هذا الإعلان أعلنت العديد من الدول (منها: الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وألبانيا والنمسا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وتايوان واستراليا وعدة دول أخرى) اعترافها باستقلال كوسوفا على الرغم من احتجاجات صربيا في مجلس الأمن بالأمم المتحدة.

الفصل الثالث

استقلال كوسوفا والاعتراف العربي والإسلامي

(قراءات في الأبعاد السياسية والإستراتيجية)

ودات ساهيتى

أ.د. محيي الدين عبد الحليم

المستشار/ محمد يوسف عدس

أ.د. محمد السيد سليم

تقديم:

أدت قضية الاعتراف العربي والإسلامي بكوسوفا، كدولة مستقلة، وما شهدته هذه القضية من جدالات، إلى تعدد الرؤى والاتجاهات حول هذا الاعتراف وأهميته، وتأثيراته السياسية والاستراتيجية، ليس فقط على مستقبل كوسوفا، ولكن أيضاً على مستقبل الدول العربية والإسلامية التى تشهد وجود عدد من الأقليات العرقية والدينية، والتي يمكن أن تطالب بالانفصال مستقبلاً، وتتخذ من بعض المواقف العربية والإسلامية الداعمة لاستقلال كوسوفا، مبرراً لمطالبها.

وفى إطار هذه الاتجاهات تبرز عدة رؤى كشفت عنها المناقشات، بعضها مؤيد، بل ومطالب بالاعتراف العربي والإسلامي باستقلال كوسوفا، والبعض الآخر، متحفظ بل ورافض لهذا الاعتراف، وفي إطار الاتجاه الأول تأتي رؤى "**ودات ساهيتي**" و"**د. محيي الدين عبد الحليم**"، **والمستشار** "**محمد يوسف عدس**"، وفي إطار الاتجاه الثاني تأتي رؤية "**د. محمد السيد سليم**"، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي.

كوسوفا بين الأمس والغد

ودات ساهيتى*

إن الحديث عن الحركات التحررية في العالم ومن منطلق مقررات هذا المؤتمر هو الوصول إلى محاولة لإجابة على العديد من التساؤلات العامة والخاصة ولكني سأتناول في حديثي هذا قضية حوار الحضارات وتحرر الشعوب. ومن منطلق هذا العنصر سوف نجدد الثقة في حوار الحضارات ولكن على أساس فاعل وعن دوره في تحرر الشعوب، فالواقع الحالى بجميع جوانبه، للأسف الشديد، ينطلق من الصراع وليس الحوار. ومحاولات الزج بحوار الحضارات هى محاولة تشبه كثيرا الزج بالديمقراطية في العالم الإسلامى، فإن كنا ندعي بوجود الديمقراطية في العالم الإسلامي، فإننا ندعي بوجود حوار حضارات في العالم.

إن الصدام بين الحضارات هو الذي أنتج الفكر التحرري للشعوب، وإن كان ليس على إطلاقه ولكن في جل صوره وإمكاناته, فمن البوسنة إلى كوسوفا، ومن الشيشان إلى فلسطين قضايا تحررية يقابلها العالم بمكاييل عدة, منها ما يحمل البرجماتية في عبائتها ومنها ما يحمل الصراع بين ثناياه, بين مؤيد ومعارض الخ..

والذي يشغل بالي هو موقف العالم الإسلامي عامة والعربى خاصة من قضايا هذا التحرر، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، الموقف البائس للعالمين العربي والإسلامى من الاعتراف بدولة كوسوفا. ولست أدري ما هي الأسباب الجوهرية لعدم الاعتراف بها من منطلقات سياسية وقانونية أو اجتماعية ودينية أخذا فى الاعتبار مبدأ حق تقرير المصير الذي أقرته وكفلته الأمم المتحدة ومبادئ تحرر الشعوب من الاحتلال الغاشم.

إننا نظن أن موقف الدول العربية هذا نابع من التبعية العمياء للدول العظمى في العالم، ولكن في مثل قضية كوسوفا فإمبراطورية العالم الصديقة قد أيدت الاستقلال فلماذا لا تكون التبعية لها في إعلان حق الاعتراف بالوليد الجديد (كوسوفا)؟ أم أن هذا الموقف يظهر في ثناياه الاستقلالية لهم وعدم التبعية في عدم الاعتراف؟!

وإن كان الدور السياسي الصربي قويا كما يظهر من عدم الاعتراف فما الحكم من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى والمنظمات العالمية في قرارها بحق تقرير المصير، بل يصل الأمر إلى حد أن يقف أصحاب الابادات الجماعية أمام محكمة العدل الدولية، ويرفعوا دعوى ضد الاستقلال بأصوات من الدول العربية والإسلامية. فنرى المملكة العربية السعودية، لم تبادر بالاعتراف وهي الدولة الصديقة لأمريكا من منظور التبعية السياسية، ومن المنظور الأقوى ألا وهو الإسلامى، حيث نسبة المسلمين في كوسوفا 95%، ونرى دولة كمصر، التي احتضنت

---

* ؟؟

شباب كوسوفا في الماضي، وتخرج الكثير من علماءها في رحاب الأزهر، لا تبادر بالاعتراف وتقف إلى جانب الصرب سواء فى الأمم المتحدة, أو فى منظمة المؤتمر الإسلامى، أو فى المحافل الدولية المختلفة، بل إن وزير الخارجية الصربى زار مصر فى خلال 3 شهور أكثر من 3 مرات، وكان ضيفاً خاصاً فى جامعة الدول العربية، وألقى كلمة فى اجتماع وزراء الخارجية العرب، وتركز حديثه حول عدم الاعتراف بدولة كوسوفا من الدول العربية وطالبهم بأن يصوتوا لصالح صربيا فى الجمعية العمومية وهذا ما حدث. وهنا يثار السؤال: ما حجم دولة بقدر صربيا بأن يكون لها تأثير إلى هذا الحد، وما هو دور أمريكا في دفع هده الأنظمة إلى الاعتراف بكوسوفا؟

إن الخطاب السياسي الذي يدعو إلى الحوار لا يختلف كثيرا عن موقف الأديان السماوية من دعوة إلى الحوار ففي القران الكريم الجدال بالتي هي أحسن، وفي المسيحية باركوا لاعينيكم، إلى غير ذلك من الأمور الكثيرة التي لا حصر لها التي حثت الأديان عن السلام في الأرض. ولكن هل هو سلام أم استسلام؟؟ هل ندعو إلى قهر الشعوب وعدم الانتفاضة وحق التقرير؟ أم نأمرها بالخنوع والتخاذل والرضا بالظلم والقهر والرضا بالابادة الجماعية؟!

نحن بالفعل بين معضلات سياسية وقانونية واجتماعية معقدة، ومن واجب المفكرين أن لا يبتعدوا كثيرا عن الواقع، وإن كانت الأحلام مطلوبة والدعوة إلى السلام والحرية من جوانبها. أنا مع الشعوب في حق تقرير مصائرها في كوسوفا والشيشان وكشمير وغيرها من البلدان، وإن كان حق التقرير بجهد الساسة أو المجاهدين من أجل الحرية، فلا فرق بين ذاك وتلك وان كان بالسلام غرض الجميع.

دعونا نصل بأفكارنا إلى الواقع ولا نذهب بها بعيدا من أجل المحاباة والمجاملة, وإن كنا نقول نحن لا نملك إلا فكرا فهل تقوم الشعوب إلا على الأفكار؟! وأيديولوجيات الدول ما هي إلا أفكار يجب تسليط الضوء عليها والمحاربة من أجلها, فإن كان صراعا بين الحضارات من أجل الحرية فليكن, وإن كان حوارا من أجل الحرية فليكن, فكم قدم العالم في نهاية هذا القرن وبداياته من الأطفال والنساء والشيوخ والشباب من أجل الحرية. دفعنا نحن ثمنها من دماء أهلنا. ألا يستحق هذا الدم تصريح قليل الحيلة بالاعتراف بالحرية؟ وكم قدم العالم وما يزال يقدم الآلاف من أجل قضية لابد أن تكون عادلة, فمن يسعى إلى الحرية يسعى إلى محاربة الاستعباد الذي يرفضه الجميع؟

إن صراع الحضارات وحوار الحضارات لفظتان متباينتان على الورق، ولكن من أجل الحرية لا فرق بين هذا وذاك. إن الحديث عن حركات التحرير العالمية يصب في سؤال في مضمون الحوار، ألا وهو: هل هو نتيجة لصراع الحضارات أم هو أيديولوجية طبيعية لفكرة تحرر الشعوب بعيدا عن الصراع القومي والعرقي والديني؟!!

وللإجابة على هذا السؤال اخترت مثالا أواجه به كل التحديات القائمة بين حقيقة الصراع وطلب الحريات، هو كوسوفا، فالقارئ لتاريخ هدا البلد الصغير يعلم تمام العلم أن الصراع القائم في هذه الدولة إلى حد إعلان الاستقلال وما بعد الاستقلال، إنه نموذج واضح نستطيع من خلاله تفسير حركات التحرر والاستقلال في دول مثل الشيشان وكشمير، بل وفلسطين أيضاً.

والسؤال: هل الصراع الذي شهدته كوسوفا هو نوع من صراع الحضارات أم من حركة استقلالية واضحة المعالم لا تمت من قريب أو بعيد عن هذا المسمى؟ إن قضية كوسوفا تحمل في ثناياها الصراع والحوار في آن واحد، فهذه الوليدة هي مثال كبير لذلك، إذا استطعنا أن نبين ونخوض في معترك هذا الحوار. فمن الخلافة العثمانية والتخبط في معترك الشيوعية وصولا إلى القومية ثم الاستقلال نجد كوسوفا مثال بيناً لحركة تحرر تعدت مائة عام. إن نسبة المسلمين 95% من الألبان الذين يقطنون هذه المساحة واستطاعوا أن يتلونوا بكل الألوان السياسية، إلا العبودية، فمن ولاية عثمانية إلى ولاية لمملكة الصرب والكروات والسلوفان، ثم الاتحاد الفدرالى والشيوعية، إلى الاستقلال، شكلت نموذجاً فريداً من نوعه.

فقد احتفظ المسلمون الألبان بهويتهم، ولم يتخلو عنها برغم الحروب والابادة الجماعية، وإن كان الخطر الذي يجول في فكري هو ضرب الصرب تحت حزام الخوف من الإسلام الأصولى، وأن نسبة المسلمين الكبيرة ستؤدي إلى وجود دولة إسلامية في قلب أوربا، وهذا خطر غير حقيقى، وهو نتيجة لما تحمله بعض الأفكار الإسلامية في جعبتها من مخاوف الإرهاب، وهى في الحقيقة لا وجود لها في الفكر الإسلامي، ولكن هناك عوامل عدة نجد فيها الدولة الوليدة تحت وطأة الخوف من المستقبل، وطبيعة الفكر الديني الذي يفرض نفسه على الساحة الكوسوفية الآن, فالهوية الإسلامية الوسطية التي بناها ورباها الأزهر في نفوس طلابه الألبانيين قد بدأت تحيط بها المخاطر من جوانب عدة، من بينها:

1. ظهور جماعات تهدد المجتمع الديني الكوسوفى خاصة والألباني عامة ألا وهو الفكر الوهابي وما يحيط بهذا الفكر من خطورة على هذه الدولة، وتحقيق مآرب الصرب بأن دولة ككوسوفا قد تكون موطن الإرهاب في أوربا الشرقية.

2. تخلي الأزهر عن دوره الفاعل في هذه الدولة، بل ومعظم الدول ذات الكثرة الألبانية.

3. غياب النظرة الوسطية في الفكر الديني الألباني وما يحمله من عواقب في تشكيل المجتمع الديني في هذه الدولة، وهي عواقب اجتماعية وسياسية خطيرة تنذر بالخطر المحدق على الدولة.

4. دور الاحتواء، الذى يجب أن ينبع من دولة تتبني الإسلام الوسطي كمصر ممثلة في الأزهر الشريف أو تركيا وهدا الاحتواء لو لم نتداركه الآن سيؤدي إلى وجود بؤرة صراع مجدد.

5. إن المجتمع الألباني عامة والكوسوفي خاصة هم أتباع المنهج البيجوفيتشي (نسبة للرئيس على عزت بيجوفتش) فهذا المفكر العظيم نظر إلى الوسطية كمعادلة يقبلها الغرب ويقبلها

الإسلام الحقيقي، والتي بدورها ستكون أنموذجاً يحتذى به في أوربا الشرقية بل والعالم أجمع، إنها صورة رسمت لأوربا أن الإسلام لا يسعى إلى الصراع وصنع الاضطرابات في العالم، بل يسعى إلى التعايش وقبول الآخر. ومن هذا المنطلق العميق لا يكون هنا صراع يخفي بين طياته العرق أو الدين بل هو صراع يسعى للحرية وحق تقرير المصير.

إن الحديث عن كوسوفا نموذج، تدور في فلكه قضية الشيشان وكشمير، بل وقضية فلسطين أيضاً. أما الصراع الذي أشار إليه هنتنجتون فهو في حقيقته لا يمكن رفضه ولكن يكمن التعامل معه على أسس حقيقية للب المشكلة، وهو التعايش السلمي بين الشعوب على أسس تكفلها الحرية والديمقراطية الحقيقية، وليست الديمقراطية الكلمة التي تعامل الآن على أنها مكيال في يد القوة الكبرى. بأيدينا أن نظهر حقائق الصراع وبأيدينا أن نبينها ونحتويها بحوار حقيقي وليس بكلمات جوفاء وهدا يتطلب من المفكرين الشفافية ومن الساسة التطبيق.

فإن كان هناك صراع نعلنه ولا نقتل سعي الشعوب إلى الحرية، وإلا سيؤدي بنا هذا إلى الطريق الذي لا أحد يرجوه من الحروب، إن كان لنا الحق في الحياة فلنا الحق في الحرية، وإن كان لنا الحق في الحرية، فلنا الحق في تقرير مصائرنا، وإن كان لنا الحق في تقرير المصير، فلنا كل الحق في المحافظة عليه، وعلى الدول الكبرى والصغرى أن تحميه وإلا كنا في صراع الحضارات ولن يطل علينا فجر الحوار إلا من خلال المؤتمرات.

إن استقلال كوسوفا أصبح بالفعل حقيقة واقعية لا تراجع عنها، وخاصة بعد أن اعترفت بها معظم القوى الرئيسية في العالم"، والحقيقة أن الشعب الكوسوفي كان يتوقع أن تكون كل الدول العربية أو معظمها في مقدمة من يعترف باستقلالهم، إلا أن عدم اعتراف أي دولة عربية ما عدا الإمارات العربية المتحدة، حتى تاريخ كتابة هذه الورقة، بكوسوفا أحدث زلزالا في الشارع الكوسوفي وخاصة لدى المثقفين الذين يتساءلون عن أسباب هذا الموقف السلبي من استقلال كوسوفا، إن نظرة المجتمع الكوسوفي بطوائفه المتعددة حول تجاهل العرب باستقلالهم نظرة تبعث على الحزن واليأس من التجاهل العربية لقضية كوسوفا، ولا نرى من قريب أو بعيد في كل المؤتمرات المنعقدة داخل كوسوفا حول مدى اهتمام العرب بقضيتهم يوحي بفقدان الأمل وان كان في الوقت الحاضر لنيل الاعتراف من كل الدول العربية.

والغريب في ذلك أن المناقشات التي دارت في كوسوفا حول اعتراف العرب بدولة كوسوفا، وماهية الأسباب في عدم الاعتراف لم تصل إلى بر اليقين في تحديدها أو العوامل الحقيقية وراء عدم الاعتراف، ومن بين هذه المناقشات، المؤتمر الذي عُقِد في بريشتينا، عاصمة كوسوفا، وحضره نخبة من الساسة والمفكرين، على رأسهم رئيس الدولة "فاتمير سيديو" ووزير خارجية كوسوفا "اسكندر حسيني"، وكان عنوانه (كوسوفا والعالم العربي)، ولنا أن نرى من الحاضرين على قمة هذا المؤتمر من الأهمية بمكان حتى يحضره رئيس الدولة لما للعرب من

أهمية خاصة في نفوس الشعب الكوسوفي كما شارك في هدا المؤتمر مفكرين من العالم العربي من مصر وسوريا ولبنان والأردن.

وأكدت كلمة الرئيس الكوسوفي على حاجة كوسوفا إلى الاعتراف العربي حتى يقوي موقفها في استكمال الاستقلال التام بزيادة حجم الدول المعترفة لتكون لكوسوفا مكانها في الأمم المتحدة والمنظمات العالمية المختلفة . وكانت هده الدعوة الملحة من رئيس الدولة إلى الدول العربية بسرعة الاعتراف وضرورته للدولة الوليدة. وكان حديثه نابعاً من القلب عن احتياج كوسوفا إلى الدعم والاعتراف العربي الذي لم يجد مبررا حقيقيا لعدم الاعتراف, فإن كان عدم الاعتراف إرضاء لصربيا أو روسيا فهناك دول كأمريكا اعترفت والمصالح العربية أكثرها مع الولايات المتحدة، فما المانع من الاعتراف إذاً؟!!

والواضح من خلال عنوان هذا المؤتمر (كوسوفا والعالم العربي)، مدى الاهتمام الكوسوفي بالعالم العربي، فلم ينعقد مؤتمر من قبل تحت هذا المسمى لأي جهة أخرى في العالم، مثل كوسوفا والعالم الأوربي أو اللاتيني أو الأسيوي، ومن هنا نرى مدى اهتمام الكوسوفيين بالجانب العربي ويا ليت العالم الإسلامى قد أعطى مثل هذا الاهتمام المتبادل. وتلى هدا المؤتمر ندوة عن علاقات كوسوفا ومصر شارك فيها نخبة من المفكرين من مصر وكوسوفا، وقد قام رئيس الجمهورية باستقبال الوفد المصرى فى مقر الرئاسة، وبعد أن كان الوقت المقرر للزيارة20 دقيقة، استمر اللقاء ساعة كاملة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مكانة العالم العربى وخصوصا مصر فى قلوب الشعب الألبانى.

كما أن الحملة الكوسوفية التي تأخذ طابع نداء "إلى العالم العربي" تتضمن خطابا بعنوان "الحقيقة بشأن كوسوفا" موجه إلى الدول العربية، ويشتمل على أدلة وحقائق تدعم استقلال كوسوفا التي كانت تحتلها القوات الصربية منذ عام 1912. ولن نجد هناك حملة أخرى موجهة إلى الدول الأخرى التى لم تعترف بعد، وهذا دليل آخر يبين جليا مدى حب واهتمام كوسوفا بالعالم العربى. كما تم تنظيم مسيرة فى ألبانيا، فى عاصمتها تيرانا، تطالب الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى بالاعتراف بدولة كوسوفا، وأيا كان السبب والتفسير، فإن الموقف العربي والإسلامي من كوسوفا يصعب تبريره والدفاع عنه، ومن واجب العرب والمسلمين أن يساندوا كوسوفا بالاعتراف الرسمي بها أولا، وفتح سفارات وممثليات لهم هناك، وبالمشاركة الاقتصادية والشعبية والإعلامية والتي ستعود بالفائدة أيضا على العرب والمسلمين، فكوسوفا بلد واعد يمكن أن يكون مجالا واسعا للاستثمارات الكبيرة والمتوسطة.

مستقبل كوسوفا:
بين الدعم الغربى والتسلط الصربى والعداء الروسي وعدم الاعتراف العربي

د. محيي الدين عبد الحليم*

كوسوفا، إحدى المقاطعات التى كانت تابعة لجمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية الشيوعية قبل انهيارها عام 1992، والتى كانت تضم صربيا وكرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا والجبل الأسود، إضافة إلى البوسنة والهرسك، وتبلغ مساحة كوسوفا 4127 ميلاً مربعاً، وكانت تتمتع بحكم ذاتى ضمن الاتحاد اليوغسلافى، وتبلغ نسبة المسلمين 95% من جملة السكان بها. وبعد انهيار النظام الشيوعى قام المسلمون بإعلان كوسوفا دولة مستقلة، لها دستورها الخاص وتشكلت على أثر ذلك حكومة جديدة وأجريت انتخابات لاختيار رئيس للجمهورية، وهى الانتخابات التى أسفرت عن فوز الدكتور إبراهيم روجوفا الكاتب والأديب الألبانى المعروف.

وقد أحدث استقلال كوسوفا ردود فعل واسعة ومواقف متباينة سواء فى أوروبا والولايات المتحدة، أو فى روسيا والصين، أو فى العالم الإسلامى، وأثار هذا الحدث العديد من علامات الاستفهام، إذ كيف تقف أوروبا التى تجرى فيها حملات تشويه متعمدة ضد الإسلام والمسلمين، وملاحقات مستمرة للأقليات المسلمة مؤيدة لاستقلال كوسوفا التى يشكل المسلمون بها الأغلبية الساحقة من جملة السكان؟، وكيف تدعم الولايات المتحدة استقلال كوسوفا وهى التى احتلت دولتين مسلمتين هما العراق وأفغانستان، وتمارس هجمات وحصار للمسلمين للعديد من الدول الإسلامية؟.

هذا فى الوقت الذى تقف فيه روسيا موقفاً متعنتاً ضد استقلال كوسوفا، وهى الدولة التى طالما قدمت الدعم المادى والمعنوى للعديد من الدول العربية والإسلامية، وساندت حركات التحرر والاستقلال بها؟ فقد هددت روسيا باستخدام القوة المسلحة إذا اتخذ الاتحاد الأوروبى موقفاً جماعياً رسمياً يساند استقلال كوسوفا، وصعدت هجومها ضد الاتحاد الأوروبى، وحلف الأطلنطى، وأكدت أنها سوف تتحرك لإجبار الآخرين على احترامها، وأشارت إلى أن قرار إرسال بعثة من الاتحاد الأوروبى إلى كوسوفا لا يستند إلى أى أساس قانونى لأن ذلك قد تم بعيدا عن مجلس الأمن، وأن ذلك سوف يلحق ضرراً كبيراً بالاستقرار فى منطقة البلقان، وفى القارة الأوروبية، ويشجع الحركات الانفصالية، هذا فى الوقت الذى يعتزم فيه الاتحاد الأوروبى تخصيص مليار يورو لدعم كوسوفا خلال عدة سنوات، وتنظيم مؤتمر دولى للدول المانحة لكوسوفا.

---

* ؟؟

لعل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى تسعيان إلى تفويض مجلس الأمن والأمم المتحدة لا سيما أن 16 ألف جندى من قوات حلف الأطلنطى بزعامة الولايات المتحدة، تحتل كوسوفا منذ عام 1999، على أن تحل بعثة أمنية أوروبية محل قوات الأمم المتحدة المرابطة هناك، فهل هى هدية ملغومة من الولايات المتحدة وأوروبا، بغض النظر عن مصلحة كوسوفا التي عانت الكثير من الحروب والاضطهادات؟ أو أنها طعنة مباشرة لموسكو التى تريد الرد والانتقام من جراء هذه الخطوة التى نالت من كرامتها ومكانتها الدولية؟ ولعل الدول الغربية أرادت إذلال موسكو حتى لا تفسح المجال للفيتو الروسى للاعتراض على استقلال كوسوفا.

إلا أنه قد خرجت العديد من الأصوات التى أبدت انزعاجها لولادة دولة إسلامية جديدة بعد ألبانيا فوق الأراضى الأوروبية على الرغم من اعتراف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وفنلندا والدانمرك وتركيا وسلوفيينا بكوسوفا كدولة مستقلة، كما أصدرت الولايات المتحدة وعدد من دول الاتحاد الأوروبى إعلاناً أكدوا فيه ضرورة قيام الاتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلنطى بضمان أمن واستقرار كوسوفا بعد استقلالها دون النظر إلى قرار الحكومة الصربية بإبطال إعلان هذا الاستقلال.

ولعل معارضة روسيا لاستقلال كوسوفا ترجع إلى عدم حصولها على ضمانات بألا يشكل هذا الاستقلال سابقة تستغلها الأقاليم المسلمة الأخرى فى الاتحاد الروسى التى تناضل من أجل الحصول على استقلالها مثل الشيشان وداغستان، إضافة إلى العلاقات التاريخية التى تربط بين الروس والصرب الذين ينحدرون من نفس العرق، وينتمون إلى نفس الثقافة السلافية، حيث تزعم موسكو أن استقلال كوسوفا سوف يوجد سابقة يمكن أن تتكرر فى العديد من مناطق العالم.

وقد تواصلت الاعترافات الدولية بإعلان كوسوفا دولة مستقلة عن صربيا، حيث اعترفت الحكومة الألمانية بهذه الدولة الوليدة، وحذت النمسا حذو ألمانيا، واعترفت تايوان كذلك باستقلال كوسوفا، وهى خطوة أغضبت الصين التى عارضت بشدة استقلال كوسوفا عن صربيا حتى لا تفعل تايوان وغيرها مثلما فعلت كوسوفا، كما اعترفت منظمة المؤتمر الإسلامى والعديد من الدول الإسلامية باستقلال كوسوفا.

إن قضية استقلال كوسوفا ظلت تراود هذا الشعب المسلم منذ أن تم تفكيك الاتحاد اليوغوسلافى الأسبق إلى ست دول مستقلة، وجاء استقلال كوسوفا لتكون الدولة السابعة، لتؤجج الصراع مرة أخرى بين الولايات المتحدة وروسيا، اللذين دار الصراع بينهما عقوداً عدة، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى سقوط الاتحاد السوفيتى.

وفى ظل هذه الاعتبارات، تثير قضية استقلال كوسوفا، عدداً من الأبعاد، يتنازع أهمه بين التسلط الصربي وعدم الاعتراف العربي:

التسلط الصربي:

تؤكد حقائق التاريخ أن الصرب بعد أن انتهوا من تقطيع أوصال دولة البوسنة والهرسك فى الاتفاق الهزيل الذى تم فى "دايتون" استداروا لكوسوفا لاستكمال عمليات الإبادة التى أخذوها على عواتقهم ضد المسلمين فى دول البلقان للسيطرة على أراضيهم والقضاء على هويتهم، وقد بلغ بهم الإجرام حدا كانوا يجبرون فيه الأسرى من ذكور المسلمين فى البوسنة والهرسك على خلع ملابسهم الداخلية والكشف على أعضاء الذكورة فيهم فإذا وجدوا ضحيتهم مسلما مختونا فإنهم كانوا يمارسون معه كل أنواع التعذيب والتنكيل، ويقطعون أعضاءه التناسلية، ثم يقومون بذبحه وإلقائه فى الماء المغلى وشيه شى الذبائح، وإذا عرفوا أنه غير مسلم أطلقوا سراحه، أما النساء اللائى كن يرتدين الحجاب، فكانوا يقومون بنقلهن إلى معسكرات الاعتقال، ويجبرونهن على خلع الحجاب، ثم يقومون باغتصابهن وقطع أثدائهن، كما كانوا يبقرون بطون الحوامل منهن للتمثيل بالأجنة في بطونهن، أما غير المسلمات فكانوا يطلقون سراحهن.

لقد كانوا يستهدفون طمس الهوية واستئصال شأفة الحضارة الإسلامية في البلقان، من خلال نسف المساجد وحرق الآثار الإسلامية، وتدمير المدن والقرى التى يقطنها مسلمون، وهدم المنازل، وتدمير المزارع وقتل المصلين لاسيما الأئمة والدعاة وعلماء الدين، وتعليق الجثث على الأشجار والأعمدة، وقد شهدت إثناء زيارتى للمدن البوسنية المختلفة عمليات الذبح الواسعة النطاق، ضد الشباب الأعزل.

لقد أسال الصرب دماء أبناء الشعب الكوسوفي، وخربوا بيوتهم، ودمروا الحرث والنسل فى أغلب المدن والقرى، وحرموه من الطعام والشراب والدواء وكل أسباب الحياة لينشروا الموت والهلاك والدمار فى كل بقعة يعيش عليها، وكانت أجهزة الإعلام العالمية تنقل صوراً مفزعة عما كان يدور هناك من جرائم يندى لها جبين البشرية ثم نراهم اليوم يكيدون له ويتربصون به الدوائر لإجهاض استقلاله.

كما شردت الحكومة الصربية 100 ألف عامل ألبانى وفرضت رؤساء من الصرب على المؤسسات والمصانع الألبانية للسيطرة على الاقتصاد داخل إقليم كوسوفا، وحرمت مسلمى كوسوفا من أداء شعائر دينهم، وقامت بانتهاك حقوقهم السياسية، وحرمتهم من وجود صوت يعبر عن مطالبهم، وأغلقت كافة المدارس لحرمان الطلبة الألبان من التعليم، واعتمدت أساليب المسخ الثقافى لهذا الشعب المسلم بغرض نسف هويته، لحساب الثقافة الصربية كما حرمت الألبان من الحصول على تأشيرات السفر لأى دولة خارج يوغسلافيا، كما حرمتهم من إصدار الصحف أو إقامة محطات للبث الإذاعى أو التليفزيونى، وفرضت عليهم الحياة تحت سيف الاعتقال، وقامت بالتنكيل بهم.

ولم يشهد التاريخ الإنسانى مأساة مروعة كالتى شهدها شعب كوسوفا، إنها المأساة التى اختتم بها القرن العشرون شهوره الأخيرة حين أمر الرئيس الصربى بطرد المراقبين الدوليين، وقام بعملية إبادة جماعية ضد الأطفال والنساء والشيوخ، وكان جنوده يضربون المسلمين بكل أنواع الأسلحة على يد كاراديتش، وهو التلميذ النجيب لجزار صربيا آنذاك سلوبودان ميلوسوفيتش، وقد أدانت محكمة العدل الدولية هذا الإرهابى على جرائم القتل والاغتصاب وتصفية الرجال، وتحويلهم إلى هياكل عظمية، ودفنهم فى مقابر جماعية، وتشريد الأحياء منهم فى الغابات والجبال، وتهجير مليون ونصف منهم إلى أكثر من ست دول، مستهدفة من وراء ذلك إفراغ هذا الإقليم من أهله، وأصبحت الحرب والدماء والاغتصاب تشكل شبحاً مخيفاً لجماهير كوسوفا الذين تحولوا إلى لاجئين يبحثون عن الطعام والشراب والمأوى.

وكان ميلوسوفيتش يتعامل مع مسلمى كوسوفا على اعتبار أنهم شعب دخيل ومغتصب للأراضى الصربية، وأن الحل يكمن فى خروج هؤلاء من البلقان، وقد رأيت المآسى التى حاقت بأهالى البوسنة والهرسك على يد هذا السفاح حين أوفدتنى جامعة قطر عام 1997 فى رحلة علمية وثقافية للبوسنة والهرسك، حيث شهدت معسكرات اغتصاب نساء المسلمين فى كل مكان، وعشرات المساجد المهدمة والمحطمة، والمعاهد والمدارس الخالية من الدارسين.

وأخيراً خرجت كوسوفا من وسط المعاناة وأنهار الدماء الذي خلفها هؤلاء الوحوش البشرية، ومن تحت الأنقاض، بعد أن حققت النصر على قوى البغي والظلم والعدوان، فالنصر، فى نهاية الأمر، من نصيب الشعوب التي تقاتل دفاعاً عن بقائها، والتي تحافظ على كرامتها لأنه لم يذكر التاريخ أن شعبا أراد الحياة وخذله القدر مهما كانت وحشية المعتدي.

والبسالة الفذة التى أبداها شعب كوسوفا، والتضحيات الهائلة التي قدمَّها، وهو يخوض أشرس المعارك مع عدو لا يعرف إلا لغة القوة، رفعت رؤوس المسلمين جميعاً، لأن هذا الشعب قد أدرك أنه لم يعد ثمة مكان للغة الحناجر والبيانات الرنانة وعبارات الشجب والاستنكار فى مواجهة جزار شن حرب إبادة عرقية ضده، وارتكب أبشع الجرائم ضد المسلمين هناك، واستباح سفك دمائهم.

إنها قوة الإيمان وصلابة الرجال الذين اعترفوا لي إثناء زيارتي لهم بأن الحرب مع الصرب فرضت عليهم وهم كره لها، لأن الصرب لم يتركوا لهم فرصة لاختيار سواها مما دفع عدداً من الباحثين والمحللين السياسيين إلى التساؤل عن المبرر الذي يختفى وراء هذه التضحيات، والسر الغامض وراء هذه المواجهة غير المتكافئة، إنه الإيمان الذي كان أقوى الأسلحة وراء هذه الانتصارات المذهلة.

ومما استلفت انتباهي هناك أن هذا الشعب قد أخذ من الإسلام قيمه النبيلة ومبادئه الرفيعة، واكتسب من الأوروبيين الذي يعيش بينهم الصدق فى القول، والالتزام فى العمل،

والأمانة فى العرض، والنظافة فى اليد، والحرية فى القول، إلا أنه رفض الحرية المنفلتة السائدة فى المجتمعات الغربية، وهي حرية لا تتفق مع الثوابت الإسلامية، وهي حرية العلاقة بين الرجل والمرأة بصورة فجة لا تقف فى سبيلها حدود أو ضوابط، كما أنها حرية الشواذ فى ممارسة طقوسهم، تحميهم القوانين الغربية.

وهذا يعني أنه إذا كانت الديمقراطية مطلباً رئيسياً لنظام الحكم فى كوسوفا، فإن هذا لا يعني التسيب والانطلاق بلا ضوابط، ومن ثم فإذا كان جمهور كوسوفا جمهوراً أوروبياً يعيش وسط أنظمة ديمقراطية، ويعرف أنه لا بديل عن إتاحة الحريات هناك على أوسع نطاق، إلا أن أهل كوسوفا يريدون نظاماً إسلامياً ليبرالياً حراً، كما أنهم لا يريدون تقليد الأنظمة الاستبدادية التي تسود دول العالم الإسلامي، لأنهم يدركون سلبيات الأنظمة الدكتاتورية، ويعتبرونها سبباً رئيسياً لتخلف المسلمين، فهم مسلمون أوروبيون ومتعلمون، تخلو بلادهم من الأمية الأبجدية والثقافية التي تسود البلاد الإسلامية الأخرى حيث لا يعلو صوت الجماهير على صوت الحاكم، فهو الذي يصوغ للناس أنماط حياتهم، هو العالم والقاضي والمعلم والمفكر بخلاف النظام الإسلامي الذي يحفظ للناس حرياتهم، وللشعوب كرامتها، ويتيح لهم حرية التفكير والتعبير، والمشاركة فى صنع القرار، ويمنحهم حق النقد وهو ما يتفق فى جوهره مع روح الإسلام ومعطياته وثوابته، وهو نظام يرفض السلبيات التي تدمغ هذه الأنظمة، والتي من أبرزها سيطرة أصحاب رؤوس الأموال الضخمة واللوبي الصهيوني على مراكز صنع القرار، وهو ما أدى إلى الأزمة الاقتصادية التي تكاد تعصف بهذه الأنظمة مما يجعلهم يفكرون الآن بجدية فى الاستفادة بمعطيات الدين الإسلامي فى الاقتصاد والأخلاق.

لماذا لم يعترف العرب بدولة كوسوفا...؟

على الرغم من اعتراف الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى بدولة كوسوفا، وعلى الرغم من الحرب الضارية التى خاضها هذا الشعب المسلم، ووقف صامدًا صابرًا فى مواجهة جزار البلقان سلوبودان ميلوسوفيتش، فحقق انتصارات استلفتت أنظار العالم من حوله بعد الأهوال التي تعرض لها، والمخطط الاستعماري الذي استهدف كيانه ووجوده، وعلى الرغم من تعلق هذا الشعب وجدانيًّا وارتباطه إسلاميًّا بالشعوب العربية، فإن العالم العربى لم يعترف حتى الآن بكوسوفا "دوله مستقلة" وعضوًّا فاعلاً في منظمة الأمم المتحدة. هذا فى الوقت الذي خصص فيه الاتحاد الأوروبي مليار يورو لدعم كوسوفا خلال السنوات الأربع المقبلة، ولم تعترف بها من العرب إلا الإمارات العربية المتحدة. فهل وجد العرب أن كوسوفا لا تستحق الاعتراف باستقلالها؟ أو أنه لم يحن الوقت بعد لكى يحصل هذا الشعب على استقلاله؟ شأنه فى ذلك شأن غيره من الشعوب التي حصلت على استقلالها بعد سقوط الاتحاد السوفييتى وانهيار

النظام الشيوعي في أوائل التسعينيات من القرن العشرين. أما آن لهم أن يستريحوا من تسلط الصرب على مقدراته بعد محاولاتهم المستميتة لمسخ هويته، والقضاء على مستقبله، وإذلال رجاله وانتهاك أعراض نسائه وسفك دماء أطفاله؟!

ولكن المسلمين فى البلقان قد واجهوا ميلوسوفيتش وهم موقنون بأن الله سوف ينصرهم على هذا الطاغية ثم ينتقم منه ليكون عبرة لأمثاله من الظالمين. وبهذا النصر الذي حققه هذا الشعب فإنه يكون قد تخلص من هذا الكابوس الذي ظل جاثمًا على أنفاسه حتى تحقق له الاستقلال. وتم تحويل هذا السفاح إلى محكمة الجنايات الدولية، ثم أراد الله المنتقم الجبار أن يريح الشعب الكوسوفي من شبح وجوده فأخذه أخذ العزيز المقتدر، ليلتقط الشعب أنفاسه، ويحافظ على هويته، ويفرض وجوده على الساحة الدولية.

وأخيرًا خرجت كوسوفا من وسط المعاناة وأنهار الدماء التي خلفها هؤلاء الوحوش البشرية، ومن تحت الأنقاض، بعد أن حققت النصر على قوى البغي والظلم والعدوان لأن النصر في نهاية الأمر هو من نصيب الشعوب التي تقاتل دفاعًا عن بقائها، والتي تحافظ على كرامتها. فلم يذكر التاريخ أن شعبًا أراد الحياة وخذله القدر مهما كانت وحشية المُعتدِي، فقد انتصرت الجزائر في حرب التحرير بعد أن فقدت مليونًا من الشهداء، ونجحت في تحرير أرضها بعد مواجهات شرسة مع واحدة من أقوى الدول فى العالم. كما نجح الشعب الأفغاني في طرد الروس من أرضه بإمكانياته المتواضعة في مواجهة جيش مدجج بأحدث الأسلحة، وسوف يكمل انتصاراته على القوات المحتلة أراضيه. وتحررت أغلب دول العالم الثالث من الاستعمار الفرنسي والإنجليزي والبرتغالي.

وهذا يعني أن البسالة الفذة التي أبداها شعب كوسوفا والتضحيات الهائلة التي قدمها وهو يخوض أشرس المعارك مع عدو لا يعرف إلا لغة القوة قد رفعت رؤوس المسلمين جميعًا، لأن هذا الشعب قد أدرك أنه لم يعد ثمة مكان للغة الحناجر والبيانات الرنانة وعبارات الشجب والاستنكار في مواجهة جزار شن حرب إبادة عرقية ضده، وارتكب أبشع الجرائم ضد المسلمين هناك، واستباح سفك دمائهم، وهتك أعراض نسائهم، وذبح أطفالهم، وإلقاء جثثهم فى ماكينة لخلط مواد البناء حتى تم سحقهم داخليًّا للقضاء التام على أي أثر لهم، مستهدفًا المدن والقرى التي حولها إلى خراب وأطلال ينعق فيها الغربان والبوم.

وكان هذا السفاح يصب جام غضبه وحقده على المساجد والمدارس الدينية، والأوقاف الإسلامية، وعلماء الدين، والمصلين الذين كانت تُحرَق منازلهم وتُنهب أموالهم وتتمزق عائلاتهم وفق برنامج يومي تم الإعداد له وتطبيقه بصورة منتظمة حتى سالت دماء المسلمين أنهارًا فوق تراب كوسوفا. وقد شهدت البلقان كيف انعدم الضمير الإنساني، وغابت القيم، وضاعت الأخلاق حيث تم تخصيص معسكرات جماعية لاغتصاب النساء، وحين تم تحويل الرجال إلى هياكل

عظمية، حيث كانوا يعذبونهم قبل إعدامهم، ويدفنونهم في أماكن خربة ومقابر جماعية مما دفع مليون ونصف مليون مسلم في البلقان إلى الهروب خارج البلاد وهم هائمون على وجوههم، فتحولوا إلى لاجئين في ست دول، يبحثون عن الطعام والشراب والمأوى بعيدًا عن ديارهم وأطفالهم ونسائهم. وكانوا يذبحون ضحاياهم ويقطعون أعضائهم التناسلية، ثم يقومون بإلقائهم في الماء المغلي، فهل بعد كل هذا نضن على شعب كوسوفا بمجرد الاعتراف بدولتهم المستقلة؟!

إنها قوة الإيمان وصلابة الرجال الذين اعترفوا لي أثناء زيارتي لهم بأن الحرب مع الصرب فُرضت عليهم وهي كُره لهم، لأن الصرب لم يتركوا لهم فرصة لاختيار سواها. الأمر الذي دفع عددًا من الباحثين والمحللين السياسيين إلى التساؤل عن المبرر وراء هذه التضحيات، والسر الغامض وراء هذه المواجهة غير المتكافئة، إنه الإيمان الذي كان أقوى الأسلحة وراء هذه الانتصارات المذهلة.

ومما استلفت انتباهي هناك أن هذا الشعب قد أخذ من الإسلام قيمه النبيلة ومبادئه الرفيعة، واكتسب من جيرانهم الأوروبيين الصدق في القول، والالتزام في العمل، والأمانة في العرض، والنظافة في اليد، والحرية في القول، إلا أنه رفض الحرية المنفلتة السائدة في المجتمعات الغربية، وهي حرية لا تتفق مع الثوابت الإسلامية، أي حرية العلاقة بين الرجل والمرأة بصورة فجة لا تقف في سبيلها حدود أو ضوابط، كما أنهم حافظوا على حرية الشباب في ممارسة طقوسهم، تحميهم في ذلك القوانين الغربية.

وهذا يعني أنه إذا كانت الديموقراطية مطلبًا رئيسيًّا لنظام الحكم في كوسوفا، فإن هذا لا يعنى التسيب والانطلاق بلا ضوابط، ومن ثم فإذا كان جمهور كوسوفا جمهور أوروبي يعيش ضمن أنظمة ديموقراطية، وأنه يعرف أنه لا بديل عن إتاحة الحريات هناك على أوسع نطاق، إلا أن أهل كوسوفا يريدون نظام إسلامي ليبرالي حر. كما أنهم لا يريدون تقليد الأنظمة الاستبدادية التي تسود دول العالم الإسلامي لأنهم يدركون سلبيات الأنظمة الدكتاتورية، ويعتبرونها سببًا رئيسيًّا لتخلف المسلمين.

فهم مسلمون أوروبيون متعلمون، تخلو بلادهم من الأمية الأبجدية والثقافية التي تسود البلاد الإسلامية الأخرى حيث لا يعلو صوت الجماهير على صوت الحاكم، فهو الذي يصوغ للناس أنماط حياتهم، هو العالم والقاضي والمعلم والمفكر، بخلاف النظام الإسلامي الذي يحفظ للناس حرياتهم، وللشعوب كرامتها، ويُتيح لهم حرية التفكير والتعبير، والمشاركة في صنع القرار، ويمنحهم حق النقد وهو ما يتفق في جوهره مع روح الإسلام ومعطياته وثوابته. وهو نظام يرفض السلبيات التي تدمغ هذه الأنظمة والتي من أبرزها سيطرة أصحاب رؤوس الأموال الضخمة واللوبي الصهيوني على مراكز صنع القرار، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث الأزمة الأقتصادية التي كادت تعصف بهذه الأنظمة، مما جعلهم يفكرون الآن بجدية في إمكانيات الاستفادة من

معطيات الدين الإسلامي في الاقتصاد والأخلاق.

واعترف أن قلبى يعتصُر ألمًا وحزنًا كلما ألتقيت بالسيد بكر إسماعيل ممثل كوسوفا في القاهرة ولسان حاله ينطق بالحسرة بسبب عدم اعتراف الدول العربية بهذا الشعب الذي حصل على حقوقه واعترفت به الدول الغربية، ولم تعترف به الدول العربية الذي تربطهم به علاقات ثقافية وروحية قوية حيث تبلغ نسبة المسلمين هناك 95% من نسبة السكان بها.

وإذا كانت روسيا الاتحادية تهدد الاتحاد الأوروبي باستخدام القوة المسلحة ضد مسلمي كوسوفا إذا اتخذ الأوروبيون موقفًا جماعيًا رسميًا لمساندة هذا الشعب، فإن هذا التهديد لم يفت في عضدهم. وتوالت اعترافات الدول الأوروبية بكوسوفا، وأصدرت الولايات المتحدة وعدد من دول الاتحاد الأوروبي إعلانًا أكدوا فيه ضرورة قيام حلف شمال الأطلنطى والاتحاد الأوروبي بضمان أمن واستقرار كوسوفا دون أن يعبئا بالتهديدات الروسية التي كانت تخشى تكرار مطالبة أقاليم أخرى تابعة لروسيا بالحصول على استقلالها. و لم يعبأ هذا الشعب بالعلاقات الوثيقة التي تربط بين روسيا وصربيا انطلاقًا من انتمائهما إلى ثقافة واحدة هي الثقافه السلافية. وما يؤكد ذلك هو أن روسيا لم تهتز لها شعرة واحدة لما فعلته صربيا بالشعب الكوسوفي، وهي تعلم أن سلوبودان ميلوسيفتش رئيس صربيا قد قاد حملة إبادة جماعية ضد نساء وأطفال وشيوخ كوسوفا، وأن الصرب اغتصبوا نسائهم، وسحلوا رجالهم، وهدموا منازلهم ومساجدهم ومدارسهم، وقاموا بالتنكيل بهم وتدمير بلادهم التي تبلغ مساحتها 4127 ميلاً مربعًا. وقد كانت تتمتع بحكم ذاتي ضمن الاتحاد اليوغسلافي شأنها فى ذلك شأن كرواتيا ومقدونيا والجبل الأسود.

إن شعب كوسوفا يستحق الاستقلال، ولا يجب أن يتقاعس العرب عن الاعتراف بهذه الدولة المسلمة الوليدة مجاملةً لروسيا، فلا مجال للمجاملة أو التراجع عن الحق. ولكن يجب على العرب إعطاء التأييد المطلق لشعب أعلن الصمود والتصدي وأعلن الشهادة منهاجًا له، وتحمل ما لم يتحمله شعب آخر من مآسي وأزمات، فحارب وواصل انتصاراته على جبابرة الصرب، واستولى على الأسلحة التي تركها الصرب وهربوا منها، وأسر المئات من جنودهم. هذا الشعب الذي طرد المستعمر من معظم المدن التي قام باحتلالها، فازدادت صلابته، وقويت شوكته على الرغم من حصار الوحوش البشرية له، وتراخي العرب والمسلمين عن نجدته. وقد حققوا هذه الانتصارات بالرغم من قلة أعدادهم، وضعف عتادهم مقارنةً بما يملكه الصرب، وحصار المجتمع الدولي لهم، فلم يكن عدد جنودهم قد بلغ ثلاثين ألف جندي في مواجهة مائة وعشرون ألف جندي صربي مزودين بأحدث الأسلحة الفتاكة.

قضية كوسوفا : الجذور والأبعاد

المستشار/ محمد يوسف عدس[1]

كانت دراسة منطقه البلقان تشكل عندى تحدياً هائلا، شعرت فى بداية التصدى له بأننى أخبط رأسى فى جدار مصمت، والسبب أن الذين كتبوا عن هذه المنطقة من العالم كانوا واقعين تحت تأثير ركام هائل من الادعاءات والأكاذيب وتلفيق للوقائع. بل تبين لى أن تاريخ البلقان قد تم تحريفه مرتين، الأولى: خلال انتشار القومية فى دول البلقان التى لم تظهر مبكرا كما حدث فى أوروبا الغربية بل تأخرت حتى القرن التاسع عشر، والثانية خلال فترة انتشار الشيوعية فى النصف الأول من القرن العشرين. كان التحريف الأول قائما على أساس فكرة خلق عدو خارجى ظالم اعتبروه العقبة فى تاريخ بحث القوميات، وهو الوجود العثمانى الإسلامى فى البلقان، وفى هذا المناخ العدوانى تم إنكار كل أثر فكرى أو حضارى أو حتى معمارى خلفه العثمانيون فى البلقان.

حتى الأدباء والشعراء والفنانين ملأوا الساحة الصربية، بأكاذيب وقصص خرافية وأساطير ما أنزل الله بها من سلطان، وكان للآثار الأدبية الصربية، (كرواية أيفو أندريتش: جسر على نهر درينا) أكبر الأثر فى شيوع هذه الأفكار والمشاعر السلبية ضد الوجود العثمانى والتاريخ العثمانى الذى استغرق فى البلقان ما يزيد عن خمسة قرون.

و"جسر على نهر دارينل" رواية أدبية، رغم ما حفلت به من أكاذيب تاريخية، أهلّت كاتبها لجائزة نوبل، ولم يكن "أيفو أندريتش"، بمنأى عن التعصب الصربى الأعمى ضد كل ما يتعلق بالدولة العثمانية وكل ما يتعلق بالإسلام، فقد ألّف كتاباً كان في الأصل هو أطروحته للحصول على درجة الدكتوراه، خلاصته أن الأتراك العثمانيون لم يخلفوا أى أثرا ثقافى ذا قيمة في البلقان، وأن البلقان ظل طوال عهدهم صحراء جرداء في هذه الناحية، وقد رد عليه المؤرخ البريطانى "نوبل مالكوم" مفصلا ومعددا للآثار الفكرية والثقافية الحضارية العثمانية عميقة الأثر في البلقان، رغم ما ألحقه الصرب بها من دمار وتشويه، مما لا يمكن أن ينكره إلا الأعمى، وفي حالة "ايفو أندريتش"، على حد قول مالكوم: "هو عمى اختيارى.."

أما في العهد الشيوعى فقد ظهرت مصطلحات جديدة لتشويه التاريخ العثمانى في البلقان مرة أخرى ولكن في أطار أيديولوجى، فمثلاً استدل الكتاب الشيوعيين على أن الحكم العثمانى كان حكماً استبدادياً طاغياً، لمجرد أنه كان إقطاعياً، وما دام كذلك فلابد أن يكون حكما استبدادياً، والسؤال هو: هل صدر هذا الحكم بناء على دراسة موثقه؟ أبدا، فلم تحدث دراسة من هذا النوع ولا من أى نوع أخر، إنما هو استنتاج نظرى لمجرد أن الفكر الشيوعى قد صنف نظم الحكم على أسس افتراضية، وحكم عليها طبقا لهذا التصنيف ومن هنا جاءت حتمية أن يكون

(1) مستشار سابق بمنظمة اليونسكو، خبير فى شئون البلقان.

الحكم العثمانى استبدادى طاغى لمجرد أنه وصف بأنه أقطاعى، لم ينظر الكتاب الشيوعيون إلى الواقع الذي وصف بأنه إقطاع، ولم يدرسوا حقيقة هذا النظام الاقتصادى الذي لا علاقة له من قريب أو بعيد بالإقطاع الذي عرفته أوروبا، والذي كان يملك فيه الاقطاعى الأرض ومن عليها من البشر الذين اعتبروا عبيدا له، أما (التيمار) العثملنى فليس بينه وبين نظام الإقطاع الاستعبادى أى وجه شبه.

إننى متحيز لمبادئ حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، ومن هذا المنطلق، ومن واقع دراستى تاريخيا وقانونيا للعلاقة بين صربيا وكوسوفا، كنت ولا زلت أرى أن استقلال كوسوفا هو العلاج الوحيد الصحيح للعلاقة التاريخية الشاذة بين الاحتلال الصربى الإستيطانى وبين كوسوفا التي لا تربطها بصربيا أى علاقة شرعيه على مر التاريخ، والذين تحدثوا عن كوسوفا باعتبارها جزء من صربيا لم يقرأوا التاريخ قراءه صحيحة، وإذا كانوا قد قرأوا شيئا فهم لم يفهموا ولم يستوعبوا حقائق التاريخ، أو أنهم قرأوا التاريخ في الكتب الصربية، ولم يدركوا أنهم وقعوا في شباك مجدوله بالأكاذيب والقصص الأسطورية، فالصرب على طول تاريخهم عندما تعوزهم الحقيقة يلجأون إلى مخزون الأساطير الشعبية، يرفعونها إلى مستوى الحقائق المقدسة.

لقد ناضل الشعب الألبانى في كوسوفا عبر نحو قرن من الزمن، نضال بطولى دفع فيه ثمنا باهظا لا يدرك أبعاده المأساوية ألا من بحث صابرا مدققا في تاريخ البلقان بتركيبته البشرية وصراعاته المعقدة، ثم هذا القدر الهائل من الكتابات التي اختلطت فيها الحقائق بالأكاذيب والأساطير والوقائع المزورة بل والوثائق المزورة التي أشاعها الكتاب الصرب عبر عقود ماضيه، حتى انطمست الحقائق التاريخية تحت ركام من الأكاذيب .

1. موجز للعلاقات التاريخية بين صربيا وكوسوفا:

غزت صربيا أراضي كوسوفا في العصور الوسطى واحتلتها لمدة قرنين، ولكنها كانت خاضعة قبل ذلك للبلغار لمدة قرنين، وكانت قبل البلغار ضمن أراضي الإمبراطورية البيزنطية لعدة قرون. وبعد الصرب جاء العثمانيون فحكموا الجميع وأصبحت كوسوفا جزءًا من الأراضي الدولة العثمانية، وحدث خلال القرنين الأولين امتزاج رائع بين الألبان والعثمانيين، فقد أسلم ألبان كوسوفا وأصبحوا من أقوى المدافعين عن الدولة العثمانية، وكان منهم الوزراء العظام والمستشارون المقربون من السلطان، والولاة الذين لم يحكموا بلادهم فقط ولكنهم حكموا أيضًا بلادًا أخرى في الدولة العثمانية. ومحمد على باشا على رأس الأسرة الملكية التي حكمت مصر حتى قيام الثورة مثال على ذلك.

فإذا كانت صربيا ترتب على تاريخها الاستبدادي في حكم كوسوفا خلال العصور الوسطى حقوقًا تاريخية وروحية مقدسة، فإن البلغار يقولون الشيء نفسه، والأتراك أحق من

الجميع لأنهم احتووا كوسوفا لمدة تقرب خمسة قرون استمرت حتى بداية القرن العشرين. ولذلك فإن إغلاق صفحة القرون الوسطى نهائيًا أولى من الجدال بالباطل والتمحك بكنيسة مقدسة هنا أو هناك أو ملك دفن في بلدة كذا، فالسلطان مراد مدفون في أرض كوسوفا وأصبح جزءًا من تراب هذه البلاد، ولا يرتب الأتراك أي حقوق تاريخية في كوسوفا على أساس من هذه الحقيقة.

وأصبحت كوسوفا مستعمرة صربية بعد غزوها سنة 1912 وخضعت بقوة السلاح لا برغبة أهلها ولا بمشورتهم لصربيا، وبعد ثلاثة أعوام فقط طرد النمساويون والبلغار الصرب من كوسوفا ثم عادوا إليها على أكتاف الحلفاء الأوروبيين المنتصرين في الحرب العالمية الأولى سنة 1918. واستمرت كوسوفا تابعة ليوغوسلافيا الملكية إحدى وعشرين سنة حتى قيام الحرب العالمية الثانية عندما احتلها الألمان وطردوا منها الصرب مرة أخرى حتى نهاية الحرب سنة 1945.

فلما قامت يوغوسلافيا الجمهورية الشيوعية أصبحت كوسوفا جزءًا من هذه الدولة الفيدرالية الجديدة. وحصلت على نوع من الحكم الذاتي يتساوى عمليًا مع وضع الوحدات الجمهورية الأخرى. وخلاصة التحليل أن كوسوفا تبعت صربيا كارهة لمدة 33 سنة وتبعت يوغوسلافيا "تيتو" لمدة 45 سنة، وحتى لو تجاهلنا اختلاف وضعها السياسي في عهد تيتو وأضفناه إلى حساب صربيا، لوجدنا أن مجموع هذه السنوات كلها لا يزيد عن 78 سنة.

وهذه المدة لا تزيد كثيرًا على الفترة التي خضعت فيها مصر للاحتلال البريطاني، والاحتلال الفرنسي كان أطول من ذلك بكثير في الجزائر. وقد زعمت فرنسا أن الجزائر جزء لا يتجزأ من دولة فرنسا، ولكن هذا الزعم لم يغير حقيقة أن الجزائر كانت مستعمرة فرنسية، ولم يمنع من استقلال الجزائر وإنهاء الاحتلال الفرنسي فيها.

2. الغزو الصربي لكوسوفا 1912:

لم يكن الغزو الذي قام به الصرب على كوسوفا سنة 1912 حرب تحرير كما زعموا، وإنما حرب إبادة اتخذت شكل مذابح مروعة قتل فيها عشرات الألوف من المدنيين المسلمين والكاثوليك على السواء. ورغم الحظر الإعلامي الذي فرضته القوات الصربية استطاعت الكنيسة الكاثوليكية في كوسوفا تسريب أخبار إلى صحيفة "الديلى تلغراف البريطانية"، عن مذابح وقعت في مدينة فريزاى، حيث دعا الجنرال الصربي جميع الرجال إلى العودة إلى منازلهم في سلام وعندما استقروا فيها أحاطت بهم القوات الصربية ثم أخرجتهم واحدًا واحدًا وأطلقت النار عليهم أمام أعين ذويهم، فقتلوا بذلك أربعمائة رجل.

أما أبشع هذه المذابح فقد جاء على لسان رئيس أساقفة كاثوليك "سكوبيا" في تقرير موجه إلى البابا بتاريخ 24 يناير 1913 قال فيه: (لم يبق في مدينة فريزاى من المسلمين الألبان فوق سن الخامسة عشرة سوى ثلاثة أشخاص، أما في جيلان فقد ذبح جميع سكانها فلم يبق منهم

أحد، وأصبحت جياكوفا خالية من سكانها، وبدت مدينة بريزرن بعد انحسار الصرب عنها كأنها مدينة الأموات، وعمت الفوضى في المدينة وجرت أعمال السطو والاغتصاب على أوسع نطاق. فقد استباح الصرب كل شيء في المدينة؛ حياة الناس وأموالهم وأعراض نسائهم، ولم يكن الأمر مباحًا فحسب ولكن كانت تشجع عليه القيادات الصربية وتأمر به جنودها علنًا. ومع كل هذه الجرائم المروعة أجبر القائد العسكري "بوجو بانكوفيتش" من بقي من أعيان المدينة ومسدسه مصوب إلى رؤوسهم أن يبعثوا بتلغراف شكر إلى بيتر ملك الصرب في بلجراد على تحريرهم من العثمانيين).

وفي سنة 1914، شكلت مؤسسة كارنيجى الأمريكية لجنة تحقيق في كوسوفا أكدت في تقريرها أنه قد تبين لها بالأدلة وجود سياسة مخططة يتم تنفيذها في كوسوفا، وأنها شاهدت منازل بل قرى بأكملها قد تحولت إلى رماد بسبب إشعال الحرائق فيها على نطاق واسع، وأن أعدادًا هائلة من المدنيين الأبرياء تعرضوا لمجازر وحشية، وأن هذه الوسائل استخدمت ولا تزال تستخدم بواسطة القوات الصربية وقوات الجبل الأسود بهدف تغيير المعادلة السكانية والخصائص الإثنية في المناطق التي يسود فيها الوجود الألباني.

لم يقتصر الأمر على المجازر والإبادة الجماعية، بل شمل أيضًا عمليات إرهابية لإجبار المسلمين والكاثوليك الألبان على اعتناق الأرثوذكسية. وكان السبب المباشر لهذه العمليات الإجرامية هو تغيير إحصاءات السكان بحيث يبدو الصرب على أنهم هم الأغلبية السكانية في كوسوفا. وبالتالي تعزيز الجهود الدبلوماسية في مؤتمر لندن لتأييد حق الصرب المزعوم في أراضي كوسوفا.

3. البرنامج الاستيطاني لكوسوفا في عهد يوغوسلافيا الملكية:

كان الاحتلال الاستيطاني للصرب في كوسوفا ظاهرة مركبة استهدفت تحقيق مجموعة من الأهداف: أولها: تغيير التركيبة السكانية لصالح الأقلية الصربية بحيث يتحول الألبان إلى أقلية ضعيفة فقيرة مضطهدة حتى تصبح حياتهم في وطنهم مستحيلة فيلجأون إلى الهجرة من كوسوفا (تمامًا كما حدث ويحدث الآن في فلسطين). وثانيها: محاولة إيقاف ظاهرة تدفق المهاجرين الشباب من صربيا والجبل الأسود إلى أمريكا الشمالية، وذلك بإغرائهم أن يتملكوا أراضي في كوسوفا والبقاء مع ذويهم، وثالثها: معاقبة قادة وأعضاء حركة الألبان الثورية "كاتشاك" التي قاومت الغزو الصربي لبلادهم ببسالة نادرة لبضعة عقود، ورابعها: تدعيم السياسة الأمنية للصرب في كوسوفا باستزراع مستوطنات صربية في مواقع إستراتيجية على طول الطرق الرئيسية للمواصلات بحيث يسهل تحصينها وحمايتها ووصول النجدات العسكرية إليها عند اللزوم.

لم تسم صربيا برنامجها الاستيطاني هذا باسمه الحقيقي، وإنما أطلقت عليه وصف "إصلاح زراعي لوضع عثماني بائد". بدأ برنامج الاستيطان الصربي في كوسوفا قبل الحرب العالمية الأولى بقانون يسمى "قانون استعمار الأرض المحررة" في فبراير 1914. وفي فبراير سنة 1919 صدر قانون جديد تحت اسم "الإصلاح الزراعي" أعلن تفتيت الملكيات الكبيرة التي كانت في حوزة الألبان، وأمم أراضي الغابات وخصص مساحات شاسعة تُمنح للجنود الصرب وأعضاء الميليشيات الإرهابية التابعة لمنظمة "شيتنك".

ثم صدر قانون آخر سنة 1920 يحدد الأراضي التي يمكن توزيعها على المستوطنين الصرب على النحو الآتي: الأراضي الخالية التي تخضع لملكية الدولة، الأراضي المملوكة للجمعيات والمؤسسات الأهلية، ثم الأراضي غير المزروعة أو التي هجرها أصحابها، وكان أصحابها من القيادات الوطنية الألبانية في المنفي خارج كوسوفا، ثم الأراضي التي تمت مصادرتها بمقتضى قانون الاستيطان في فبراير 1919.

وفي سنة 1935، بدأت تظهر موجة جديدة من المصادرات للأراضي الباقية في حوزة الألبان على أساس قاعدة جديدة وهي أن أي أرض لا يملك الفلاح وثيقة يوغوسلافية بملكيتها تصبح ملكًا للدولة. ومعنى هذا إسقاط شرعية ملكية الأراضي التي يحمل أصحابها وثائق عثمانية قديمة ظلت هي المرجعية القانونية الوحيدة في كوسوفا لإثبات الملكية خلال خمسمائة سنة سابقة..!!

ونتيجة لهذه القوانين التي بدأ تنفيذها سنة 1938، جردت السلطات الصربية ألبان كوسوفا في 23 قرية في وادي "درينتشا" من أرضهم، وأصبح 6046 أسرة ألبانية مسلمة من الفقراء المعوزين بضربة صربية واحدة...

فما الذي يمكن أن نستخلصه من هذا كله..؟ أولاً: إن الوصف الذي جاء على لسان شهود العيان من الصحفيين وورد في تقارير قادة الكنيسة الكاثوليكية إلى البابا وفي تحقيقات مؤسسة كارنيجى في كوسوفا على أثر الغزو الصربي سنة 1912، يعكس سيناريو الجرائم الصربية المروعة. هذا السيناريو القديم تكرر أمامنا مرة أخرى على أرض كوسوفا، قامت فيه القوات الصربية بعمليات التطهير العرقي والطرد الجماعي للألبان. وثانيًا: إن الاحتلال الاستيطاني كان ولايزال هو العلاقة الوحيدة المؤكدة بين صربيا وكوسوفا، وهي علاقة تنهار أمامها كل المزاعم الصربية التي تدعي أن كوسوفا جزء من دولة واحدة هي صربيا، وأن الألبان مجرد مواطنين عاديين متساويين في الحقوق مع المواطنين الصرب، هذه المزاعم كلها مجرد خرافات لا يمكن أن تنطلي على أحد له عيون ينظر بها وعقل يفكر به.

4. حملات الصرب الإعلامية في الثمانينيات:

بعد رحيل تيتو حدث تحول فكري وسياسي نتيجة لانبعاث القومية الصربية التي أزاحت في طريقها تراث تيتو وأغرقت سيرته في الأوحال، ثم تحولت إلى الإسلام والمسلمين في يوغوسلافيا تكيل لهما تهم الأصولية والخيانة وتنسب إليهما مؤامرات وهمية ضد الصرب. وكنموذج لهذا الاتجاه أشير إلى خمسة عناصر رئيسة هي خلاصة مقال نشرته مجلة دوجا في عددها رقم 9 بتاريخ 22 ديسمبر 1989، على هيئة لقاء صحفي مع "ميروليوب إيفتيتش"، وهو أستاذ مساعد بكلية السياسة في جامعة بلجراد ومؤلف كتاب بعنوان "الجهاد الإسلامي كحرب": أن هناك إحياءً إسلاميًا أصوليًا قد انطلق في يوغوسلافيا. وأن هذا الإحياء الإسلامي قد جاء نتيجة العلاقات التي أقامها تيتو مع الدول العربية والإسلامية في إطار التوجه السياسي لتيتو نحو الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وهكذا يتحول بعض الهجوم الصربي على تيتو نفسه، وتجريم سياساته والسخرية بصداقته لعبد الناصر وللعرب، فهم أقوام متخلفون ورجعيون. وأن العرب والمسلمين لديهم إستراتيجية للسيطرة على العالم لإقامة دولة إسلامية عالمية موحدة، وأنهم لكي يحققوا الهدف يحاولون إحياء الإسلام في يوغوسلافيا. وأن الإسلام بطبيعته يحث على إبادة الآخرين المخالفين له في العقيدة، وأن المسلمين في يوغوسلافيا باعتناقهم الإسلام قد خانوا جنسهم وتاريخهم، حيث أصبح المسلمون بمقتضاه مسئولين عن أخطاء أجدادهم الذين اعتنقوا الإسلام منذ أربعمائة أو خمسمائة عام مضت.

كانت الحملات الإعلامية التي أطلقها الصرب في الثمانينيات تحمل شعار "الثورة الثقافية الصربية"، وكان هدف هذه الثورة استثارة شعب تقوقع في سلبيته، وقد تمكنت منه الكراهية والنفور للسياسات المخادعة وللساسة المخاتلين، ومن ثم جاء وصف "ميلوسيفتش" لهذه الحملات بأنها "ليست من السياسة في شيء، لأن ما نناقشه اليوم إنما هو مسألة أرض الآباء والأجداد".

لذلك فإنه من السذاجة أن يقال إن حرب البوسنة أو حرب كوسوفا من بعدها انطلقتا تلقائيًا بسبب الأخطاء التاريخية الدفينة بين شعوب يوغوسلافيا، أو أن محاولات الانفصال والاستقلال كان وراءها قوى أوروبية أو أمريكية كما يردد الصرب، وإنما كان باعثها ومشعل نارها هو التلاعب الإعلامي بالتاريخ والتلاعب بعقول الجماهير وإغراقهم في طوفان من الأكاذيب لتخويفهم من أخطار قادمة من عدو وهمي هو جيرانهم المسلمون الأبرياء.

وقد سجلت الهجمة الصربية على البوسنة وما حدث فيها من انتهاكات إنسانية مروعة وجرائم حرب لجنة دولية استغرقت تحقيقاتها عامين، ورفعها الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بخطاب مؤرخ في 27 مايو 1994 استجابة لقرار مجلس الأمن رقم 780 لسنة 1992. واستمعت لجنة الخبراء في هذه التحقيقات إلى خمسة وستين ألف شهادة من الضحايا وشهود العيان، وجمعت مئات من وثائق الإدانة وتسجيلات فيديو بلغت ثلاثمائة ساعة، هذه الوثيقة تعتبر أخطر وثيقة إدانة في تاريخ الأمم المتحدة. وكان رئيس اللجنة هو "شريف بسيونى"

أستاذ القانون بجامعة "دى بول" في شيكاغو، له أكثر من 23 كتابًا في القانون الدولي وحقوق الإنسان.

ولعل من أهم ما جاء في تقرير الخبراء أنه أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الجرائم الوحشية التي ارتكبها الصرب في البوسنة لم تكن كما زعم قادتهم مجرد انتهاكات فردية قام بها أفراد منحرفون أو غير منضبطين، وإنما كانت جرائم مخططة بتدبير سابق وضعها خبراء وتم تنفيذها بأسلوب منظم، وطبقت في جهات مختلفة بطريقة نمطية ثابتة، وكان التنسيق بين المجموعات التي شاركت في تنفيذها على أعلى مستوى. واستطاع المحققون أن يتتبعوا مصادر التوجيه والأوامر إلى أعلى المستويات في القيادات السياسية والعسكرية الصربية.

وبعد عامين من تقديم هذه الوثيقة إلى مجلس الأمن وإلى محكمة جرائم الحرب اليوغوسلافية في لاهاى، التقت الصحفية "سيسيليا جابيزون" من شبكة الإعلام الدولية (WMN) في 1999/6/24 شريف بسيونى لتسأله عن مدى فاعلية هذه الوثيقة فقال: (لقد تقدمنا إلى محكمة جرائم الحرب بأسماء رادوفان كراجيتش زعيم صرب البوسنة وقائد قواته الجنرال راتكو ملاديتش. ولم يتم القبض عليهما حتى الآن). ويمضي شريف بسيونى فيقول: (هناك قائمة أخرى تشتمل على أسماء رؤساء دول ووزراء في حكومتي صربيا وكرواتيا وأسماء جنرالات كبار في الجيش ومديري معسكرات الاعتقال، هؤلاء جميعًا لابد من تقديهم إلى العدالة لأن السلام في يوغوسلافيا لن يسود إلا بتحقيق العدالة).

وفي آخر سؤال وجهته الصحفية إليه قالت: (أي الأفكار ترسب عندك أكثر من غيره عن حرب البوسنة..؟) فقال: (من هذه الحرب تعلمت درسًا شاهدت فيه نظم الضبط الاجتماعي تنهار على أيدي أشرار المجتمع، فعندما يتمكن السفاحون وقطاع الطرق من امتلاك السلطة المطلقة في أي مكان، وخصوصًا إذا كانت تسيطر على عقولهم عقيدة قومية عنصرية، فإن كل شيء يصبح ممكنًا).. وهؤلاء هم الذين صنعوا جرائم حرب البوسنة على أوسع نطاق، استهانت بجرائمهم الدول الغربية وفرضت على البوسنة تسوية ظالمة كافأت فيها المعتدين بتمكينهم من نصف أرض البوسنة التي استولوا عليها بقوة السلاح، ثم تغافلت عن تقديمهم إلى العدالة فاستمرأوا جريمتهم، وعادوا مرة أخرى يكررونها في كوسوفا واثقين أنهم سيفلتون من العقاب كما أفلتوا من قبل.

ولكي نتبين حقيقة استمرارية العلاقة الاستعمارية للصرب بكوسوفا سننظر في برامج ميلوسيفيتش الاستيطاني الذي صدر في سنتي 1990 و1991، وهو أمر لا يمكن إخفاؤه أو إنكاره لأنه منشور في الصحف والوثائق غير السرية، وقد كانت بداية هذا البرنامج إلغاء دستور يوغوسلافيا الفيدرالي لسنة 1974 الذي ضمن لكوسوفا حكمًا ذاتيًا موسعًا في إطار الاتحاد اليوغوسلافي (وليس في إطار صربيا)، ولذلك ألغى ميلوسيفيتش هذا الدستور ثم أتبعه بمجموعة

من الإجراءات التعسفية نفذتها الشرطة الخاصة والقوات المسلحة كان من نتيجتها إلغاء حكومة كوسوفا وإلغاء دستورها وبرلمانها ونظامها القضائي الخاص وشرطتها المستقلة.

ثم تلا ذلك سنة 1990 صدور سلسلة من القوانين والإجراءات الصربية استهدفت تدمير البنية الأساسية للشعب الألباني وتعزيز سيطرة الأقلية الصربية عليه. من هذه الإجراءات: إنشاء مجالس محلية في كوسوفا مقتصرة على المناطق التي تسود فيها الأقلية الصربية، وممنوع على الألبان ترشيح أنفسهم فيها. (لاحظ أن الصرب من سكان كوسوفا لا يزيد عددهم عن مائتي ألف وأن تعداد الألبان أكثر من مليونين!)، وتركيز جميع الاستثمارات في المناطق الصربية فقط، وبناء منازل جديدة للصرب تشجيعًا لمن هاجر منهم على العودة إلى كوسوفا وجذب صرب آخرين للإقامة فيها، وإقامة مراكز لتحديد النسل مقتصرة على المناطق التي يسود فيها الألبان المسلمون (لتقليص عددهم)، وإلغاء شرعية امتلاك الألبان لأي عقارات أو أراض سبق لهم شراؤها من الصرب، وإعلان أنه من حق أي صربي يرغب في الإقامة في كوسوفا أن يمتلك خمسة هكتارات من الأراضي بالمجان.

فلما اندلعت المظاهرات الألبانية احتجاجًا على هذه الإجراءات التعسفية نزلت الدبابات الصربية إلى الشوارع وأعلنت الأحكام العسكرية، وأصدرت السلطات الصربية سلسلة أخرى من القرارات الاستعمارية المتعسفة في 26 يونيو 1991 أطلقت عليها الحكومة الصربية "إجراءات مؤقتة" ولكنها استمرت لسنوات لاحقة، منها: منع صدور الصحف المنشورة باللغة الألبانية، وإلغاء المدارس الألبانية والمناهج الألبانية وإغلاق جامعة بريشتينا وتشريد طلابها وأعضاء هيئة التدريس فيها، وإغلاق أكاديمية العلوم والآداب الكوسوفية، وإغلاق محطة التلفاز والإذاعة الألبانية، وطرد جميع المدرسين المسلمين العاملين في المدارس الألبانية، وطرد ثمانين ألف عامل ألباني من وظائفهم في المصانع، وطرد جميع الأطباء والعاملين الألبان في الخدمات الصحية.

وكذلك إلغاء التحصين الدوري لأطفال المسلمين، مما تسبب في رفع نسبة الوفيات بينهم من أمراض بسيطة مثل الحصبة وهكذا بفرمان استعماري واحد أحال ميلوسيفيتش شعبًا بأكمله على الاستيداع ليلحق بجيش العاطلين والمتسولين في وطنهم الذي ترتع فيه وتنعم بخيراته أقلية صربية مدللة تحرسها دبابات الجيش الصربي. ولكي تكتمل الدائرة الجهنمية أغلقت السلطات مؤسسة الأم تيزيزا الخيرية التي كانت تطعم 25 ألف جائع ألباني.

وأثناء تنفيذ هذه الإجراءات ارتكبت السلطات الصربية أبشع الجرائم ضد الأفراد لمجرد الاشتباه في المقاومة، وتحفل سجلات منظمة العفو الدولية بتقارير مفصلة عن أنواع الجرائم التي شملت قتل أطفال المدارس، وضرب مدير أكاديمية العلوم والآداب الكوسوفية (الألباني) حتى تحطمت عظام فكه وأنفه وأغمى عليه، ثم ألقي به في عرض الطريق ينزف دمًا.

5. تزييف التاريخ وتزييف الحرب:

في الحرب اليوغسلافية 1992، فوجئ العالم بما سمى بالتطهير العرقى في البوسنة وكانت حرب إبادة جماعية للمسلمين هناك، وارتفعت في الإعلام مقولات ترجع أسباب الحرب إلى انطلاق الأحقاد الدينية والعرقية التاريخية من عقالها، بينما الذي شاهدته كان عدوانا صربيا مبيتا، مصدره الأساسى أطماع سياسية واقتصادية توسعيه للقومية الصربية، ونزعه استقلالية عنصرية، يعبر عنها "رادوفان كراجيتش" وجنرالـه " راتكواملاديتش " بصلف ظاهر، كان واضحا أن هناك مخططا لاستبدال الاتحاد اليوغسلافى بدولة توسعية هي صربيا الكبرى، وإن تنكرت في ثوب زائف سمته الاتحاد اليوغسلافى الجديد، لذلك أسقطت شعار (الأحقاد الدينية والعرقية)، كما أسقطت الشعار المتداول فى وصف حرب البوسنة بأنها (تطهير عرقى)، وكانت المسألة عندى ببساطه مجرد أكذوبة لأن الحرب هنا لا تدور بين عرق وعرق أخر مختلف وإنما هو عدوان على فئة من الناس ينتمون إلى عرق واحد، فالصرب والبشناق (من أهل البوسنة) والكروات كلهم ينتمون إلى عرق واحد هو العرق السلافى.

وقد بدأ الصرب بقتال الكروات أولا، وهم ليسوا مسلمين بل مسيحيين "كاثوليك" والصرب مثلهم مسيحيون وأن كانوا "أرثوذكس"، وإذن فنحن لسنا أمام حرب عرقيه ولا حرب دينية، كما يروج البعض، وإنما هي حرب إبادة جماعية لتمكين الصرب من بناء دولة إمبريالية على أنقاض الاتحاد اليوغسلافى.

ومن بين القوالب الدعائية المضللة التي دأب الصرب على ترديدها وإشاعتها: أن كوسوفا إقليم صربى أو أنها من جزء صربيا، وأنها أرض الأجداد ومهد الصرب في البلقان، وأن المقاومة الوطنية وحركات التحرير في كوسوفا تمرد على السلطة الشرعية وأن المقاومين هم إرهابيون، وأن الألبان أقلية متمردة، وأنهم منحدرون من أصل ألبانى، في إيحاء ضمنى بأنهم وافدون من دوله أجنبية مجاورة هي "ألبانيا"، وأن الأعمال الإرهابية هي جزء من مؤامرة دولية إسلامية لنشر الإسلام في يوغسلافيا تمهيداً للسيطرة على كل أوروبا وإقامة الدولة الإسلامية العظمى فيها، وأنه على البلاد العربية والإسلامية، ألا تعترف باستقلال كوسوفا وألا فسيأتى الدور عليها لانتهاك سيادتها على أوطانها وتفكيك دولها حسب المخطط الأمريكى.

هذه هي خلاصة الرسائل الإعلامية التي بثتها صربيا، ولا تزال تبثها على موقع وزارة الإعلام الصربية على شبكة الانترنت، ومن خلال مركز إعلامى في بلجراد يسمى (مكتب الصحافى العربي) يصدر نشرة بعنوان "نشرة العالم العربي ويوغسلافيا اليوم".

قدر لي أن أعيش في كوسوفا وهي تتخلق جنينيًا في رحم الأيام، وأعني بالتحديد بداية التسعينيات. لم تكن هي الجهة التي قصدت في بادئ الأمر، حيث كانت وجهتي في البحث مأساة البوسنة، ولكن البوسنة أسلمتني إلى طريق كوسوفا، (فالموضوعان متصلان) وقد تحققت

أنه لكي تفهم ما حدث في البوسنة لابد من أن تدخل إليها من باب كوسوفا، ذلك لأن مهندس المأساتين واحد هو سلوبودان ميلوسيفيتش، وأصل الداء واحد أيضًا وهو انطلاق القومية الصربية من مرقدها بعد وفاة تيتو، وهي نزعة عنصرية مدمرة ترفض مع الآخرين وتستبيح استئصالهم وإبادتهم.

كان الزعيم اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو يعلم هذه الحقيقة ويدرك خطرها على الوحدة اليوغسلافية وعلى نسيجها الفيسيفسائي، لذلك كان حريصاً على كبحها، فلما مات انبعثت القومية الصربية على يد مجموعة من السياسيين والكتاب المتطرفين، انعكست في مذكرة أصدرتها الأكاديمية الصربية للعلوم والآداب ترسم الطريق نحو إقامة صربيا الكبرى. في هذه الأثناء، كان ميلوسيفيتش يعمل في صمت من خلال أعوانه على تكبيل الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى بسلسلة من القوانين والقرارات حتى أحكم قبضته عليها وطرد جميع الصحفيين والقياديين أصحاب الرأي والمواقف الجادة، وطغى على أجهزة الإعلام جيش من المؤيدين لسياسة ميلوسيفيتش. ولأول مرة في تاريخ يوغوسلافيا استخدم ميلوسيفيتش وسائل الإعلام والغوغاء للتشهير بخصومه السياسيين تمهيدًا لإزاحتهم من طريقه واحدًا بعد الآخر، ولم يسلم من هذا المصير "إيفان ستامبوليتش" أستاذ ميلوسيفيتش وولي نعمته.

إن من عادة الصرب إذا لم تسعفهم الحقائق التاريخية المؤيدة لموقفهم يلجأون إلى الأساطير والملاحم الشعبية، التي أصبح لها في عقولهم قداسة تفوق قداسة الأديان، هذه الأساطير لها نفوذ سحري عندهم حتى أصبحت طلسمًا في أعماق هويتهم القومية، لا يجرؤ أحد على مناقشتها أو الشك فيها، بقداسة الهولوكوست التي أصبح من يناقشها اليوم يعتبر مجدفا في العقيدة الدينية، ويقدم للمحاكمة كما حدث لرجاء جارودى.

فإذا كان تزييف التاريخ بهذا المعنى أمرًا مفهومًا وشائعًا في كتابات الصرب التاريخية، فإن عبارة "تزييف حرب" قد لا تكون بهذا الوضوح. وأنا أستعير هنا المعنى الذي قصده "مارك تومسون" في كتابه الذي يحمل هذا العنوان: "تزييف حرب: وسائل الإعلام في صربيا وكرواتيا والبوسنة". وهو يعني بهذه العبارة استخدام وسائل الإعلام لخلق عدو وهمي غير حقيقي متمثل في شعب أو فئة من الناس، وشحن عقول فئة أخرى أو شعب آخر بمشاعر الخوف والكراهية والرغبة في الانتقام من هذا العدو، والوسيلة إلى ذلك تكون عادةً بحشد الأكاذيب واختلاق وقائع وافتعال مواقف، مع التعتيم الكامل على كل ما يتصل بالفئة العدو من حقائق وأخبار والحيلولة بينها وبين الإعلام لعرض قضيتها على الوجه الصحيح.

ويهدف هذا التزييف إلى خلق حالة حرب في العقول، تمهيدًا لشن حرب حقيقية على الأرض. وكان تزييف التاريخ وتزييف الحرب وراء المسلسل المأساوي الذي شاهدناه في كوسوفا كما كان وراء المأساة الدموية في البوسنة. وفي هذا تبدو تجليات العبقرية الصربية التي لا

يضارعها في هذا المجال سوى العبقرية الصهيونية. فالتشابه بينهما لا يمكن أن تخطئه عين الخبير.

ومن أبرز الأساطير الصربية وأهمها على الإطلاق أسطورة "معركة كوسوفا التاريخية" وأسطورة "الخروج الكبير"، والذي لا يستوعبهما يصعب عليه فهم الكثير من الأحداث التي جرت، والمزاعم الصربية التي لا حدود لها، كما يصعب عليه أن يفهم طبيعة القومية الصربية في تطرفها وميلها إلى تزييف الواقع وإلى معالجة مشكلاتها مع الأغيار بوحشية منقطعة النظير، تصل إلى حد قتل الجار البرئ والتمثيل بالجثث ودفن الأحياء في مقابر جماعية، وقتل الأطفال وحرق المنازل وتدمير القرى والمدن والمعالم الأثرية والثقافية النادرة كما حدث في البوسنة وكما حدث في كوسوفا.

إن شعب كوسوفا الذي يطلق عليه اسم الألبان هو ألباني حقًا، ولكنه ليس متحدرًا ولا مجلوبًا من الدولة المجاورة التي اسمها ألبانيا، والتي يرجع تاريخ إنشائها إلى قرار من مؤتمر لندن صدر سنة 1913، وكانت المناسبة هي عملية تقسيم أملاك الدولة العثمانية في أوروبا. وهكذا ضمت ألبانيا جزءًا من الألبان الذين تصادف وجودهم في هذه المنطقة من البلقان، ولكن بقى ألبان كوسوفا ومقدونيا نهبًا موزعًا على دول أخرى.

لقد وُجد الألبان في قلب هذه المنطقة واستقروا فيها قبل أن يأتي العثمانيون وقبل أن تطأ أرض البلقان أقدام الصرب السلافيين بقرون عديدة..!! إننا نقول عرب فلسطين وعرب مصر وعرب المغرب، ولا نقول عن هؤلاء إنهم المنحدرون من أصل عربي.. فلماذا لا نقول ألبان كوسوفا دون "تحدر أو انحدار"؟ فهذه صياغة صربية دعائية تبثها أجهزة الإعلام الغربية ونقلتها أجهزة الإعلام العربية لأنها لا تملك وسائل للبحث والتدقيق وليس لدينا مراكز للدراسات البلقانية.

وشاعت في إعلامنا أفكار خاطئة عبرت عنها مصطلحات وعبارات خاطئة، وعندما اشتعلت الحرب في كوسوفا تدخل شمال الأطلسى (الناتو) بالقصف الجوي على صربيا، وشاعت على الأقلام وفي التصريحات السياسية إشكالية السيادة الوطنية وعدم شرعية التدخل العسكري للناتو. وانتهز الصرب هذه الهستيريا فربطوا بين قصف الناتو لهم بالقصف الجوي على العراق وليبيا والسودان لإثارة الرعب في البلدان العربية. فارتفعت صيحات التحذير من التمادي في البلطجة الأمريكية التي قد تطول دولنا في المستقبل القريب أو البعيد.

وكثرت تصريحات المعلقين والمحللين الإستراتيجيين حول الناتو حتى غرقت القضية في معارك أكاديمية. وبدلاً من أن نتوقف لنذرف دمعة على الشعب المطرود من أرضه، تعاطفنا مع المعتدي ونسينا جرائمه الجارية في كوسوفا وجرائمه السابقة في البوسنة والهرسك، وذرفنا الدموع على يوغوسلافيا ميلوسيفيتش.. آخر حصن الاشتراكية في أوروبا، ووريثة تيتو العظيم بطل الحياد الإيجابي وصديق عبد الناصر. وصدقنا خرافة أن أمريكا تتدخل لأن بينها وبين

يوغوسلافيا ثأر مبيت، وأنها تريد تفكيك يوغوسلافيا، بينما كانت أمريكا متعاطفة مع يوغوسلافيا وكانت ضد تفكيكها من البداية، ومن أراد أن يفهم هذه النقطة بالذات عليه أن يقرأ كتاب السفير الأمريكي الأسبق في بلجراد "وارين زيمرمان": جذور الكارثة، ليعرف بالتفصيل الموثق الموقف الأمريكي الحقيقي في ذلك الوقت.

والحقيقة التي لا تحتاج إلى ذكاء كبير لفهمها، وإنما مجرد أعين ترى وتبصر أنه لا يوجد في يوغوسلافيا المزعومة اشتراكية ولا قلعة حصينة لها في بلغراد، ولا توجد حتى يوغوسلافيا حقيقية اللهم إلا بالاسم فقط، وأن ما هو موجود على الساحة هو صربيا الكبرى التي كانت تضم على مضض وكراهية من الشعوب كيانًا صغيرًا لا يزيد سكانه على نصف مليون يسمى جمهورية الجبل الأسود، وإقليم بالحجم نفسه تقريبًا اسمه "فويفودينا"، ثم كانت كوسوفا. أما يوغوسلافيا تيتو فقد اندثرت، وأصبح تراث تيتو تدوسه أقدام القوميين الصرب العنصريين في بلغراد ويلعنون أيامه.

كما أن الجبل الأسود انسحبت من الاتحاد اليوغوسلافي المزعوم وآثرت أن تنفصل عن بلجراد رغم أن 45% من سكانها صرب سلافيون أرثوذكس، وليسوا مسلمين كما هو الشأن في كوسوفا، لم يلتفت أحد إلى هذا ولم يعلق على هذا "الاستقلال" ولم يسمه "الاستقلال الزائف"، ولا أثاروا حوله وحول دوافعه الشكوك كما فعلوا مع استقلال كوسوفا، استسلمت صربيا ولم تغضب ولم تهدد، فلماذا تتشنج وتثير الدنيا من حولها.. وتتوعد بالويل والثبور كل من يدعم استقلال كوسوفا؟ ويتابعها كتابنا في هذا الغضب ويرددون مزاعمها عن حكاية الحقوق التاريخية وأرض الأجداد ومهد الصرب الأرثوذكس.. لماذا؟

إن أرض كوسوفا تضم في جوفها ثروات معدنية كبيرة لا غناء عنها في الصناعة، وعلى الأخص الصناعة العسكرية، فيها أكبر مصادر الرصاص والزنك في أوروبا، وكانت تنتج نصف منجنيز يوغوسلافيا، وكل نيكل يوغوسلافيا، بحيث اعتبرت ثالث أكبر دولة منتجة لهذا المعدن في العالم. وإلى جانب ذلك هنالك مناطق بها كميات هائلة من البوكاسيت والحديد والنحاس، هذه الثروة الطبيعية جعلت كوسوفا هدفًا لغزو الجيوش الأجنبية منذ العصر الروماني إلى العصر الحديث. وقد حرص هتلر أثناء احتلاله ليوغوسلافيا في الحرب العالمية الثانية أن يضع شرق كوسوفا تحت سيطرة قواته العسكرية، وكانت القطارات الألمانية تنقل يوميًا خمسمائة طن من معدني الرصاص والزنك من مناجم كوسوفا إلى مصانع ألمانيا الحربية.

هذا إذن هو السبب الحقيقي لأن تعض صربيا على كوسوفا بالنواجذ وتثير الضجيج حول استقلالها، وتنفق مليارات الدولارات على أجهزة دعايتها وعلى أبواقها، وتشتري ضمائر الكتاب الصغار والكبار في كل مكان، وكل أسباب أخرى مدعّاة، إنما هي من قبيل المفتريات والحكايات الأسطورية تغطي بها على أهدافها الحقيقية.

لقد لاحظت أن الذين كتبوا مستنكرين استقلال كوسوفا اعتمدوا على واقعة تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الاستقلال ومسارعتها في الاعتراف به فور إعلانه، واتخذوا من هذه الواقعة دليلاً على فساد هذا الاستقلال وما ينطوي عليه من نوايا خبيثة، وأنا لا أستبعد النوايا الأمريكية الخبيثة، لا في مسألة كوسوفا وحدها بل في كل ما يتصل بالسياسات الأمريكية وتوجهاتها الخارجية. ومن لا يفهم هذه الحقيقة فلن يفهم شيئًا على الإطلاق..!

إلى جانب ذلك لست غافلاً عن الأطماع الأمريكية في البلقان وفي شرق أوروبا بصفة عامة، ولا عن سعيها الحثيث نحو تطويق روسيا والعالم الإسلامي بقواعدها العسكرية وبصواريخها، وسياستها في إعاقة أي تقارب بين المصالح الأوروبية والروسية. ولست غافلاً، بطبيعة الحال، عن حقيقة أن أمريكا تخطط لنشر قواتها العسكرية (الإمبريالية) في البلقان وتضع كوسوفا والبوسنة على رأس أولوياتها، فهذه أمور مفهومة، ولكن يأتي الالتباس من ربط هذه المسائل باستقلال كوسوفا ورفضه لمجرد أن أمريكا أيدته أو باركته.. أو حتى أنها أول المستفيدين بهذا الاستقلال.

والموقف الصحيح ينبثق من الإجابة عن هذا السؤال: هل من حق شعب كوسوفا المسلم أن يتحرر من كابوس احتلال استيطاني بشع جسم على صدره منذ عام 1912..؟ علمًا بأنه لم يدخر جهدًا خلال ما يقرب من ثلاثة عقود أن يعالج مشكلاته سلميًا مع صربيا دون جدوى..!! وفشلت كل الجهود الدولية في إقناع صربيا بموقف معقول..؟؟

ولكن الالتباس له وجه آخر أيضًا.. قلما يلفت أنظار المراقبين والمحللين، فكل الدول العربية والمسلمة التي ماطلت أو رفضت رسميًا الاعتراف باستقلال كوسوفا هي دول تابعة تبعية لا يمكن إنكارها للسياسة الأمريكية، وذلك لأن واشنطن لم تبعث إليها إشارات واضحة للاعتراف.. ولو فعلت لكانت هذه الدول من أول المعترفين..!! المسألة فيها لغز إذن..!! فلما أحجمت أمريكا؟ ولما كان موقف هذه الدول سلبيًا؟ الإجابة على السؤال الثاني أسهل، وهي ببساطة: إن هذه الدول وجدتها فرصة سانحة لتثبت لشعوبها التي لم تعد تثق بها أنها ليست بهذا السوء في تبعيتها لأمريكا، وأنها استطاعت أن تتخذ قرارًا مستقلاً عن الإرادة الأمريكية. من ناحية أخرى، وجدت هذه الدول أن عدم الاعتراف باستقلال كوسوفا يعفيها من مسئولية تقديم أي مساعدة لهذه الدولة المسلمة الوليدة.

أما أمريكا فإنها مستفيدة على أي وجه، فإذا اعترفت هذه الدول قالت أمريكا للكوسوفيين: هؤلاء أتباعي المخلصون جاءوا على أثري بالعون لكم فكونوا لي أوفياء مثلهم. وإذا لم تعترف قالت أمريكا، أرأيتم هؤلاء إخوانكم في الدين والعقيدة أهملوكم ولم يعبأوا بكم فليس لكم سواي فاسمعوا وأطيعوا.. وهكذا نصنع بغبائنا ما تريده أمريكا وتخطط له: أن تسقط كوسوفا كما سقطت البوسنة في مخالب الإمبريالية الأمريكية.

لقد اضطر البوسنيون تحت الضغوط الأمريكية الهائلة للتوقيع على اتفاقية دايتون للسلام.. التي قال عنها على عزت بيجوفتش وهو حزين: "إنها مرة المذاق، قبلناها فقط لنوقف نزيف الدماء بين الضحايا من أبناء شعبنا، ولم يعرض علينا ما هو أفضل منها، فهي الاختيار الوحيد المتاح أمامنا الآن، وقد بذلت أقصى ما في طاقتي في هذه المفاوضات، وعلى الأجيال التي تأتي من بعدي أن يصححوا هذه الاتفاقية عندما تتحسن الأوضاع العالمية..".

لم يجد شعب البوسنة أمة مسلمة قوية تسانده فخضع مقهورًا لما فرضه الأقوياء عليه. واليوم نشترك مرة أخرى في إجبار الكوسوفيين الألبان على تسليم مصيرهم لأمريكا قهرًا وليس اختيارًا، فراراً من المجازر الصربية ومن التطهير العرقي الذي ينتظرهم، ولأننا أدرنا لهم ظهورنا، فلم تعترف أي دولة عربية واحدة باستقلالهم كما فعلت دول أخرى. وكانت تركيا أردوجان في المقدمة كعهدنا بهم دائمًا..!!

لم تتقوقع تركيا ولم تتكص عن دعم الحق ولم تعتذر ولم تبرر نكوصها كما فعلنا، خشية أن يتكرر نفس السيناريو الانفصالي عندنا في المستقبل، مع أن تركيا لديها بالفعل وعلى أرضها مشكلة مزمنة مع حركة الأكراد الانفصالية في الجنوب، وهناك حرب دائرة على الحدود، ولكن تركيا التي تقف على أرض ثابتة قوية ولديها سياسة إستراتيجية واضحة لم تختلط عليها الأمور كما اختلطت علينا. وقامت بواجبها نحو الشعب الألباني في كوسوفا..

استقلال كوسوفو . رؤية استراتيجية

د. محمد السيد سليم

التفكير فى موضوع استقلال كوسوفو يتطلب رؤية استراتيجية شاملة تأخذ فى اعتبارها مختلف العوامل التى تؤثر فى تلك القضية وفى مستقبل العالم الإسلامى. والرؤية الاستراتيجية هى تلك الرؤية التى تقوم على فهم القضية فى إطار التفاعل الحركى لمختلف المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر فى تلك القضايا مع حساب المكاسب والخسائر فى المدى القصير وفى المدى البعيد فى آن واحد، لأن الحساب قد يسفر عن مكاسب فى المدى القصير ولكنه قد يسفر فى المدى البعيد عن خسائر. كما أن الرؤية الاستراتيجية هى تلك التى تقوم على حساب دقيق للعلاقة بين الأهداف والأدوات المتاحة بعد حساب أولوية تلك الأهداف.

إلا أن المعضلة أن كثير من التيارات العربية والإسلامية لا تحسب قضاياها استنادا إلى تلك الأبعاد المتعددة، ولكن اعتمادا على زاوية وحيدة قد تكون المكسب المباشر فى المدى القصير، وقد تكون متغير واحد، كالتضامن الإسلامى، وبالتالى تنتهى إلى تحقيق خسارة للقضية التى تدافع عنها. حدث ذلك فى ثورة العرب ضد الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى، وفى مساندة العرب للولايات المتحدة ضد التدخل السوفييتى إبان الحرب الباردة، وفى دعم إيران للغزو الأمريكى لأفغانستان والعراق، ويحدث فى تناول التيارات العربية والإسلامية لقضية البرنامج النووى الإيرانى ولقضية استقلال كوسوفو.

1. كوسوفو وعملية تدمير الدولة القومية:

كان أحد تجليات الحرب الباردة السعى إلى تحطيم الدولة القومية، خاصة إذا كانت تتبع سياسات غير صديقة للغرب. ويمكن القول أن انهيار الاتحاد السوفييتى ويوجوسلافيا كان أحد تلك التجليات. ولا شك أن القوى الغربية لعبت دورا مهما فى تحقيق هذا الانهيار والتعجيل به. فقد دعم الغرب الزعيم الروسي "بوريس يلتسن" فى حملته المنادية بتفكيك الاتحاد السوفييتى وسانده فى إفشال الانقلاب الذى حاول حماية وجود الدولة السوفييتية. كما أن الاتحاد الأوربى لعب دورا مباشرا فى تفكيك يوجوسلافيا حين وجه نداء إلى الشعوب اليوجوسلافية الراغبة فى الانفصال بأن تعلن ذلك حتى تحصل على اعتراف الاتحاد بها. ولأن الرئيس الروسى يلتسن كان يتبع سياسات أورو . أطلنطية فإن الغرب لم يدعم استقلال البوسنة عن يوجوسلافيا (حليفة روسيا) ولكنه بعد أن عين بريماكوف رئيسا للوزراء وبدأ فى إتباع سياسة أوراسية استقلالية تحول الغرب إلى دعم استقلال البوسنة بل دعم تفكيك صربيا (وريث الدولة اليوجوسلافية) من خلال دعم استقلال كوسوفو. وكان ذلك جزء من استراتيجية عامة لتحطيم الدولة القومية والتى تأكدت مع صلح وستفاليا سنة 1648، بحيث تتراجع لصالح الشركات الرأسمالية الغربية بحيث تنتقل

بسهولة عبر الحدود ودون حواجز سياسية. وقد بدأت تلك الاستراتيجية بتحطيم الدول القومية المعادية للغرب. كما فى فصل تيمور الشرقية عن إندونيسيا، وفى السعى إلى فصل جنوب السودان ودارفور عن الدولة السودانية، وفيما يجرى حاليا من تفكيك للدولة العراقية.

2. نحو رؤية استراتيجية لقضية استقلال كوسوفو:

لا جدال فى أهمية التضامن مع الأغلبية المسلمة فى كوسوفو، وفى التعاطف مع الغبن الذى وقع عليهم منذ أن ألغى الرئيس الصربي سلوبدان ميلوسوفيتش الحكم الذاتى للإقليم سنة 1989. ولكن هذا التضامن والتعاطف ليس العنصر الوحيد فى فهم القضية. فعلى المستوى المحلى فان الاستقلال جاء من طرف واحد حين أعلن برلمان كوسوفو الاستقلال فى 17 فبراير سنة 2008 رغم أن قرار مجلس الأمن رقم 1244 الصادر فى سنة 1999 اعترف بسيادة صربيا على كوسوفو، وأشار إلى أن وضع كوسوفو المستقبلى سيتحدد بالاتفاق المتبادل بين الأطراف المعنية، وهو الأمر الذى لم يتم. ولذلك فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا فى 8 أكتوبر سنة 2008، بناء على طلب صربيا، يقضى بمطالبة محكمة العدل الدولية بإصدار رأى استشارى حول مشروعية إعلان كوسوفو الاستقلال من طرف واحد، وأيدت القرار 77 دولة وعرضته 6 دول فقط.

إن التحليل الاستراتيجى يتطلب حين نشير إلى المآسى التى تعرض لها مسلمو كوسوفو على يد الصرب الإشارة أيضا إلى أن بعض قادة حركة استقلال كوسوفو أدينوا أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوجوسلافيا السابقة بجرائم حرب، ومنهم راموش حاراديناى رئيس وزراء كوسوفو الذى استقال بعد إدانته فى مارس سنة 2005، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان استقلال كوسوفو يفتح الباب واسعا أمام انفصال أقاليم أخرى من دول قومية قائمة. ولعل المعضلة الأكبر التى على بعض التيارات الإسلامية أن تجيب عليها هى ماذا ستفعل إذا أعلن جنوب السودان انفصاله، أو أعلن أكراد العراق انفصالهم استنادا إلى ذات الحجج التى استعملها انفصاليو كوسوفو؟ بل وماذا سيكون موقفها إزاء مطالبة صرب كوسوفو بالانفصال والانضمام إلى صربيا، أى تقسيم كوسوفو ذاتها، أى تقسيم المقسم؟ ومن الجدير بالذكر أن جمهورية البوسنة والهرسك لم تعترف باستقلال كوسوفو لأن هذا الاعتراف سيؤدى إلى انفصال صرب البوسنة وانضمامهم إلى صربيا، أى تقسيم المقسم مرة أخرى.

من ناحية ثالثة فان استقلال كوسوفو لن يؤدى بالضرورة إلى إنشاء دولة إسلامية أو دعم الدور السياسى للمسلمين فى السياسة الدولية لأن كوسوفو ستكون ركيزة للدور الأوربى المتنامى فى البلقان، ويعمل الاتحاد الأوربى فى كوسوفو على بناء دولة موالية له فى القيم والسياسة. تماما كما أن استقلال دور آسيا الوسطى والبوسنة لم يؤد إلى إنشاء دول إسلامية أو دعم الدور السياسى الدولى للمسلمين.

من ناحية رابعة، فإن استقلال كوسوفو يؤدى إلى إضعاف الدور الروسى فى البلقان وفى السياسة الدولية عموما فى وقت لابد أن يسعى فيه المسلمون إلى تقوية هذا الدور لدعم تحول النظام العالمى نحو القطبية التعددية. فقد اكتوى المسلمون فى أفغانستان والعراق وفلسطين بنار الأحادية القطبية، ولكن بعضهم يسعى لتكريس تلك الأحادية من خلال دعم الدور الغربى فى البلقان.

وقد هالنى أن أسمع إشارة بعض مفكرى التيار الإسلامى يبرأون الولايات المتحدة من السعى إلى تقسيم يوجوسلافيا أو صربيا، وذكرنى حديثهم هذا بما كانوا يقولونه دعما للدور الأمريكى فى أفغانستان فى حقبة الحرب الباردة. ومن ثم فإن حل مشكلة كوسوفو ينبغى أن يكون بالتفاوض بين كوسوفو وصربيا برعاية الأمم المتحدة دون تدخل غربى أو روسى للوصول إلى صيغة تحقق الحكم الذاتى لكوسوفو فى شكل ضمانات دستورية.

الفصل الرابع

جورجيا .. البوتقة القوقازية الصامتة لصراع الحضارات

مع تحليل لدلالات الموقف الروسى

أ. د. محمد السيد سليم

د. نورهان الشيخ

تقديم:

إذا كان ثمة مكان يشكل مركزا لصراع الحضارات والأديان فى عالمنا المعاصر فإنه يقع فى دولة جورجيا. فقد تراوحت هذه الدولة طوال تاريخها بين المسيحية والإسلام، كما يدور على أرضها صراع صامت بين الديانتين، بل والحضارتين الإسلامية والمسيحية. وتسعى السلطة الحاكمة فى جورجيا إلى إنشاء "دولة مسيحية" لا تنهض فقط على القيم الدينية للمسيحيين الأرثوذكس الذين يشكلون الغالبية، ولكن أيضا على تحويل المسلمين إلى ما تسميه "الوضع العادى" وهو المسيحية، وهو الأمر الذى يحدث حاليا بضراوة صامتة فى أدجاريا.

وقد تداخل هذا الصراع مع صراعات استقلالية فى جورجيا حدثت فى أبخازيا، وأوسيتيا الجنوبية، وأدجاريا. وبينما استطاعت السلطة الجورجية أن تنهى استقلال أدجاريا فإنها عجزت عن أن تفعل الشىء ذاته فى حالتى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، لأن روسيا تدخلت فى الحالة الأخيرة بينما تواطأت فى حالة أدجاريا، فى الوقت الذى التزمت تركيا فيه الصمت.

أولاً: التطور السياسى لجورجيا:

تقع جمهورية جورجيا فى إقليم القوقاز الجنوبى فى البرزخ الواقع بين بحر قزوين والبحر الأسود، والذى يشاركها فيه جمهوريتا أذربيجان وأرمينيا. وللدولة اسم آخر فى اللغة الجورجية، هو ساكارتفيلو Sakartvelo. وتبلغ مساحة جورجيا 26.900 كم^2، وبلغ عدد سكانها حسب تقديرات سنة 2001 حوالى 4.9 مليون نسمة، إلا أنهم يتناقصون بمعدل سنوى −35.%. مما أدى إلى أن عددهم حسب تقديرات سنة 2008 بلغ 4.6 مليون نسمة. وتطل جورجيا غربا على البحر الأسود، ويجاورها شمالا روسيا. وإلى الشرق منها تقع جمهورية أذربيجان، وإلى الجنوب تقع جمهوريتا أرمينيا وتركيا. وتشكل القومية الجورجية حوالى 84% من السكان، يليهم الأذريون (6.55%)، ثم الأرمن (5.7%)، والروس (1.5%) وذلك حسب تعداد سنة 2002.

وتتميز جورجيا بخصائص فريدة. فاللغة الجورجية هى لغة فريدة عن أى لغة أخرى فى العالم فى طريقة كتابتها، ولا تنتمى إلى أى مجموعة لغوية أخرى. كما أن جورجيا اعتنقت الأرثوذكسية قبل روسيا، مما يعطى للجورجيين إحساسا بالتفوق على الروس، وهو ما أدى إلى الصراع التقليدى بين القوميتين. ويدين حوالى 84% من السكان بالمسيحية الأرثوذكسية، مقابل 9.9% بالإسلام (معظمهم أدجار، وأذريون، ومشكيت، وأبخاز)، مقابل 3.9% ينتمون إلى الكنيسة الجريجورية الأرمينية. وبلغ الناتج القومى الإجمالى سنة 2008 حوالى 13.8بليون دولار، ويسهم القطاع الزراعى بحوالى 12.8% منه، وقطاع الصناعة التحويلية بحوالى 28.4%، ويعيش حوالى 31% من السكان تحت خط الفقر.

وتاريخياً، كانت جورجيا مملكة مستقلة حتى القرن السادس عشر، ولكنها كانت هدفا للصراع الإيرانى . التركى للسيطرة عليها، مما دعى ملك جورجيا إلى قبول الحماية الروسية فى مواجهة محاولات الهيمنة الخارجية الآتية أساسا من إيران. وفيما بين عامى 1801–1810 ضمت الإمبراطورية الروسية مملكة جورجيا. وعندما اندلعت الثورة البلشفية سنة 1917 أعلنت جورجيا استقلالها فى مايو سنة 1918. ولكن البلاشفة بزعامة ستالين (وهو جورجى الأصل) قاموا بغزو جورجيا، وأعادوا ضمها إلى روسيا السوفييتية، والتى قامت بتكوين كيان سياسى جديد فى جنوبى القوقاز باسم "جمهورية عبر القوقاز السوفيتية الاشتراكية الاتحادية"، ودخلت الاتحاد السوفيتى كعضو مؤسس سنة 1922، وكانت تلك الجمهورية تتكون من جورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان. وفى سنة 1936 تم حل جمهورية عبر القوقاز، وأصبحت جورجيا جمهورية سوفيتية باسم جمهورية جورجيا السوفيتية الاشتراكية.

وعندما تولى ميخائيل جورباتشوف قيادة الحزب الشيوعى السوفيتى سنة 1985، عين ادوارد شيفار نادزه، أمين الحزب الشيوعى الجورجى، وزيرا للخارجية، وعملا معا لدفع التغيير فى اتجاه سياستي الجلاسنوست (المصارحة)، والبيروسترويكا (إعادة البناء). ومع تقدم اتجاهات التغيير بالسماح بإجراء انتخابات تنافسية سنة 1989، تم السماح بإنشاء أحزاب سياسية فى جورجيا، دخلت انتخابات السوفيت الأعلى لجورجيا فى نوفمبر سنة 1990. وفى تلك الانتخابات، فقد الحزب الشيوعى سيطرته على السوفيت الأعلى لصالح عدد من الأحزاب الداعية إلى انفصال جورجيا عن الاتحاد السوفيتى، والتى كان يقودها "جامساخورديا Gamsakhurda"، والذى أصبح رئيسا للسوفييت الأعلى. وفى أبريل سنة 1991 أعلن مجلس السوفيت الأعلى الجورجى استقلال الجمهورية عن الاتحاد السوفيتى. وفى الشهر التالى انتخب "جامساخورديا" كأول رئيس لجمهورية جورجيا. وحينما تأسس الكومنولث فى ديسمبر سنة 1991، رفض "جامساخورديا" الانضمام إليه. وكانت جورجيا الدولة الوحيدة التى رفضت الانضمام إلى الكومنولث من بين دول الاتحاد السوفييتى، باستثناء دول بحر البلطيق الثلاث.

وقد أسس جامساخورديا نظاما تسلطيا صارما أدى إلى قيام أحزاب المعارضة بإجباره على الهرب من البلاد فى يناير سنة 1992، وعُين شفارنادزه رئيسا لمجلس الدولة (البرلمان) بعد أن تم إلغاء منصب رئيس الجمهورية.

هذا فى الوقت الذى كانت فيه الأقليات القومية فى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وادجاريا تطالب بالاستقلال. وكانت أبرز الأقليات التى قرنت المطالبة بالعمل هم الأبخاز. ففى يوليو سنة 1992 أعلنت ابخازيا انفصالها عن جورجيا مما دعى الأخيرة إلى إرسال قوات لقمع الانفصال. ولكن الانفصاليون الابخاز نجحوا فى هزيمة القوات الجورجية، وإجبار الجورجيين على النزوح من البلاد. وإزاء هذا المأزق اضطرت جورجيا إلى طلب عضوية الكومنولث لحماية أمنها

القومى، وذلك فى شهر أكتوبر سنة 1993. وفى فبراير سنة 1994 اتفقت روسيا وجورجيا على بقاء أربع قواعد عسكرية روسية فى جورجيا مقابل قيام القوات الروسية بتدريب القوات الجورجية. ولم تتوقف العمليات الحربية إلا بعد تدخل الأمم المتحدة فى أبريل سنة 1994 حيث تم عقد اتفاق وافقت بموجب ابخازيا على البقاء فى إطار الدولة الجورجية مقابل قدر أكبر من الاستقلال.

وفى أغسطس سنة 1995 أصدر مجلس الدولة الجورجى دستور البلاد، والذى استعاد منصب رئيس الجمهورية. وفى نوفمبر سنة 1995 تم عقد انتخابات رئاسية وبرلمانية. بيد أن تلك الانتخابات لم تشمل ابخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وتم انتخاب شيفارنادزه رئيسا للجمهورية، كما حصل حزبه، "اتحاد مواطنى جورجيا" على أغلبية مقاعد البرلمان.

وفى نوفمبر سنة 2003 اندلعت فى جورجيا أزمة سياسية كبرى أمام اتهام المعارضة الجورجية للرئيس شيفارنادزه بتزوير الانتخابات البرلمانية لصالح حزبه السياسى، (حزب جورجيا الجديدة)، وعلى أثر ذلك اندلعت مظاهرات شعبية تزعمها "ميخائيل ساكاشفيلي"، رئيس حزب الحركة القومية، و"نينو بورجا نادزه"، رئيسة البرلمان وزعيمة حزب "بورجانادزه الديمقراطي. وقد حاصرت تلك المظاهرات البرلمان الجورجي ومنعت المظاهرات الرئيس شيفرنادزه من إكمال إلقاء خطابه فى افتتاح البرلمان. وبوساطة روسية تنازل شيفانادزة عن السلطة، وتم إجراء انتخابات رئاسية أسفرت عن فوز ساكاشفيلي، المدعوم من الولايات المتحدة برئاسة جورجيا. وقد أطلق على تلك المظاهرات "الثورة الوردية" The Rose Revolution.

وأصبح من أولويات الرئيس الجديد إنهاء وجود القواعد العسكرية الروسية في جورجيا، وإنهاء الحركات الانفصالية الثلاث في أقاليم أدجاريا، واوسيتيا الجنوبية، وابخازيا، وقد نجح بالفعل في القضاء على حركة ادجاريا وأضطر زعيم الإقليم "أصلان عباشيدزة"، إلى الهروب إلى موسكو. وفى أغسطس سنة 2008 حاول ساكاشفيلى القضاء على الحركة الاستقلالية فى أوسيتيا الجنوبية ولكن روسيا تدخلت وألحقت الهزيمة بالقوات الجورجية، وأعقبت ذلك بالاعتراف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ردا على اعتراف الغرب باستقلال كوسوفو.

ثانياً: الحركات الاستقلالية فى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وأدجاريا

1. أبخازيا:

تقع جمهورية ابخازيا شمال غربى جورجيا على سواحل البحر الأسود وتتاخم روسيا، وتبلغ مساحتها 8600 كم^2، وعاصمتها مدينة سوخومى. وبلغ عدد سكانها نصف مليون نسمة حسب إحصاءات سنة 1989، قبل الحرب مع جورجيا. وفى ذلك الوقت كان الجورجيون يشكلون 50% من السكان مقابل 18% فقط للابخاز، كما كان نصف السكان أرثوذكس والنصف الثانى

مسلمين. وقد هرب معظم الجورجيين من الإقليم فى إطار الحرب الأهلية، ويشكل الأبخاز حاليا 45% من السكان.

وقد ضمت روسيا ابخازيا عمليا سنة 1810 حيث كانت تتبع الدولة العثمانية، وضمتها رسميا سنة 1866. وفى العهد السوفيتى وضعتها فى إطار جمهورية جورجيا. وفى سنة 1978 طالب الابخاز السلطات السوفيتية بضمهم إلى جمهورية روسيا بدلا من جورجيا، مما يدل على عمق العداء الجورجى– الابخازى، وأنه ليس وليد انهيار الاتحاد السوفيتى. وعندما بدأت سلطة موسكو فى التدهور سنة 1990، صوت السوفييت الأعلى فى ابخازيا لصالح قرار يقضى باستقلال ابخازيا عن جورجيا. ولم تعترف جورجيا بالقرار، وأرسلت سنة 1992 قوات مسلحة إلى ابخازيا لقمع حركة الانفصال. ولكن القوات الجورجية منيت بالهزيمة، وكاد الرئيس شبفارناذزه أن يقتل فى الفندق الذى كان يقيم فيه فى سوخومى، وهرب من الإقليم بمساعدة الأسطول الروسى.

وفى 27 يوليو سنة 1993 قرر مجلس الأمن وقف إطلاق النار بين جورجيا وأبخازيا، وفى أغسطس سنة 1993 قرر المجلس تكوين "بعثة مراقبة" لمراقبة التزام الطرفين بوقف إطلاق النار. وإزاء ذلك اضطرت جورجيا إلى دخول كومنولث الدول المستقلة للحصول على مساعدته فى مواجهة القوات الابخازية. وفى مايو سنة 1994 تم ترتيب اتفاق رعاية الأمم المتحدة وافقت الأطراف بموجبه على وضع قوات روسية فى إطار كومنولث الدولة المستقلة لمراقبة ووقف إطلاق النار فى ابخازيا مع عودة الجورجيين إلى ابخازيا. وكانت جورجيا قد وافقت فى فبراير سنة 1994 على وجود أربع قواعد عسكرية روسية فى أراضيها مقابل قيام روسيا بتدريب وتسليح القوات الروسية. كذلك، فإن الحرب أدت إلى هجرة معظم الجورجين المقيمين فى ابخازيا، وسيطرة الابخاز على السلطة.

ورغم اتفاق أبريل 1994 إلا أن ابخازيا أعلنت فى نوفمبر سنة 1994 أنها جمهورية مستقلة وأصدرت دستورا خاصا بها وتم انتخاب أردزينيبا Ardzinba رئيسا لابخازيا. وعندما عقدت الانتخابات الرئاسية فى جورجيا سنة 1995 لم تشارك فيها ابخازيا. وفى يناير سنة 1996 وافقت دول الكومنولث على فرض عقوبات اقتصادية على ابخازيا إلى أن توافق على البقاء فى إطار جمهورية جورجيا. وفى مايو سنة 1998 تجدد القتال بين الجورجيين والابخاز مما أدى إلى نزوح حوالى 30 ألف جورجى من ابخازيا. ولكن روسيا تدخلت لوقف القتال أملا فى تشجيع جورجيا على عدم دعم المقاتلين الشيشانيين من خلال وادى بنكيسى.

وفى يناير سنة 2005 تم انتخاب باجابيتش Bagapsh رئيسا لأبخازيا. وقد أعلن بعد انتخابه أن العلاقات بين سوخومى وتبليسى يجب أن تتأسس على أنها علاقات بين دولتين تتمتعان بالسيادة. وفى المقابل أعلن ساكاشفيلى أنه يتعهد بإعادة أبخازيا إلى سيادة الدولة

الجورجية مع السماح باستقلال ذاتى للإقليم، وعودة النازحين الجورجيين. وفى هذا كله لم تكن روسيا تدعم استقلال أبخازيا تماما عن جورجيا حتى قام الغرب بالاعتراف باستقلال كوسوفو.

2. أوسيتيا الجنوبية:

تقع أوسيتيا الجنوبيةشمالى جورجيا وتتاخم روسيا، مع إقليم أوسيتيا الشمالية التابع لروسيا. وتبلغ مساحتها 3900كم^2، وقد ضمت روسيا إقليم أوسيتيا سنة 1801، وقسمته فى العهد السوفيتى إلى قسمين، أوسيتيا الشمالية وضمتها إلى روسيا، وأوسيتيا الجنوبية وضمتها إلى جورجيا. ومع انهيار الاتحاد السوفيتى طالب الاوسيتيون بتوحيد أوسيتيا فى جمهورية واحدة على أن تكون جزءاً من روسيا، وهو ما يعنى انفصال أوسيتيا الجنوبية عن جورجيا. وفى سبتمبر سنة 1990 أعلن السوفييت الأعلى لأوسيتيا الجنوبية أنها أصبحت جمهورية مستقلة داخل الاتحاد السوفيتى، وتم إجراء استفتاء شعبى حول الاستقلال فى يناير سنة 1992، وردت جمهورية جورجيا بإلغاء اسم أوسيتيا الجنوبية وتحويله إلى شينفالى Tskhinvali، كما ألغت وضعها الخاص وأشارت إليها فى الدستور الصادر سنة 1995 بهذا الاسم.

وقد أدى ذلك إلى اندلاع القتال بين الطرفين، مما أدى إلى مصرع حوالى ألفى شخص. واتفق الطرفان على وقف إطلاق النار وتكوين قوات مشتركة مع روسيا لمراقبة وقف إطلاق النار. وعندما جرت الانتخابات الرئاسية فى جورجيا سنة 1995، لم تشارك فيها أوسيتيا الجنوبية. وفى سنة 1996 توصل الطرفان إلى اتفاق تعهدت بموجبه جورجيا بعدم فرض عقوبات اقتصادية على أوسيتيا الجنوبية مع تعهد الطرفين بعدم استعمال القوة فى تسوية خلافهما حول الاستقلال. وفى نوفمبر سنة 2006 نظمت أوسيتيا الجنوبية استفتاءً شعبياً أسفر عن الموافقة على الاستقلال عن جورجيا. وفى أغسطس سنة 2008 حشدت جورجيا قواتها للقضاء على الحركة الانفصالية فى أوسيتيا الجنوبية، ولكنها فشلت لدعم روسيا لأوسيتيا الجنوبية.

3. أدجاريا:

يقع إقليم ادجاريا فى الجنوب الغربى من جورجيا على سواحل البحر الأسود، ويتاخم تركيا. وتبلغ مساحة الإقليم 3000كم^2، وعاصمته باطوم. ويتحدث سكان ادجاريا لغة تشبه اللغة الجورجية بخلاف الابخاز والأوسيتيين الجنوبيين. وقد ضمت روسيا الإقليم من الدولة العثمانية سنة 1878 بعد الحرب الروسية . العثمانية، وضمتها السلطات السوفيتية إلى جورجيا سنة 1921. وبعد الاستقلال نشأت فى جورجيا حركة استقلالية بزعامة "أصلان عباشيدزه"، مطالبة بالحكم الذاتى الكامل للإقليم فى إطار جورجيا. واستطاعت تلك الحركة أن تحقق قدرا من الحكم المستقل وإن لم تطالب بالانفصال عن جورجيا. ولكن نظرا لأن ميناء باطوم (عاصمة ادجاريا)

يمر به حوالى 60% من النفط القادم من أذربيجان عبر جورجيا فان الرئيس الجورجي "ساكاشفيلى" قاد تحركا شعبيا أدى إلى إعادة سيطرة جورجيا على الإقليم ونفى عباشيدزه إلى روسيا، وذلك فى 6 مايو سنة 2004، بدعم من الولايات المتحدة، وبوساطة روسيا.

ثالثاً: الصدام بين الحضارتين المسيحية والإسلامية فى جورجيا:

لم تكن التعدادات السكانية السوفييتية تسجل ديانة المواطنين، وبالتالى فانه عندما تم آخر تعداد سكانى فى العهد السوفييتى كان "تقدير" عدد مسلمى جورجيا حوالى 640 ألف نسمة يشكلون 12% من سكان الدولة، ولكن هذا العدد قل طبقا للتعداد السكانى الجورجى سنة 2002 إلى 463 ألف نسمة يشكلون 9.9% من السكان. ويرجع تناقص العدد لعمليات التنصير التى تقودها حكومة تبليسى، وإلى هجرة المسلمين إلى خارج البلاد. وقد دخل الإسلام جورجيا فى القرن السابع، ثم دخلتها المسيحية فى القرن الثانى عشر. ونتيجة للدور الذى قامت به الدولة الصفوية والدولة العثمانية حافظ الإسلام على وجوده فى جورجيا. ومع ضم جورجيا لروسيا فى العقد الأول من القرن التاسع زاد نفوذ الأرثوذكسية وتأكد ذلك بتنازل الدولة العثمانية عن أدجاريا لروسيا سنة 1878، أى بعد الحرب الروسية العثمانية. وقد واجهت المسيحية والإسلام محنة العهد السوفييتى، ولكن بعد استقلال جورجيا سنة 1991 سعت السلطة الجورجية الجديدة إلى بناء هوية جديدة على أساس المسيحية، والتحالف مع الكنيسة. وهو الأمر الذى تطور فى عهد ساكاشفيلى إذ وضع خمسة صلبان على العلم الجورجى، بما فى ذلك العلم الخاص بادجاريا التى يتركز فيها المسلمون[1].

ويتركز المسلمون فى جورجيا فى خمسة مناطق هى أدجاريا، وكفيمو كارتيلى، ومشكيتيا، وبانكيسى، وأبخازيا. وهذه المناطق متناثرة فى جميع أنحاء جورجيا، مما يعنى عدم وجود تواصل جغرافى بين مسلمى جورجيا. وقد انعكس الانقطاع الجغرافى على الانقطاع المؤسسى أيضا. وقد دخل الإسلام أدجاريا مع ضم الإقليم إلى الدولة العثمانية سنة 1510. وفى الحروب الروسية العثمانية حارب الأدجار إلى جانب الدولة العثمانية حتى تنازلت عن الإقليم لروسيا سنة 1878.

([1]) يقول بيرم بالشى Bayram Balci، مدير المعهد الفرنسى لدراسات آسيا الوسطى، فى دراسة له بعنوان "الإسلام فى جورجيا بعد العصر السوفييتى" أن الإسلام فى جورجيا "يشار له على أنه عنصر غريب، وفد من الخارج، وعدوانى.... وأن السلطات الجورجية تقدم المسيحية الأرثوذكسية على أنها العنصر الرئيسى فى الهوية الجورجية. "ويضيف أن ذلك قد أدى إلى تهميش واستبعاد المسلمين من الجماعة الوطنية فى جورجيا." . وفى دراسة أخرى له بعنوان "هل ثمة مكان للإسلام فى ميخائيل ساكاشفيلى جورجيا المسيحية؟" يقول: "رغم تفاوت مذاهبهم، يجد مسلمو جورجيا بشكل متزايد أنه من الصعب عليهم أن يتعرفوا على الأيديولوجية القومية الجديدة التى وضعها نظام ساكاشفيلى. وفى غضون السنوات القادمة سيؤدى اغترابهم عن الدولة، والتى أكدت بوضوح التزامها بالقيم المسيحية، إلى إضعاف التفاهم بين المقاطعات والأحياء التى يشكل المسلمون غالبيتها، والمركز".

وقد اشترطت الدولة إعطاء الإقليم وضعا خاصا فى إطار روسيا، وهو ما تم بالفعل طوال العهدين الروسى والسوفييتى. ومع استقلال جورجيا تم فتح الحدود مع تركيا، التى تجاور الإقليم وازدهرت التجارة بين ادجاريا وتركيا كما تدفق عليها علماء المسلمين لنشر الإسلام.

وفى المقابل قام جامسا خورديا بحملة لتنصير مسلمى أدجاريا وازدادت الحملة مع مجىء ساكاشفيلى إلى الحكم سنة 2004 والذى أنهى الحركة الانفصالية فى أدجاريا. فقد كان حوالى 70% من سكان ادجاريا ينتمون إلى الإسلام، ولكن تلك النسبة انخفضت إلى 30% نتيجة عمليات التنصير فى الإقليم المدعومة من الحكومة المركزية. فقد أعلنت مصلحة الإحصاء فى ادجاريا سنة 2003 أن 63% من السكان مسيحيين أرثوذكس مقابل 30% مسلمين، وهناك 14 كنيسة فى باطوم مقابل مسجد واحد لا تسمح السلطات الجورجية بالأذان فيه. وعدد محدود من عجائز مسلمى أدجاريا هو الذى يستطيع ترتيل القرآن بالعربية، وأن عددا قليلا يصلى فى المساجد حتى فى يوم الجمعة، ولا تكاد المسلمات يرتدين الحجاب. وتنشط فى أدجاريا الجماعات الإسلامية التركية التى تقوم بمحاولة الحفاظ على ما تبقى من مسلمى أدجاريا من خلال إنشاء المدارس الدينية فى باطوم والقرى المجاورة. هذا بالإضافة إلى الدور الذى تقوم به "إدارة الشئون الدينية" (ديانت) التابعة لرئيس الوزراء، فى ادجاريا.

أما "كفيمو كارتيلى" فإنها تقع فى الجنوب الشرقى لجورجيا وتتركز بها أقلية من الأذريين المسلمين على المذهب الشيعى الإثنى عشرى، وهم من ميراث الدولة الصفوية التى حكمت تلك المنطقة حتى استولت عليها روسيا. ويبلغ عددهم حوالى 300 ألف نسمة، وتساند إيران شيعة كفيمو كارتيلى من خلال بناء المدارس الدينية التى تولتها "مؤسسة الإمام" و"مؤسسة آل البيت." كما قام الأتراك النقشبنديون بتأسيس عدد من المدارس الدينية السنية فى المنطقة ذاتها، والتى تقبل أيضا انخراط الطلاب الشيعة فى صفوفها.

وتقع "مشكيتيا" فى جنوب غربى جورجيا وكانت تتركز بها أقلية من المسلمين المشكيت ذوى الأصول التركية قام ستالين بترحيلهم إبان الحرب العالمية الثانية إلى آسيا الوسطى، وكان عددهم آنذاك 100 ألف نسمة، خوفا من تعاونهم مع الألمان، وهو الأمر الذى فعله أيضا مع الشيشانيين والتتار. ورغم أن الشيشانيين والتتار عادوا إلى بلادهم فى عهد خروشوف، إلا أن المشكيت لم يعودوا. ومع استقلال دول آسيا الوسطى بدأوا يطالبون بالعودة إلى بلادهم خاصة بعد الصدامات بينهم وبين الأوزبك فى فرغانه. ولكن الحكومات الجورجية المتعاقبة لم تسمح إلا بعودة عدد محدود من العائلات المشكيتية، كما رفضت السلطات توطين الذين عادوا فى ميشكيتيا، وهو ما يثير مشكلة بين جورجيا وتركيا.

أما فى وادى بانكيسى، الذى يقع إلى الشمال الغربى لجورجيا، فتوجد مجموعة تركية مسلمة من "الكيستين" يتراوح عددها مابين 6 آلاف، 12 ألف نسمة. وقد عانى الكيستين من

تداعيات الحروب الشيشانية نتيجة لجوء المدنيين الشيشانيين إلى وادى بنكيسى هربا من الهجمات الروسية، ومن غارات الطيران الروسى على وادى بنكيسى إذ تتهم روسيا حكومة جورجيا والكيستين بمساعدة الانفصاليين الشيشانيين. وليس للكيستين علاقات بباقى الجماعات المسلمة فى جورجيا.

كما توجد فى أبخازيا أقلية محدودة من المسلمين إذ أن معظمهم هاجر إلى الدولة العثمانية بعد هزيمتها أمام روسيا سنة 1878. ويقدر عددهم بحوالى 10% من سكان أبخازيا البالغين حوالى 216 ألف نسمة طبقا للتعداد السكانى سنة 2003. ويشرف على شئونهم "المجلس الروحى لمسلمى أبخازيا"، ويواجه مسلمو أبخازيا مشكلات أمنية، كاغتيال "حمزة جيتسبا"، إمام مسجد جاوداتا فى 18 أغسطس سنة 2007، رغم أنه كان قد حارب فى صف الحركة الاستقلالية الأبخازية. وقالت بعض المصادر أن السلطات الأبخازية تواطأت فى عملية اغتياله لأنها كانت تشك فى أنه يروج للفكر الوهابى. وفى 27 من الشهر ذاته قال تيمور جيبا أنه قد أبلغ السلطات الأبخازية أن المسلمين الذين يحضرون إلى المسجد يتعرضون لهجمات من الأبخاز غير المسلمين، ولكن السلطات لم ترد على رسالته. وأضاف جيبا أن مسلمى أبخازيا يعاملون على أنهم إرهابيين رغم أنه لا يوجد بينهم من يدعو إلى التطرف.

ويشرف على مسلمى جورجيا، من الناحية النظرية، أمام مسجد تبليسى، وهو مسجد للسنة والشيعة. ولكنه لا يمارس من الناحية الفعلية دورا مهما فى الإشراف على مسلمى جورجيا نظرا لضعف الصلات المؤسسية بينهم. ولكن ما يحسب لمسلمى جورجيا، ضعف تأثير الخلاف السنى الشيعى على العلاقات بينهم. ومما يساعد على ضعف تلك الصلات هو اختلاف مطالب الجماعتين الأساسيتين فى أدجاريا وكارتيلى. فلمسلمى كارتيلى مطالب اقتصادية بالأساس نظرا لتدهور مستوى معيشتهم منذ الاستقلال، بينما تتركز مطالب مسلمى أدجاريا وأبخازيا فى النواحى الدينية.

ومن هنا يمكن تلخيص أزمة صراع الحضارات فى جورجيا فى الصراع بين حضارة الأغلبية، وهى الحضارة المسيحية، والتى تسعى إلى اقتلاع حضارة الأقلية، وهى الحضارة الإسلامية. وتساند السلطات الحاكمة منذ جامسا خوريا وحتى ساكاشفيلى هذا الاقتلاع. فالنظام السياسى الجورجى يتبنى أيديولوجية تعتبر أن جورجيا دولة تستمد قيمها من المسيحية وأن تنصير مسلمى جورجيا هو إعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية فى جورجيا، مما أدى إلى تهميش دور مسلمى جورجيا فى السياسة الجورجية. ولا يختلف الأمر فى المناطق التى حصلت على استقلالها، وخاصة فى أبخازيا حيث حل الاغتيال محل التنصير، فضلا عن مساندة روسيا والولايات المتحدة للمساعى الجورجية فى اتجاه فرض القيم المسيحية على مسلمى جورجيا.

فقد رأينا الدور الذى لعبته الدولتان فى تصفية الحركة الاستقلالية فى ادجاريا، وهى التى يتركز بها المسلمون. يساعد على ذلك ضعف الصلات بين الجماعات المسلمة فى جورجيا ووضعها فى موقف الدفاع الدائم عن النفس باتهامها بتبنى الفكر الوهابى. ويتفرع عن ذلك قضية إعادة المسلمين المشكيت إلى موطنهم فى جورجيا، هو الأمر الذى تصر الدولة الجورجية على رفضه رغم أنه لم يكن لهم يد فى عملية ترحيلهم من جورجيا إبان الحرب العالمية الثانية.

وتدور تلك الصراعات بشكل صامت. فليس هناك نقاش عام محلى، أو إقليمى، أو عالمى حول ما يحدث فى جورجيا، رغم أنه يمثل محاولة واضحة لاقتلاع حضارة معينة من جذورها. وباستثناء إيران وتركيا فان أى من الدول الإسلامية، لم تثر هذه الأمور مع السلطات الجورجية. وقد قامت إيران بدور مهم فى حماية شيعة كفيمو كارتيلى، وقامت مؤسسة ديانت التركية الرسمية بدور فى نشر الكتب الإسلامية فى ادجاريا وبناء المدارس بالتعاون مع القنصلية التركية فى باطوم. كما تقوم الجماعات الصوفية التركية بدور فى العمل على وقف موجة التنصير من خلال افتتاح بعض المدارس الدينية فى أدجاريا. وفى المقابل فإن منظمة المؤتمر الإسلامى لم تتدخل فى الأمر أو تناقشه رغم مسارعتها فى يوليو سنة 2007 إلى إصدار بيان يدين حركة طألبان عندما ألقت القبض على المنصرين الكوريين الجنوبيين فى أفغانستان. ولم يصدر عنها بيان يدين عملية التنصير فى ادجاريا أو يطالب بعودة المسلمين المشكيت إلى موطنهم الأصلى.

رابعاً: السياسة الروسية تجاه الحركات الاستقلالية:

فى البداية لم تدعم روسيا أى من الحركات الاستقلالية، بل إنها أسهمت فى صدور قرار دول الكومنولث سنة 1996 بفرض العقوبات الاقتصادية على أبخازيا حتى تعترف بتبعيتها لجورجيا، كما تعهدت بسحب قواعدها العسكرية من جورجيا. وفى سنة 1999 وافقت روسيا على سحب قواعدها العسكرية الأربعة التى تتمركز فى جورجيا، وأخلت بالفعل ثلاث قواعد هى "جوداوتا" فى ابخازيا، و"فازيانى" فى الشمال الشرقى قرب وادى بنكيسى، وقاعدة باطوم فى جورجيا، ولكنها لم تنسحب من قاعدة أخالقالاقى، جنوبى جورجيا. كما تجاهلت مساعى الرئيس الجورجى السابق شيفارنادزه لإضعاف الكومنولث والاتجاه غربا، من خلال مشاركته فى إنشاء منظمة "جوام" التى تضم دول الكومنولث المعادية لروسيا (وتضم جورجيا، وأوكرانيا، وأذربيجان، ومولدوفا، ثم أوزبكستان التى انسحبت منها)، ودوره فى دعم الجهود الغربية لإنشاء خط أنابيب نقل النفط الأذربيجانى من باكو إلى سيحان وباطوم دون المرور بروسيا)، واتهام روسيا له سنة 2001 بدعم المقاتلين الشيشانيين من وادى بانكيسى. كما تدخلت روسيا فى الأزمة السياسية الجورجية الناشئة عن توجيه الاتهامات للرئيس شيفارنادزه بتزوير نتائج الانتخابات البرلمانية التى

جرت فى 2 نوفمبر سنة 2003، وقامت بإرسال وزير خارجيتها ايفانوف للتوسط بين قادة المعارضة والرئيس الجورجى، وهى الوساطة التى أثمرت عن استقالة شيفارنادزه والانتقال السلمى للسلطة للرئيس ساكاشفيلى.

وجاء ميخائيل ساكاشفيلى محمولا على أعناق ما عرف بـ "الثورة الوردية"، سنة 2003 المدعومة من الغرب، ببرنامج أساسه الاندماج السريع وغير المشروط فى الاتحاد الأوربى وحلف الأطلنطى، وتقليص نفوذ روسيا فى القوقاز، وإعادة الوحدة الإقليمية إلى جورجيا، علما بأنه هو ذاته يحمل الجنسية الأمريكية، كما أن وزيرة خارجيته السابقة سالومى زورابشيلى تحمل الجنسية الفرنسية، بل إنها كانت سفيرة فرنسا لدى جورجيا واستعارها ساكاشفيلى من شيراك لكى تعمل وزيرة لخارجيته فى حادثة غير مسبوقة فى التاريخ.

وقرر ساكاشفيلى أن يبدأ برنامجه لاستعادة وحدة جورجيا من أضعف الحلقات، وهى ادجاريا، ذات الأغلبية من المسلمين، والتى لا تساندها أى قوة، بما فيها تركيا المجاورة. فقاد تحركا عسكريا قى مايو سنة 2004 أدى إلى إعادة سيطرة تبليسى على الإقليم وذلك بدعم من الولايات المتحدة، وبوساطة من روسيا، والتى تدخلت لحث عباشيدزه على الرحيل إلى موسكو مقابل تعهد جورجيا بوقف دعم المقاتلين الشيشانيين. وهكذا عقدت روسيا وجورجيا اتفاقا على حساب مسلمى شيشنيا وادجاريا، بحيث تسهل جورجيا سيطرة روسيا على شيشنيا، مقابل تسهيل روسيا سيطرة جورجيا على ادجاريا، فى صفقة استعمارية صريحة. وقد ظنت روسيا أن دعمها لساكاشفيلى فى أدجاريا سيخفف من حدة عدائه لها. ولكنه شرع فى تحجيم علاقات بلاده مع روسيا، وسعى بقوه إلى الاندماج فى إطار توجه أوربى . أطلنطى متسارع الخطى، كما سعى إلى الضغط على روسيا لسحب القاعدتين العسكريتين فى جنوبى جورجيا. وقد ردت روسيا على ذلك بتعطيل إمدادات الغاز الطبيعى الروسى إلى جورجيا فى يناير سنة 2006، ورفع سعر الغاز الذى تبيعه لها، وفرضت حظرا على الصادرات الجورجية إليها من النبيذ والمياه المعدنية، وطردت عددا من الجورجيين المقيمين فيها، حيث يعيش فى روسيا حوالى مليون جورجى يرسلون تحويلات مالية مهمة إلى بلادهم.

وجاء إصرار حلف الأطلنطى على تحدى روسيا من خلال ثلاثة إجراءات: أولها الإعلان عن إنشاء الدرع الصاروخى فى بولندا، والمحطة الرادارية فى تشيكوسلوفاكيا، وهو ما اعتبرته روسيا موجها ضد أمنها مباشرة. ذلك أن روسيا لم توافق على الرواية التى تقول إن الدرع موجه ضد الصواريخ الإيرانية، وأشارت على الحلف بأنه إذا كان الأمر كذلك فانه يستطيع أن يتشارك معها فى الاستفادة من التسهيلات العسكرية الروسية فى أذربيجان وهى أقرب إلى إيران من بولندا، ولكن الحلف رفض. وثانيها هو عدم اكتراث الحلف باعتراض روسيا على استقلال كوسوفو وتخطيه بالكامل لمجلس الأمن المنوط به هذا الملف، وهو الأمر الذى عدته روسيا

ضربة لنفوذها فى البلقان من خلال إضعاف صربيا الحليف السلافى التاريخى لروسيا. ثم جاء قرار الحلف فى قمة بوخارست بضم جورجيا إلى الحلف فى مرحلة قادمة ليشكل تحديا مباشرا لروسيا، بل ومحاولة لإظهار مدى ضعفها.

وهنا قررت روسيا أن ترد فى محيطها الجغرافى المباشر، أى فى جورجيا. ففى 5 مارس قام برلمان أبخازيا، بتوجيه نداءات إلى مجلس الأمن، والاتحاد الأوربى، ومنظمة الأمن والتعاون الأوربى، وروسيا بالاعتراف باستقلال الإقليم، كما أعلن الرئيس الأبخازى "باجابش" أنه لا مجال للتعايش بين بلاده وجورجيا. كما أعلنت روسيا فى 16 أبريل أنها قد رفعت العقوبات الاقتصادية على أبخازيا، والتى فرضت سنة 1996، كما أنها ستطور العلاقات الاقتصادية مع الإقليمين، واتهمت جورجيا بالتحضير لمهاجمة أبخازيا، وأوسيتيا الجنوبية، وأرسلت قوات روسية إلى الإقليمين فى إطار قوات الكومنولث لحفظ السلام الموجودة بهما، وهددت باتخاذ "إجراءات انتقامية" ضد جورجيا إذا سعت لفرض سلطتها بالقوة على الإقليمين، هذا فى الوقت الذى أكدت في روسيا أنها مازالت تعترف بالوحدة الإقليمية لجورجيا. وقررت روسيا أن تكون جورجيا ساحة المواجهة لإظهار أنها قوة مؤثرة فى إقليمها المباشر على الأقل.

وإثناء انشغال العالم بمتابعة دورة الألعاب الأولمبية فى بكين، اختار الرئيس الجورجى ميخائيل ساكاشفيلى أن يأمر قواته فى 7 أغسطس بالهجوم عسكريا على مقاطعة أوسيتيا الجنوبية، ومد نطاق الهجوم إلى أبخازيا، فى محاولة منه للقضاء على الحركتين الانفصاليتين. واعتقد ساكاشفيلى أن انشغال العالم بأولمبياد بكين وبتواجد معظم رؤساء العالم هناك سيوفر له غطاء سريعا لتحقيق إنجاز عسكرى فى مواجهة روسيا، الدولة الكبرى المجاورة. ولكن روسيا ردت بدعم حكومتى أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عسكريا، مما أسفر عن دحر القوات الجورجية، بل وتقدم القوات الروسية إلى داخل جورجيا ذاتها. وكانت هذه الأزمة نتاجاً لتفاعل عاملين؛ أولهما الدور الذى لعبته أوربا والولايات المتحدة فى دعم انفصال إقليم كوسوفو عن صربيا، وثانيهما سوء التقدير من ساكاشفيلى لرد الفعل الروسى والأمريكى والعالمى على قراره باللجوء إلى القوة العسكرية ضد أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. كما أن تلك الحرب كانت مؤشراً على تحولات مهمة فيما يتعلق بمستقبل الدور الروسى فى السياسة الدولية وفى الشرق الأوسط.

وفي تحليلها لدلالات الموقف الروسى من أزمة أوسيتيا الجنوبية، تري د. نورهان الشيخ، أن قضية أوسيتيا الجنوبية ترجع بجذورها إلى عام 1988 عندما تكونت الجبهة الشعبية لأوسيتيا الجنوبية التى أعلنت استقلالها عن جورجيا فى 28 نوفمبر 1991، وأجرت الاستفتاء الأول على هذا الاستقلال عام 1992، لتأكيد الإرادة الشعبية فى الاستقلال، الأمر الذى أدى إلى نشوب الصراع المسلح بين القوات الأوسيتية الطامحة فى الاستقلال والقوات الجورجية المتمسكة

بالإقليم كجزء من جورجيا. ولم تستطع القوات الجورجية إخضاع جمهورية أوسيتيا الجنوبية لسيطرة جورجيا وظلت تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال أكده الاستفتاء الثانى الذى أُجرى عام 2006 وأيد فيه 99% من سكان أوسيتيا الجنوبية الاستقلال عن جورجيا. إلا أن جورجيا رفضت هذا الاستفتاء واجتاحت وادى كودورى الأوسيتى، ثم عادت والتزمت باتفاق وقف إطلاق النار بين الجانبين.

ومن ثم فإن السؤالين الأساسيين المطروحين هما: لماذا تفجرت أزمة أوسيتيا الجنوبية فى أغسطس 2008؟ ولماذا اعترفت روسيا باستقلال أوسيتيا وأبخازيا، رغم معارضتها الشديدة لاستقلال كوسوفو مستندة إلى قواعد القانون الدولى (وحدة وسلامة أراضى الدولة،..) وقرارات الأمم المتحدة فى هذا الخصوص، بل واستخدامها القوة المسلحة للقضاء على حركة الاستقلال الشيشانية داخلها، وإعادة تأسيس ودعم نظام موالى لها فى الشيشان؟

لقد اندلعت أزمة أوسيتيا الجنوبية إثر القصف المفاجئ الذى قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبية, وأدى إلى تدمير شبه كامل لعاصمتها "تسخينفالى" فى الثامن من أغسطس 2008. وجاءت هذه الخطوة، من جانب الرئيس الجورجى "ميخائيل ساكاشفيلى", نابعة من عدة اعتبارات:

أولاً: الاعتقاد بأهمية إخضاع أوسيتيا الجنوبية ثم أبخازيا فى مرحلة تالية للسيطرة الجورجية بالكامل وإغلاق ملف القضايا الانفصالية فى جورجيا وإثبات تمتعها بالاستقرار كشرط ضرورى لانضمامها إلى حلف شمال الأطلنطى، وذلك قبل إعادة طرح الموضوع فى قمة الحلف التى كانت مقررة فى ديسمبر 2008.

ثانياً: الإعتقاد بأن القدرات العسكرية الجورجية التى تطورت على نحو ملحوظ فى السنوات الأخيرة بالتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل أصبحت كافية لمواجهة القوات الأوسيتية الجنوبية والدعم الروسى لها. فوجود القوات الأمريكية فى جورجيا والتطمينات التى حصل عليها ساكاشفيلى من وزيرة الخارجية الأمريكية، "كوندليزا رايس"، خلال زيارتها لتبليسى فى 9 و10 يوليو 2008، أعطت القيادة الجورجية إنطباعاً بأن روسيا لن تتدخل بقوة لدعم أوسيتيا الجنوبية حرصاً على علاقاتها مع الولايات المتحدة.

إلا أن الرئيس الجورجى أخطأ فى تقديره لحجم الدعم الأمريكى المتوقع، وكذلك، والأهم، فى تقديره لرد فعل روسيا ومدى دعمها لأوسيتيا الجنوبية. فقد جاء السلوك الروسى حاسماً، دبلوماسياً وعسكرياً، على نحو لم تتوقعه القيادة الجورجية. واستطاعت القوات الروسية إجلاء القوات الجورجية من الأراضى الأوسيتية بل وإقامة منطقة أمنية عازلة حولها داخل الأراضى الجورجية بعمق 10 – 15 كم.

وفي هذا الإطار رصدت **د. نورهان الشيخ**، عدة اعتبارات، جاء في سياقها تفسير الموقف الروسى:

1ـ الهوية الروسية لأوسيتيا الجنوبية والروابط الإثنية والعرقية بينها وبين روسيا: فرغم إن أوسيتيا الجنوبية تعتبر من الناحية القانونية جزءاً من جورجيا التى تضم جمهوريتين أخرتين ذات حكم ذاتى وتطمحان إلى الاستقلال (هما أبخازيا وأجاريا) إلا إنها عملياً ومن الناحية الفعلية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال، فلها رئيس جمهورية وحكومة وبرلمان وغيرها من المؤسسات السيادية للدولة المستقلة. وهى أكثر ارتباطاً اقتصادياً واجتماعياً بالعاصمة الروسية موسكو، منها بالعاصمة الجورجية "تبليسى".

فحوالى من 70 . 80% من سكان أوسيتيا هم من الروس الذين يحملون بطاقات هوية وجوازات سفر روسية، وتعتبر اللغة الروسية لغة رسمية فى أوسيتيا الجنوبية إلى جانب اللغة الأوسيتية، كما أنها تستخدم العملة الروسية، الروبل، فى تعاملتها المالية. ويعتبر الإقليم امتداداً طبيعياً لجمهورية أوسيتيا الشمالية الروسية، وكانت الجمهوريتان وحدة واحدة فى ظل روسيا القيصرية قبل تقسيمهما إلى جمهوريتين، تتبع الشمالية روسيا وتتبع الجنوبية جورجيا، وذلك فى إطار الاتحاد السوفيتى السابق. ومن ثم جاء التدخل الروسى لحماية المواطنين الروس فى أوسيتيا الجنوبية، انطلاقاً من أن الاعتداء عليهم اعتداء على مواطنين روس.

2. هيبة الدولة الروسية ومكانتها إقليمياً ودولياً: فأوسيتيا الجنوبية كانت تحت المظلة الأمنية لقوات حفظ السلام الروسية التى دخلت الإقليم بناء على طلب الرئيس الجورجى السابق إدوارد شيفرنادزة فى نوفمبر 1993، الذى منح روسيا أيضاً خمس قواعد عسكرية بعد احتدام الصراع فى جورجيا وزيادة سيطرة قوات المتمردين. وقد كان اعتداء جورجيا على أوسيتيا الجنوبية ليس فقط اعتداء على المواطنين الروس بها وإنما اعتداء على قوات حفظ السلام الروسية بالإقليم أيضاً. ومن ثم كان رد فعل روسيا دفاعاً عن قواتها وهيبة ومكانة مؤسستها العسكرية بل وهيبتها كدولة. كما كانت الأزمة فرصة سانحة لتلقين الرئيس الجورجى ميخائيل ساكشفيلى درساً و"تأديبه"، من وجهة النظر الروسية، لمعارضته الصريحة والمعلنة وتحديه الواضح لروسيا ولهفه الشديد للانضمام إلى حلف شمال الأطلنطى، والسماح لقوات الحلف التى هى بالأساس قوات أمريكية بأن تقف على الحدود الروسية فى استخفاف واضح بروسيا.

3ـ مقتضيات الأمن القومى الروسى فى منطقة القوقاز: فأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، مناطق ملاصقة لعدد من الجمهوريات الروسية فى منطقة القوقاز ذات النزعات الانفصالية والطامحة للاستقلال عن روسيا ذاتها وفى مقدمتها الشيشان. ورغم نجاح روسيا فى تحقيق الاستقرار فى

تلك المنطقة إلا إن استمرار هذا الاستقرار مقترن بإحكام النفوذ الروسى فيما وراء الحدود الروسية لاسيما فى جورجيا التى اتهمتها روسيا بدعم الانفصاليين فى الشيشان.

4. أمن الطاقة بالنسبة لروسيا: من حيث ضرورة السيطرة على خطوط نقل البترول والغاز من آسيا الوسطى وبحر قزوين عبر الموانئ الجورجية على البحر الأسود إلى أوربا، وضمان بقائها تحت النفوذ الروسى. فالصراع الدولى الحالى والمستقبلى هو صراع على مصادر الطاقة وتحديداً النفط والغاز الطبيعى. وإزاء النفوذ النفطى المتزايد لروسيا فى الأسواق الأوربية أعلن الاتحاد الأوربي مراراً عزمه على تقليص دور شركة "غاز بروم" الروسية فى إمداد أوربا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخري من أسيا الوسطي والقوقاز وإيران.

وتعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا فى هذا الصدد حيث تم إنشاء خط أنابيب الغاز "باكو . تبليسى . جيهان" لنقل الغاز الأذرى والقازاقى والتركماني إلى ميناء جيهان التركي عبر الأراضى الجورجية إلى أوربا. وقد أنشئ هذا الخط بدعم أمريكي واضح رغم المعارضة الروسية القوية له. وقد تردد أن روسيا قامت بقصفه خلال الأزمة الأخيرة فى أوسيتيا وهو ما نفته روسيا. ولاشك أن روسيا تهدف إلى تأكيد وجودها ونفوذها فى المنطقة وتسعى إلى أن تكون أى مشاريع مستقبلية لنقل الطاقة عبر أراضيها أو على أقل تقدير بالتنسيق معها. يؤكد هذا أيضاً مجموعة الاتفاقات التى انتهى إليها الرئيس الروسى بوتين خلال زيارته لكل من قازاقستان وتركمانستان فى مايو 2007 بشأن التنسيق فى مجال نقل نفط الدولتين عبر الأراضى الروسية من خلال مشروعات مشتركة مع روسيا.

وفى ضوء الاعتبارات السابقة يمكن تفهم السلوك الروسى تجاه القصف الجورجى لأوسيتيا الجنوبية والذى جاء حاسماً وفعالاً ومحققاً للمصالح الروسية والأهداف التى حددتها القيادة الروسية وفى مقدمتها تأكيد وضع روسيا كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها. ومن هنا يمكن أيضاً تفهم إعتراف روسيا باستقلال كلاً من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا فى 26 أغسطس 2008، رغم تباطؤ روسيا وترددها بشأن هذه الخطوة لسنوات طويلة.

فاعتراف روسيا بالجمهوريتين أتاح لروسيا فرصة إقامة قواعد عسكرية والاحتفاظ بقوات حفظ السلام الروسية فيهما دون الحاجة لموافقة الحكومة الجورجية، وهو الأمر الذى تم بالفعل بمقتضى الاتفاق الذى وقعته روسيا مع أوسيتيا الجنوبية فى 2 سبتمبر 2008. والذى أصبح نافذاً بعد تصديق البرلمان الروسى (الدوما) على معاهدة الصداقة والتعاون بين روسيا وكلاً من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا فى 29 أكتوبر 2008. يضاف إلى هذا أن إعتراف الولايات المتحدة وعدد كبير من الدول الأوربية باستقلال كوسوفو أعطى شرعية للموقف الروسى، ومثل سابقة دولية انطلقت منها روسيا فى مواجهة الانتقادات الجورجية والأمريكية لاعترافها بأوسيتيا الجنوبية.

وفى إطار هذه الاعتبارات يمكن القول أن أزمة أوسيتيا الجنوبية والموقف الروسى منها، قد كشفت عن **دلالات عدة**، أهمها، أن مواقف القوى الكبرى من الأزمات والقضايا الانفصالية وتدخلها المباشر لدعمها عامل هام ومباشر فى تحديد مسار هذه القضايا ومدى نجاح أطرافها فى الحصول على الاستقلال. فقد كان الدعم الأمريكى والأوربى سبباً مباشراً وراء إعلان استقلال كوسوفو، وكان الدعم الروسى وراء إعلان استقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. ومن ثم فإن اعتبارات المصالح والقوة مازال لها اليد الطولى والغلبة على الاعتبارات القانونية، والتى لم يكن من الممكن فى ظلها الاعتراف باستقلال كوسوفو أو أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.